

8675
~~SECRET~~
SIA

لَعُوْنَةُ تَحَالُفِ الشُّعْرَا

مَشْرِحُ مُسْلِمٍ مَلِكِ

دَرْمَطَبِعُ مَجْمَعِ الْكُتُبِ

[illegible]

الف ٨

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيد الانبياء والمرسلين
محمد وآله وصحبه اجمعين سبحانك انظر انا انتم اسمعني التوسيع و
منسوب بفعل مضارع وهو سجدت والتوسيع التنزيه وهو التبري عن
السور والتفصيل قد يكون بايجاد الفعل فيطأ ويعمل من الانفصال
شلا كما في قطعه فاقطع وهو ان يربط بين شيئين جناه تعالى وقد يكون بانفصال
الفعل بالاعتماد او بالاقول او بالاشارة عن الجوارح
وقد يكون به لانه الحال فيسبغ القهرى الضياء والاربعه الاخيره
منقطة في جناه تعالى فالثلثة انا اول منها تختص بذوى العقول من
الاحيى والاشجار والنباتات والحيوانات الخارجية

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

الاشياء بانفسها في الذهن كما هو التحقيق فالاجزاء الداخلية حقيقة
في ذات اشئ تكون مخلوقة في كلا نحوى الوجود وحقيقة ثبتت استلزام
بالبرهان بين الاجزاء الحقيقية الخارجية والذهنية ومع قطع النظر عن
القول بحصول الاشياء في الذهن بانفسها نقول على تقدير القول بالمثل
في الذهن ايضا ان الاجزاء الحقيقية ما يكون داخل في نفس توأما فاذا
كان توأما في الخارج فقط فاجزاء بالحقيقة هي الاجزاء الخارجية
فقط واما الاجزاء للمثال فليس اجزاء بل الاشياء بل لئلا المماس
وبالجمله ان التحديد المراد ههنا هو التحديد بالاحسنة ارا حقيقة
وهي عين الاجزاء الخارجية او مستلزمة لها وعلى التقديرين يلزم من
نفي الاجزاء الخارجية نفي التحديد الحقيقي المراد ههنا وبيان نفيها على
وجه التحقيق ان الواجب تعالى وتقدس لو كان له اجزاء خارجية
فكأن تلك الاجزاء علما له تعالى ضرورة كون وجودات الاجزاء علما لوجود
الكل وحقيقة كون الكل معلولا متاخرا عن علته فهذا المتأخر المتأخر المتأخر
فقط او متاخر على الاول حيث يحدث الذاتى وعلى الثاني
الحديث الزمانى وكلا نحوى الحدوث مختصان بالمكان فيكون الواجب
ممكن على تقدير القول بالاجزاء الحقيقية والتحديد الحقيقي وحقيقة ثبت
المطلوب بالبرهان انقطع لم يكن لقول من قال ان الذليل يقتضى لطلوع

في الذهن بانفسها في الذهن كما هو التحقيق فالاجزاء الداخلية حقيقة
في ذات اشئ تكون مخلوقة في كلا نحوى الوجود وحقيقة ثبتت استلزام
بالبرهان بين الاجزاء الحقيقية الخارجية والذهنية ومع قطع النظر عن
القول بحصول الاشياء في الذهن بانفسها نقول على تقدير القول بالمثل
في الذهن ايضا ان الاجزاء الحقيقية ما يكون داخل في نفس توأما فاذا
كان توأما في الخارج فقط فاجزاء بالحقيقة هي الاجزاء الخارجية
فقط واما الاجزاء للمثال فليس اجزاء بل الاشياء بل لئلا المماس
وبالجمله ان التحديد المراد ههنا هو التحديد بالاحسنة ارا حقيقة
وهي عين الاجزاء الخارجية او مستلزمة لها وعلى التقديرين يلزم من
نفي الاجزاء الخارجية نفي التحديد الحقيقي المراد ههنا وبيان نفيها على
وجه التحقيق ان الواجب تعالى وتقدس لو كان له اجزاء خارجية
فكأن تلك الاجزاء علما له تعالى ضرورة كون وجودات الاجزاء علما لوجود
الكل وحقيقة كون الكل معلولا متاخرا عن علته فهذا المتأخر المتأخر المتأخر
فقط او متاخر على الاول حيث يحدث الذاتى وعلى الثاني
الحديث الزمانى وكلا نحوى الحدوث مختصان بالمكان فيكون الواجب
ممكن على تقدير القول بالاجزاء الحقيقية والتحديد الحقيقي وحقيقة ثبت
المطلوب بالبرهان انقطع لم يكن لقول من قال ان الذليل يقتضى لطلوع

الاشياء بانفسها في الذهن كما هو التحقيق فالاجزاء الداخلية حقيقة
في ذات اشئ تكون مخلوقة في كلا نحوى الوجود وحقيقة ثبتت استلزام
بالبرهان بين الاجزاء الحقيقية الخارجية والذهنية ومع قطع النظر عن
القول بحصول الاشياء في الذهن بانفسها نقول على تقدير القول بالمثل
في الذهن ايضا ان الاجزاء الحقيقية ما يكون داخل في نفس توأما فاذا
كان توأما في الخارج فقط فاجزاء بالحقيقة هي الاجزاء الخارجية
فقط واما الاجزاء للمثال فليس اجزاء بل الاشياء بل لئلا المماس
وبالجمله ان التحديد المراد ههنا هو التحديد بالاحسنة ارا حقيقة
وهي عين الاجزاء الخارجية او مستلزمة لها وعلى التقديرين يلزم من
نفي الاجزاء الخارجية نفي التحديد الحقيقي المراد ههنا وبيان نفيها على
وجه التحقيق ان الواجب تعالى وتقدس لو كان له اجزاء خارجية
فكأن تلك الاجزاء علما له تعالى ضرورة كون وجودات الاجزاء علما لوجود
الكل وحقيقة كون الكل معلولا متاخرا عن علته فهذا المتأخر المتأخر المتأخر
فقط او متاخر على الاول حيث يحدث الذاتى وعلى الثاني
الحديث الزمانى وكلا نحوى الحدوث مختصان بالمكان فيكون الواجب
ممكن على تقدير القول بالاجزاء الحقيقية والتحديد الحقيقي وحقيقة ثبت
المطلوب بالبرهان انقطع لم يكن لقول من قال ان الذليل يقتضى لطلوع

[illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام في القلبي
الاول مع الصور علم حضوري له تعالى اهتدانا

فصل في انضمام الامكانات الى الذات
 فصل في انضمام الامكانات الى الذات
 فصل في انضمام الامكانات الى الذات

اعني كون علمه تعالى انتزاعيا يتحقق فيه سبب التكميل القائلين بان علمه
 تعالى صفة بسيطة ذات اضافة فمناط كشف كل واحد واحد من
 الممكنات اضافية خاصة وهي معنى استراعي ويرد عليه ما مر في ذلك
 الاحتمال هذا بحسب الجلي من النظر واما بحسب الدقيق من النظر فيستمر
 عليه ما ورد على الشق الانضمامي كما لو حثا في بعض الجوانب في
 الاحتمال الثالث اعني شق الانضمام يتحقق فيه سبب رسطوي وانشي
 الى على والى الضر القائلين بارتسام الصور في ذاتية يتم ويرد عليه ما مر
 في ذلك الاحتمال ايضا وفي الشق الثاني لم يتحقق فيه سبب يعني الشق الاول
 سالما عن المناقشات وتحقق فيه هذا سبب ثلثة الاول ندهب للصوفية
 الصافية وبيان على وجه الاجمال انه ليس في عالم الكون الا ذات
 واحدة بسيطة وهي الوجود ليست بكمية بمعنى القابل للتكث
 حقيقة ولا جبرية ^{لا تلتزم في الاما انما في ١٧} ان لا تقبل لتكث اصلا بل تلك الذات
 متطورة بطورات اعتمت بارية انتزاعية واقعية فهي بذاتها متشابهة
 لا تنزع لتعبدات الغير المتناهية وية تب الآثار والاحكام المختلفة
 على تلك التعبدات الواقعية المنتزعة عن الذات الواحدة فالتمس
 تعين المكن والمبشر في حق الواجب فمسله تعالى انما ينطوي في
 الذات اذ ذاتية ليست متنازعة للممكنات بالذات بل بالاعتبار الواقعي ^{الا في ١٧}

ان تكون سبب الامكانات في ذاتها
 ان تكون سبب الامكانات في ذاتها
 ان تكون سبب الامكانات في ذاتها

فصل في انضمام الامكانات الى الذات
 فصل في انضمام الامكانات الى الذات
 فصل في انضمام الامكانات الى الذات

فصل في انضمام الامكانات الى الذات
 فصل في انضمام الامكانات الى الذات
 فصل في انضمام الامكانات الى الذات

في علم الله تعالى لا يخلو عن شيء من هذه الاشياء بل هو محيط بها جميعا
 والاشياء لا تملك ان تكون في ذاتها شيئا من هذه الاشياء بل هي في علم الله تعالى
 والاشياء لا تملك ان تكون في ذاتها شيئا من هذه الاشياء بل هي في علم الله تعالى

وليس مشهور بانها على التفصيل والثاني مذموب في غور وليس قابل بانحاء
 العاقل والمعقول في علم الواجب تعالى بالمكنات وهذا باحقيقة راجع
 الى مذموب الصوفية وهذا طور وراي طور العقل المستسط خارج عن
 البحث كما لنظر والفكر يعني في مذموب ثالث في هذا الشئ وهو ان يكون
 ذات البارسي تعالى مع تباين حقيقة مع المكنات كما شقة لها كشمسا
 تفصيليا والقاتلون به المتأخرون من الكل وهراب واني عندي
 سبب النظر الدقيق وتفسير في مذموب ان ذات البارسي تعالى
 متباعدة بالذات لذوات المكنات لكن لها خصوصية خاصية كل واحد
 واحد منها وتلك الخصوصية تكون كاشقة ككشف تفصيليا ولذا كانت
 هذا العلم صفة الكمال وان كان الكشف اجماليا صار علما تاما حقيقة
 وانما سبب هذا العلم بالاجبالي لانها يكون في صورة العلم الاجبالي
 للمكنات امر واحد من شأنه لانكشاف الكثير كذا يكون في علم
 البارسي تعالى الاجبالي ذات واحدة من شأنه لانكشاف الكثيرين
 ولكن بين الكشفين بونا بعيدا يعني الاول كشف تام ومصر اجمالي
 وفي الثاني كشف تام تفصيلي فان قلت مع تباين ذات الكاشف
 والمكتشف كيف يتصور ان الكشف فانه انما يتحقق بقدر الاستعداد
 وأيضا كيف يتصور التماثل في الكشف بين الكاشف والكتشف

عندنا في علم الله تعالى لا يخلو عن شيء من هذه الاشياء بل هو محيط بها جميعا
 والاشياء لا تملك ان تكون في ذاتها شيئا من هذه الاشياء بل هي في علم الله تعالى
 والاشياء لا تملك ان تكون في ذاتها شيئا من هذه الاشياء بل هي في علم الله تعالى

في علم الله تعالى لا يخلو عن شيء من هذه الاشياء بل هو محيط بها جميعا
 والاشياء لا تملك ان تكون في ذاتها شيئا من هذه الاشياء بل هي في علم الله تعالى
 والاشياء لا تملك ان تكون في ذاتها شيئا من هذه الاشياء بل هي في علم الله تعالى

في علم الله تعالى لا يخلو عن شيء من هذه الاشياء بل هو محيط بها جميعا
 والاشياء لا تملك ان تكون في ذاتها شيئا من هذه الاشياء بل هي في علم الله تعالى
 والاشياء لا تملك ان تكون في ذاتها شيئا من هذه الاشياء بل هي في علم الله تعالى

[illegible]

١٢
 في قول الله عز وجل
 ﴿وَمَا يَكْفُرُ بِهِ إِلَّا الْأَبْرَارُ الْمَلِكُوتِ﴾
 الآية الأولى من سورة
 النحل
 قوله تعالى
 ﴿وَمَا يَكْفُرُ بِهِ إِلَّا الْأَبْرَارُ الْمَلِكُوتِ﴾
 الآية الأولى من سورة
 النحل
 قوله تعالى
 ﴿وَمَا يَكْفُرُ بِهِ إِلَّا الْأَبْرَارُ الْمَلِكُوتِ﴾
 الآية الأولى من سورة
 النحل

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

في حق البسيط فوجب علينا تحقيقه وان كان المقام غريبا وبسيما
 ان الكائنات اذا خرجت من العدم الى عالم الكون من الجاهل فلا بد له من
 تأثير واثر تابع له فلا اثر بالذات اما نفس الشيء الموجود في عالم الكون من
 الجاهل سوار كان شسطا كالقول في الافلاك وسائط الجواهر مركبا
 مركبا تها وعلى هذا لا يكون تحتها الا مجموعا فقط بسططا او مركبا و
 لا لا جواهر على هذا لا يكون تحتها الا مجموعا فقط بسططا او مركبا و
 المجمول اليه او اختلاطه مع جبهته الوجود وهذا الاختلاط الذي فرض
 اثر الجاهل بالذات لا يكون في مرتبة الحكاية فانها تابعة للجاهل
 فاذا انفسه ضاع عنه اوجدهم حكايته يتم الاثر بالنفس فليس
 من شأن العاقل ان يقول بل يكون في مرتبة الحكاية
 مرتبة الصفا الماهية بالوجود في نفس الامر وهي مرتبة تركيبية واقعية
 لا تكون تابعة لاعتبار المتغير ولذا وقع في كلامهم ان اثر الجاهل مفاد الماهية الثابتة
 الحكيمة اعني مفاد كون الشيء موجودا في الاول الجاهل البسيط الفاعل به
 الاثر اقية والثاني الجاهل المؤلف الفاعل به المشايخ فلهذا تحرير محل النزاع
 بين الفريقين ونذكر اول الاستدلال للفريقين ثم نبين ما هو الحق على
 ما اشار اليه المصنف بيان شاي صايف عن الكدورات
 فنقول استدل على الذم الاول بان الجاهل يتاثر الى الجاهل البسيط فان
 كلما فرض اثر الجاهل يكون مهيبة من الماهيات وقية وهن ظاهرا فانه

في حق البسيط فوجب علينا تحقيقه وان كان المقام غريبا وبسيما
 ان الكائنات اذا خرجت من العدم الى عالم الكون من الجاهل فلا بد له من
 تأثير واثر تابع له فلا اثر بالذات اما نفس الشيء الموجود في عالم الكون من
 الجاهل سوار كان شسطا كالقول في الافلاك وسائط الجواهر مركبا
 مركبا تها وعلى هذا لا يكون تحتها الا مجموعا فقط بسططا او مركبا و
 لا لا جواهر على هذا لا يكون تحتها الا مجموعا فقط بسططا او مركبا و
 المجمول اليه او اختلاطه مع جبهته الوجود وهذا الاختلاط الذي فرض
 اثر الجاهل بالذات لا يكون في مرتبة الحكاية فانها تابعة للجاهل
 فاذا انفسه ضاع عنه اوجدهم حكايته يتم الاثر بالنفس فليس
 من شأن العاقل ان يقول بل يكون في مرتبة الحكاية
 مرتبة الصفا الماهية بالوجود في نفس الامر وهي مرتبة تركيبية واقعية
 لا تكون تابعة لاعتبار المتغير ولذا وقع في كلامهم ان اثر الجاهل مفاد الماهية الثابتة
 الحكيمة اعني مفاد كون الشيء موجودا في الاول الجاهل البسيط الفاعل به
 الاثر اقية والثاني الجاهل المؤلف الفاعل به المشايخ فلهذا تحرير محل النزاع
 بين الفريقين ونذكر اول الاستدلال للفريقين ثم نبين ما هو الحق على
 ما اشار اليه المصنف بيان شاي صايف عن الكدورات
 فنقول استدل على الذم الاول بان الجاهل يتاثر الى الجاهل البسيط فان
 كلما فرض اثر الجاهل يكون مهيبة من الماهيات وقية وهن ظاهرا فانه

عندنا لا نقول بالذات لا يكون في مرتبة الحكاية فانها تابعة للجاهل
 فاذا انفسه ضاع عنه اوجدهم حكايته يتم الاثر بالنفس فليس
 من شأن العاقل ان يقول بل يكون في مرتبة الحكاية
 مرتبة الصفا الماهية بالوجود في نفس الامر وهي مرتبة تركيبية واقعية
 لا تكون تابعة لاعتبار المتغير ولذا وقع في كلامهم ان اثر الجاهل مفاد الماهية الثابتة
 الحكيمة اعني مفاد كون الشيء موجودا في الاول الجاهل البسيط الفاعل به
 الاثر اقية والثاني الجاهل المؤلف الفاعل به المشايخ فلهذا تحرير محل النزاع
 بين الفريقين ونذكر اول الاستدلال للفريقين ثم نبين ما هو الحق على
 ما اشار اليه المصنف بيان شاي صايف عن الكدورات
 فنقول استدل على الذم الاول بان الجاهل يتاثر الى الجاهل البسيط فان
 كلما فرض اثر الجاهل يكون مهيبة من الماهيات وقية وهن ظاهرا فانه

[illegible]

[illegible][illegible]

ان الجامع
نفسه بان
الى الوجود وهو
موجود في
والدلائل التي
والايجزالي اليه
الا في ايجزالي
استند عام
والاستناد
النسخة
الايجزالي
موجود

بالضرورة سوار فرضنا وجود الاعتبار لا اعتبارا و عدمها نعم ان قلنا
 يكون الاعتباريات اثر الجاعل فبا اعتبار النشر الذي هو ليس
 باعتباري واذا تم هذا القول ان لنا سبيلين الاول نفى وجود
 الكل الطبيعي في الخارج كما هو الحق عندي وسند كبريانا قويا على
 ذلك في مقامه وهو وان كان مخالفا لجمهور الحكماء لكن في مقام
 التحقيق لست من الذين تقلدوا تقليدنا هم وعلى هذا التقدير
 ليس في عالم الالوهية اشخاصا لخصه هي الوجودات الحقيقية
 لان التحقيق ان الوجودات عين الشخص كما هو رأي الفارابي او
 مساوق له كما هو رأي غيره ومعنى المساوقة هنا ان لا تختلف
 احدهما عن الاخر تختلفا زمانيا او ذاتيا علما ان الوجود عارضا لها
 او جزاء او منفصلا بفوت العينية او الساموية كما لا يخفى على
 من له ادنى تأمل بل لا بد ان يكون عينا فاذا تقررت العينية
 فلم يتحقق البينة التركيبية بين الشيء ووجوده اللهم الا في
 الذي من اعتبارات متزاع معنى الوجود المصدرى وانما في
 الذي من البينة المتشابهة بين الامر من الاعتبار بين نفس تلك
 الشخصات في الخارج وهي ثمرة الجاعل بالذات واما الوجود
 المصدرى وانما به الى تلك فمما فرقتان بالقياس لكونها اعتبارية

فان الاعتباريات لا يكون لها وجود مستقل بل هي تابعة
 للمصدر الذي هو الجاعل لها فانما هو الذي يوجب وجودها
 وانما هي التي لا يكون لها وجود مستقل بل هي تابعة
 للمصدر الذي هو الجاعل لها فانما هو الذي يوجب وجودها

والا بلديتم انظاركم لكل شيء في الخلق فيكون
استلزام عدم الجزئية في طرف لعدم الخلق
التفصيلي كقولكم ان السيرة الباطنة لا تتغير في مرتبة الماهية من
لا يمكن من انكم قال الانسان ان الانسان لا يتغير في مرتبة الماهية من
الشيء ونفسه كقولنا الانسان لا يتغير في مرتبة الماهية من
كقولنا الانسان الحيوان لا يتغير في مرتبة الماهية من
حيث هي احدى الدخول في ملة واحدة من احوالها من
كقولنا الانسان لا يتغير في مرتبة الماهية من
كقولنا الانسان لا يتغير في مرتبة الماهية من
في مرتبة التقرر وهو سلبها عن الوجود في مرتبة الماهية من
كقولنا الانسان لا يتغير في مرتبة الماهية من
في مرتبة التقرر وهو سلبها عن الوجود في مرتبة الماهية من
كقولنا الانسان لا يتغير في مرتبة الماهية من
في مرتبة التقرر وهو سلبها عن الوجود في مرتبة الماهية من

[illegible]

لا يكون مع وصف الذات
 كالصباغ في الثوب منصف
 بالجملة مثلا فان الثوب منصف
 بالجملة مثلا فان الثوب منصف
 ولا يصف بها الصباغ والذات
 كالحامض وخصيره
 كالجملة العارضة لا
 كالحامض وخصيره
 لا يصف بها الصباغ والذات

ان يكون له اذ كان في الجوهر
 ان يكون له اذ كان في الجوهر
 ان يكون له اذ كان في الجوهر
 ان يكون له اذ كان في الجوهر

ان يكون له اذ كان في الجوهر
 ان يكون له اذ كان في الجوهر
 ان يكون له اذ كان في الجوهر
 ان يكون له اذ كان في الجوهر

لجعل المؤلف سبيل منها فان الاطراف حسيه بمجولة بالذات وفي
 المؤلف ليس كذلك هذا السبيل انما يستلزم التاخر وان لم يستلزم
 التاخر لكن لا يستلزم اصل مقصودا فان هذا الشق من البطلان
 واما الانضمام فهو بطلان حيث ان انضمام شئ الى شئ سببا اذا كان
 انضمام امر اشخصيا لا يقبل التكرار كالتشخيص والوجود الخاص
 فليس تشخيص الشخص انضمام اليه بل هو تشخيص له وهو انضمام
 فان قلت يجوز ان يكون الانضمام كالتشخيص له صورة الى المادة
 بان يكون التشخيص والوجود الخاص تشخيصا الى طبيعتها تقدم
 على الماهية والنظر الى خصوصية المنضم تاخر قلت لا يمكن تغير
 الماهية في الشخص فانه امر خارجي على هذا التقدير تشخيص بذاته
 فلو كان التشخيص طبيعيا يلزم استلصال تشخيص بل هو امر متميز بذاته
 لا يعقل له مرتبة طبيعية فاذا لم يكن التشخيص منضميا لم يكن الوجود
 الخاص حيث كذلك على ان في الوجود الخاص اذا كان الانضمام
 كالتشخيص له صورة الى المادة يلزم الدور وسراخه فان الصورة
 تنفذ طبيعتها كما تنفذ الوجود الخاص للمادة تقييد وجود
 الله بها فطبيعة الوجود الماخوذة في الوجود الخاص للماهية اذا كانت
 علة للوجود المطلق للماهية يلزم الدور وسراخه ولا يعقل

الصورة للمادة وانما التماثل
 في نفس الشخص فانما هو
 الصورة للمادة وانما التماثل
 في نفس الشخص فانما هو

ان يكون له اذ كان في الجوهر
 ان يكون له اذ كان في الجوهر
 ان يكون له اذ كان في الجوهر
 ان يكون له اذ كان في الجوهر

فان لا يشترع الانتزاع لا يشترع الانتزاع لا يشترع الانتزاع
 انتزاع الانتزاع الانتزاع الانتزاع الانتزاع الانتزاع
 انتزاع الانتزاع الانتزاع الانتزاع الانتزاع الانتزاع
 انتزاع الانتزاع الانتزاع الانتزاع الانتزاع الانتزاع

ولا يعقل تحقق جعل المؤلف الا على طريق الانضمام فان الطبيعة
 الماخوذة مع الوجود حيث تكون موجودة في الخارج قابلة لان يكون
 اثر الجعل المؤلف كما في شرنا و اذا بطل شق الانضمام ايضا بطل جعل
 المؤلف فان الوجود حيث يكون امر الانتزاع عينا متزايدا ومنبعه
 نفس الماهية فالوجود لم يكن ثرة و اثر الجعل بالذات كما قررنا
 سابقا كذا الا انصاف به فانه ايضا امر متباري من شرا انتزاعه
 نفس الماهية من حيث هي فان الانتزاع لا يتوقف على كون حقيقة
 اخرى كالاستناد الى الجاعل ونسبه فانها لو كانت غير بالكانت
 هي الوجود حقيقة فيجري الكلام فيه فيجب ان يكون قابلا للاستناد الى
 الجاعل و اثره بالذات الا الماهية من حيث هي اعني نفس الماهية
 بالا اعتباره حيثية اخرى هذا هو الجعل لم يسط فهو الحق كما ذكره
 المصنف فمما لم يمت في التحقيق فانه من التفاسير لمختصة هذا الكتاب
 الايمان به اى بانه تعالى او بتزويه و تبس بالجعل مطلقا
 او بالجعل لم يمت التصديق في الحاشية فيه اشارة الى ان التصديق
 هو المستبر في الايمان فيما بينه وبين الله تعالى ووجه الاشارة اطلاق
 التصديق على الايمان فلو كان الايمان مركبا من التصديق وغيره
 لم يطبق عليه حقيقة فانه الاحسن ان الخارجية للشئ لا تكون محسوسة

ولا يعقل تحقق جعل المؤلف الا على طريق الانضمام فان الطبيعة
 الماخوذة مع الوجود حيث تكون موجودة في الخارج قابلة لان يكون
 اثر الجعل المؤلف كما في شرنا و اذا بطل شق الانضمام ايضا بطل جعل
 المؤلف فان الوجود حيث يكون امر الانتزاع عينا متزايدا ومنبعه
 نفس الماهية فالوجود لم يكن ثرة و اثر الجعل بالذات كما قررنا
 سابقا كذا الا انصاف به فانه ايضا امر متباري من شرا انتزاعه
 نفس الماهية من حيث هي فان الانتزاع لا يتوقف على كون حقيقة
 اخرى كالاستناد الى الجاعل ونسبه فانها لو كانت غير بالكانت
 هي الوجود حقيقة فيجري الكلام فيه فيجب ان يكون قابلا للاستناد الى
 الجاعل و اثره بالذات الا الماهية من حيث هي اعني نفس الماهية
 بالا اعتباره حيثية اخرى هذا هو الجعل لم يسط فهو الحق كما ذكره
 المصنف فمما لم يمت في التحقيق فانه من التفاسير لمختصة هذا الكتاب
 الايمان به اى بانه تعالى او بتزويه و تبس بالجعل مطلقا
 او بالجعل لم يمت التصديق في الحاشية فيه اشارة الى ان التصديق
 هو المستبر في الايمان فيما بينه وبين الله تعالى ووجه الاشارة اطلاق
 التصديق على الايمان فلو كان الايمان مركبا من التصديق وغيره
 لم يطبق عليه حقيقة فانه الاحسن ان الخارجية للشئ لا تكون محسوسة

٢٥

الطريق الى التصديق في فاعلة
 المصنف في مقدم الايمان اليقين بالحق
 والاطمين بالحق لا يكون يقين بالحق
 الايمان بالحق لا يكون يقين بالحق
 الايمان بالحق لا يكون يقين بالحق
 الايمان بالحق لا يكون يقين بالحق

الطريق الى التصديق في فاعلة
 المصنف في مقدم الايمان اليقين بالحق
 والاطمين بالحق لا يكون يقين بالحق
 الايمان بالحق لا يكون يقين بالحق
 الايمان بالحق لا يكون يقين بالحق
 الايمان بالحق لا يكون يقين بالحق

[illegible]

19

[illegible]

في علم النفس لا يمكن ان يكون له وجود مستقل
 في نفسه بل هو وجوده في غيره وهو العلم
 في علم النفس لا يمكن ان يكون له وجود مستقل
 في نفسه بل هو وجوده في غيره وهو العلم

بالنظرية كذلك علم في العلم قد قيل في العلم بغير ذاته وصفاته انه من مقولة
 الانفعال اعني قبول النفس للصورة اذ هو منشأ الانكشاف عند
 البعض ومثيل انه من مقولة الاضافة اعني نسبة المتعلق بين العالم
 العلوم فما دام لم يتبين مورد النزاع لا يلحق النسبة اعم بشأن
 العقل ولا يصور الاختراك بين المصاديق المذكورة الا في المحققين
 المذكورين وهما من البداهيات الاولية كما عرفت فلهذا النزاع
 باطل من اول الامر ويمكن ان يجعل النسبة اعم لفظيا من قال
 ببداهته ذهب الى المصدرى ومفهوم الحاضر عند المدرك
 ومن قال بنظرية ذهنية ذهب الى المصدرى ولا يخفى انه بعيد من شأن
 المحققين في الكلام على المنازعين واما على المصنف فتوانه لا يفهم
 ما اراد ويرجع التخصيص في قوله انه من اجل البداهيات انفس
 مفهوم العلم بالمعنى المصدرى او نفس مفهوم الحاضر عند المدرك
 فكلامه حق لكن قوله نعم تنقيح حقيقة غير لا يلائم فان المعاني
 المتزعة حقيقتهما يحصل في الذهن دون غيرهما كما قلنا
 عند فهم وان اراد مصداقه فلم يتعين بعد كما ذكرنا فان قلت
 قد تعين مصداق الحاضر عند المدرك عند المصنف على ما ستأتي
 ان العلم حقيقة هو الحالة الادراكية قلت ان الحكم على

لا يتصور الا في العلم لا يمكن ان يكون له وجود مستقل
 في نفسه بل هو وجوده في غيره وهو العلم
 لا يتصور الا في العلم لا يمكن ان يكون له وجود مستقل
 في نفسه بل هو وجوده في غيره وهو العلم

في علم النفس لا يمكن ان يكون له وجود مستقل
 في نفسه بل هو وجوده في غيره وهو العلم
 في علم النفس لا يمكن ان يكون له وجود مستقل
 في نفسه بل هو وجوده في غيره وهو العلم

في علم النفس لا يمكن ان يكون له وجود مستقل
 في نفسه بل هو وجوده في غيره وهو العلم
 في علم النفس لا يمكن ان يكون له وجود مستقل
 في نفسه بل هو وجوده في غيره وهو العلم

لم يثبت بعد ما يليق بشأن العاقل على ان جعل من اجلي البدييات مع
 وتوهم الاختلاف الكثير في ذلك بعيد مع ان رجوع الضمير الى بعض
 افراد الكل الذي مقصد عموميه ليس من العبارة وانما هي
 كلام المصنف انه اى العلم بالمعنى المصدري من اجلي البدييات
 من حيث المفهوم كالنور والسرور نعم تنقيح حقيقته اى مصداقه ومثاله
 انتزاعه غير فان الحقيقة قد تطلق على المصداق والانتزاع
 الضاد لا شبهة في عسره واما في الواجب فقد عرفت ان مصداق
 هذا المفهوم نفس ذات الواجب ومثيل ذوات الممكنات وويل
 الصورة القائمة بالبارى تعالى على ما من التفاصيل فحقه
 عرفت حال التسره واما في الممكن فنقبل الصورة الحاصلة ونترك
 بقول النفس تلك الصورة وقيل التعلق بين العالم والمعلوم
 وعلى تقدير الصورة الحاصلة اما ان يكون حصول نفس المعلوم
 مثاله ولم يفتح بعد قال المصنف في الحاشية المتباعدة على قوله في
 المقن كالنور والسرور الاول من الحساب الثاني من الوجدانات
 النظام التنظير ويمكن ان يجعل اشارة الى ما هو المشهور في هذا المقام
 وهو ان يقال المعنى كالعلم بالنور والسرور وهذا علم خاص
 بديهي وبداية الخاص يستلزم بداية العام ويرد عليه المنع ان

[illegible]

المشهور ان من منع كون العام ذاتيا وكون الخاص مدته كما بالكنه
 ولي من عند نفسي طهر ربح ذوقه لدفع هذين المصنفين لكن
 خوف المجاولين لا يخص الى ذكره انتهى اقول على ما سترنا
 من بيان مراد المصنف يكون الطريق الذوق له واصحا عند
 المنصف فان علم النور و السور حصان خاصتان للعلم بالمعنى
 المصدى لطلق ولا شك ان بداهته الحصة الخاصة من المعنى لمصدر رى
 الا تراعى يستلزم بداهته مطلقه بكنهه فان الحصة امر اشترعى حاصل
 في الذهن بكنهها فان كنه الانشراحى ما هو حاصل من الذهن و
 المطلق جزء خارجى اى تفصيلى فيكون حاصله بكنهه ايضا وحينئذ
 ينفع له ان المشهور ان بلا كلفة حيسنة لا يرد عليه ما اورد
 بان الكلام في مفهوم لهته المبدى اعنى لمسلم بالنور مثلا
 لا يجدى نقلا اذ لا يورث بداهته حقيقة المسلم بالكنه اذ كيفيه
 تصور به بوجه اجمالى وذلك لان كلام المصنف لم يكن فى العلم
 بالكنه المصطلح بمعنى ان يكون ذاتيات الشئ مررة له بل فى العلم
 بكنهه اعنى حصول نفس الشئ و هو حاصل فى المعنى لمصدر رى
 للمعلم لطلق اذ تصورنا الحصة الخاصة منه فان لطلق المذكور
 يكون جزرا تفصيليا منه فلا يمكن تصور كنهه لمقيد بدون تصور كنهه مطلقه

ان منع كون العام ذاتيا وكون الخاص مدته كما بالكنه
 المشهور ان من منع كون العام ذاتيا وكون الخاص مدته كما بالكنه
 ولي من عند نفسي طهر ربح ذوقه لدفع هذين المصنفين لكن
 خوف المجاولين لا يخص الى ذكره انتهى اقول على ما سترنا
 من بيان مراد المصنف يكون الطريق الذوق له واصحا عند
 المنصف فان علم النور و السور حصان خاصتان للعلم بالمعنى
 المصدى لطلق ولا شك ان بداهته الحصة الخاصة من المعنى لمصدر رى
 الا تراعى يستلزم بداهته مطلقه بكنهه فان الحصة امر اشترعى حاصل
 في الذهن بكنهها فان كنه الانشراحى ما هو حاصل من الذهن و
 المطلق جزء خارجى اى تفصيلى فيكون حاصله بكنهه ايضا وحينئذ
 ينفع له ان المشهور ان بلا كلفة حيسنة لا يرد عليه ما اورد
 بان الكلام في مفهوم لهته المبدى اعنى لمسلم بالنور مثلا
 لا يجدى نقلا اذ لا يورث بداهته حقيقة المسلم بالكنه اذ كيفيه
 تصور به بوجه اجمالى وذلك لان كلام المصنف لم يكن فى العلم
 بالكنه المصطلح بمعنى ان يكون ذاتيات الشئ مررة له بل فى العلم
 بكنهه اعنى حصول نفس الشئ و هو حاصل فى المعنى لمصدر رى
 للمعلم لطلق اذ تصورنا الحصة الخاصة منه فان لطلق المذكور
 يكون جزرا تفصيليا منه فلا يمكن تصور كنهه لمقيد بدون تصور كنهه مطلقه

[illegible][illegible]

وخلو اعن الرشاشي فخلو
التصور فلما كان بيننا المكشافان
المحسبان القضيبة علي عيسى
والاذعان انما في الوار
الانكشاف فان كان حرا دهم
الحوالنا محمد بن عت دام فخره

انما ليست من جنس العلوم بمعنى انتشار الانكشاف مطلقاً فهو باطل ضرورة
 انه بعد التصديق سيما اليقين يحصل للذهن فوجبه بجلي الامر الواقعي
 يقال بالغا رسيته بدائش وله اسم في كل لغة فكيف يخرج
 من جنس الادراك بل التحقيق ان اقوى مراتب الانكشاف اليقين ثم
 الجهل المركب ثم التقليد ثم الظن وعلوم التصورية من اصنف
 مدارج العلوم ثم العلم المحض الذي حبله بعضهم العلم حقيقة
 فان فيه ليس قوة الكشف لا ترى ان النفس مع كمال شعورها
 عند ما لا تعلمها كما تعلم الاشياء الاخر فلا تعلم انها بسيطة
 او مركبة جوهر او عرض فلو كان لها كشف فتعلم شخصاً
 كما تعلم غيبه بابا جوهرية والعرضية والبساطة والتركيب
 فهذا اصنف مدارج العلوم كما ان اليقين اقواها ففهمها فهمها
 الحكماء يثبتون دليل بداهتها بهما العقل سليم والفهم المستقيم الا ان
 يقال مرادهم من الادراك حصول الصورة بمعنى الصورة الكلية
 ولا شك ان الاذعان كسبب عبورية عاصلة للشئ وان كان
 منتشر الانكشاف فان الصورة عبارة عن الشئ المحال
 في الذهن من الخارج بعد حذف الشخصيات وتجرد ما عن
 المادة تجر يدانا ما اوتنا قضا والاذعان من الكليات النفسانية

[illegible]

النضائية الناشئة فيها ثم هذا لا يضر المصداق فانه قال هو المصداق
عند المدرك وما اخذ لفظ الصورة في التعريف والافتقار سادج في ايل
ما لم يكن فيه نسبة تامة خبرية سواء لم يكن فيه نسبة اصلا او كانت
ولم تكن خبرية وما يكون فيه تلك ولم يكن فيه الاذعان
كما في صورة التحصيل والشك والوهم وهما نوعان متباينان
من الادراك فخر في هذا الكلام يفيد فائدة تين الاولى ان
التصديق كهيئة ادراكية والسكينة ان التصور والتصديق
نوعان متباينان والتصنف احوال كلها الى ضرورة
وبان الاول قد مرنا آنفا وقد استعمل على الثاني في المشهور
بان لكل واحد من ماهية التصور والتصديق لوازم خاصة منافية
للوازم اخرى وتنافي اللوازم يدل على تنافي اللزومات والآ
يلزم اجتماع لهتين متنافيتين وفيه منع مشهور الصبا بان اللوازم
يجوز ان تكون لوازم الصنف فاللزومات يجوز ان تكون
متباينة صنفًا قول المصنف وريات ان التصديق باهية اما ما كانت
ماهية يستلزم ان يتحقق متحقق يلزم ان يكون النسبة
الخبرية معتبرة فيه والتصور من حيث ماهية لا يستلزم
ذلك فلا شبهة حينئذ في تنافي اللوازم وكذا في كونها لوازم

[illegible][illegible]

ان مقتضى لازم وجوده تعالى مقتضى غايب الازمنة ثمانية
 هي اول وقتية تجل او الموضع و الثاني حال كون الزمان
 فيها اول حال منقطع حال كونه رتبا بالوضع و الثالث
 هو ان مقتضى كل شيء من مقتضى وجوده لا يحصل بالوضع
 بالتحقيق و الثانية ان تناقض التوابع يدل على تناقض الملزمات
 على تناقض الملزمات و الثالث ان تناقض الملزمات
 اجتماع التناقضين الى وجود التوابع التناقضية لزوم و احدهم
 المستلزمات و محمد يوسف و الثاني ان تناقض الملزمات
 هو ما يركب من مقتضى وجوده تعالى مقتضى غايب الازمنة ثمانية
 هي اول وقتية تجل او الموضع و الثاني حال كون الزمان
 فيها اول حال منقطع حال كونه رتبا بالوضع و الثالث
 هو ان مقتضى كل شيء من مقتضى وجوده لا يحصل بالوضع
 بالتحقيق و الثانية ان تناقض التوابع يدل على تناقض الملزمات
 على تناقض الملزمات و الثالث ان تناقض الملزمات
 اجتماع التناقضين الى وجود التوابع التناقضية لزوم و احدهم
 المستلزمات و محمد يوسف و الثاني ان تناقض الملزمات
 هو ما يركب من مقتضى وجوده تعالى مقتضى غايب الازمنة ثمانية

بالكونية على احوال
الشريعة بين التقدم وال
فقران العلاء بين التقدم وال
اي فرض تصور التقدم بالكونية
امو المتباينين بالكونية
الحالات بين تصور السواد بالكونية
الحيوية البياض فاذا اظهرت
الحيوية فلو انها ايضا
ذلك القول بالمتباين
بالعلم هو القول بالمتباين
محمود سيف دام في يومه

لا تصور التصديق بغير اتحاد واحد المتباينين بالآخرة باطله بصرفه
 لا لان صدق الشرطه يستلزم امكان المقدم بل لعدم العلاقة
 كما يحكم العقل بالتصديقه بكونه لو تصور السواء بكونه يلزم ان يكون
 عين البيان من هذه الشرطه الكافيه لازمه للقول بالتباين
 مع تضام بعض المقدمات الحقه اليه فذلك القول بطل فان استحالة
 اللزيم يستلزم استحالة المزج ففكر فانه فيقول ثم يقيمن القول في
 اشبهه بالتصديق بمعنى لمصدق به كما يقع في الحاشية ان كان
 بالنظر الى ان محصل الكل الاتي لا يجري في التصديق بمنه
 الاذعان فذلك باطل قطعا كما سيبان وان كان بالنظر
 الى ان بعض الالفاظ المحل آت عنه فكان الانسب على المصنف ان
 لا يذكره او ياوله وبين الجواب عن التصديق مثلا يكون موجبا
 للوهم بالاختصاص وهو غير مختص ولما عذر الباردة مجالس
 وحله على ما تقدمت به ان العلم في مسئلة الاتحاد بمعنى الصوره
 العلية فايها من حيث الحصول في الذهن معلوم الوجود وحصول
 والكون والتشبهات الفاظ مترادفة عندهم والوجود الذهني عند
 بعض المحققين عبارة عن الشيء من حيث هو مع قطع النظر
 عن القيام بالذهن فكذا الحصول الذهني وهو مرتبه لمعلوم فلا يتر

فلا يرد ان المعلوم الشئ من حيث هو ^{الحصول} في الذهن امر
لان المراد من الحصول الشئ من حيث هو ^{هو} ^{الحصول} في العلم ^{والحق} ان الوجود له ههنا
زائد عليه فلا يكون معتبرا ^{في العلم} ^{فان} ^{الحصول} ^{في العلم} ^{والحق} ان الوجود له ههنا
ليس هو لطبيعة من حيث هي اري فانتم استدلوا على زيادته
الوجود مطلقا على الماهية من حيث هي بل الوجود له ههنا لا يعتبر فيه
جهة القيام بالذهن ^{اي ذهنا كان او خارجا} ^{ويعتبر معهم} ^{الوجود} ^{مع} ^{قطع} ^{النظر} ^{عن} ^{تلك} ^{الجهة}
ففي العبارة مسامحة بان يراد بمرتبة الحصول في الذهن مرتبة
والشئ من حيث هو فانها اقرب اليها بالنظر الى قيامه بالذهن
ومن حيث القيام به ^{اي الاشارة الى ان الوجود له ههنا} ^{على} ^{ويعتبر معهم} ^{الوجود} ^{مع} ^{قطع} ^{النظر} ^{عن} ^{تلك} ^{الجهة}
المعلوم كالمسلم جزئي ومرتبة الوجود له ههنا الذي قال
بعض المتأخرين كانها برزخ بين مرتبة العلم والمعلوم
فالشئ في الذهن اذا ^{اي الاشارة الى ان الوجود له ههنا} ^{على} ^{ويعتبر معهم} ^{الوجود} ^{مع} ^{قطع} ^{النظر} ^{عن} ^{تلك} ^{الجهة}
الآثار وقطع النظر عن القيام بالذهن فنفسه من مرتبة
المعلوم الذي هو الشئ من حيث هو الى مرتبة الوجود له ههنا
ثم اذا لوحظ الى القيام بالذهن صار شخصا ذهنيا وعلما
وجودا خارجيا لترتب الآثار عليه كالاكتشاف ثم بعد
بفتش يعلم ان تلك الصورة انما صارت علما لان
الادراك التي هي العلم حقيقة ^{اي الاشارة الى ان الوجود له ههنا} ^{على} ^{ويعتبر معهم} ^{الوجود} ^{مع} ^{قطع} ^{النظر} ^{عن} ^{تلك} ^{الجهة}

[illegible]

فقد خالطت بوجودها الانطباعي اى الانضمامي متع الذهن فبانها
انما تحدث فيه دون الصورة والاصارات عالمة فنده الحالة بوجودها
القائم بالذهن خالطت مع الصورة خلطاً رابطياً اتحادياً ^{الادراكية} لا يخلط
الرابطى للاتحادى على العرضيات على المعروضات وليس للاتحاد
هنا فى الوجود كما نرى علم بل للاتحاد انحلالى كما فى العرضى بالترتبة
الى المعروض لا بل كما فى عرضين قائمين معاً من احدهما ضاحك
وليس يجب حل الكلام ان من الوجدانيات ان بعد حصول الصورة
فى الذهن يحصل لها حالة فى الذهن بحيث يحسرها بانها رسيمة
بداننى وفى السرية بحالة الشعور والفهم وكذا فى كل لغة اسم
يخصها كما ان اسراج اذا دخلت فى نور مظلم تنور بها الذور فالسراج
كالصورة والظهير القائم بتلك الذور بمنزلة الحالة
الادراكية والفرق بين الصورتين ان الضمير قائم بالسراج
والذور كليهما والحالة المذكورة انما قامت بالذهن فقط والصورة
واسطة فى البشيرة لها على نحو ما يكون الانصاف بذى الواسطة
فقط وقد حقت فى مقامه ان مناط الحمل مطلقاً ^{اي فى ذاته} سباني
العرضيات على الحمل فقط دون الاتحاد بالذات والوجود فان
المعرض قد يوجد ولا يوجد العارض ولهم سر وعرض جوهر العارض

[illegible]

فصل في انواع الصور
 في قوله تعالى احسن صوركم
 اي الصورة الحاصلة في الذوق
 كالصورة الحاصلة في الذوق
 كالصورة الحاصلة في الذوق
 كالصورة الحاصلة في الذوق
 كالصورة الحاصلة في الذوق

فصل في انواع الصور
 في قوله تعالى احسن صوركم
 اي الصورة الحاصلة في الذوق
 كالصورة الحاصلة في الذوق
 كالصورة الحاصلة في الذوق
 كالصورة الحاصلة في الذوق
 كالصورة الحاصلة في الذوق

في حكاية افكار المعربين عن اللغز كالحالة الذوقية هي ادراك المذوقات
 بالمذوقات فصارت صورة ذوقية وحاصلة التشكيل
 النظر بكل مثال وشرح يستعان به على غير فان عند اكل
 المذوقات كاكل واصل مثلا يحصل صورته في الذهن ويختلط بها حالة
 ادراكه خاصة في الذهن بصورة وهي الحالة الذوقية وكذا
 السمعية بالمسموعات وكذا البصرية بالمبصرات فيستقل المذهن
 من هذه الامثلة الخيرية لصنوبرية الى صور الكليات وصور
 الخريجات المتغيرة لما ذكرنا فان الحال فيها ايضا كذلك
 فيحصل بعد حصول صورته في الذهن حالة التثاقيف ومعاصرة لها مختلفة
 بها اختلاطا يصح به الحمل كما ذكرنا وفي النظر المستبق لعل اشارة
 الى جواب اشكال دقيق وهو ان صور الخريجات المادية في
 الحواس كما هو المقرر عندهم والحالة الادراكية قائمة بالنفس
 كما هو ثبتت عندهم ايضا فكيف لا اختلاط لهما ولم يحصل ما قلنا
 بان الحالة والصورة قائمتان بالذهن قيام عرضين بحمل واحد
 هو اصح للحمل وجوابه اننا لانم ان صور الخريجات انما تحصل في الحواس
 بل تحصل في النفس كما صورنا فيما مر من حصول الخاصية الشخصية
 للخبر في المادى في النفس اثر مماثل له فيها وكلام المصنف بهما

فصل في انواع الصور
 في قوله تعالى احسن صوركم
 اي الصورة الحاصلة في الذوق
 كالصورة الحاصلة في الذوق
 كالصورة الحاصلة في الذوق
 كالصورة الحاصلة في الذوق
 كالصورة الحاصلة في الذوق

فصل في انواع الصور
 في قوله تعالى احسن صوركم
 اي الصورة الحاصلة في الذوق
 كالصورة الحاصلة في الذوق
 كالصورة الحاصلة في الذوق
 كالصورة الحاصلة في الذوق
 كالصورة الحاصلة في الذوق

لا يشترط في الشخصية وجودها في الزمان
ولا يشترط في الشخصية وجودها في المكان
ولا يشترط في الشخصية وجودها في الزمان والمكان
ولا يشترط في الشخصية وجودها في الزمان والمكان والمادة

هنا يستلزم على التحقيق دون التمسك بعينه وعلى مقتضى تسليم
فيجوز ان يكون تلك الحالة ايضا في الخواص كما قيل ان مركب
الجزئيات هو الخواص ونحن ان الادراك المقصود في التصديق
للمفهوم واختلاط الحالة الادراكية بالصورة كاختلاط الادعاء بالخصيصة
الشخصية فان الادعاء بالخصيصة الشخصية والخصيصة الشخصية
ليست موجودة فيها لا مستتبع جزئياتها او كاختلاط الالتفات
بالجزئيات المادية وتحقيقنا الذي ذكرنا انها هي صور الكلمات
ولم يصح لمصنفنا بحمل بالمواطاة بين الحالة والصورة وتوحيده
انما صارت علما معناه انما صارت علما بمعنى الصورة العلمية
لا بمعنى الحالة الادراكية فان لفظ العلم يدل على
معان كثيرة وانما يراد الاشكال على من قال بالحمل بالمواطاة
الحقيقي فان المجازي لا تنكره ايضا ووجه الاشارة الى ان
الصورة الذوقية وغيبية ما على سبيل التمثيل من القاعدة
لكلية المذكورة سابقا وهي شاملة لها ايضا فتلك الحالة
منقسم الى التصور والتصديق حقيقة وهاهنا عن تبيان
منها كذلك واما انقسام الصورة فانما يكون الى التصور و
التصديق بالعرض وهاهنا البحوثان في الفن دون الاولين

الا اننا اذا قلنا اننا لا نشترط في الشخصية وجودها في الزمان والمكان والمادة
فاننا لا نشترط في الشخصية وجودها في الزمان والمكان والمادة
فاننا لا نشترط في الشخصية وجودها في الزمان والمكان والمادة
فاننا لا نشترط في الشخصية وجودها في الزمان والمكان والمادة

قال انما صارت علما وادراكا
الحالة الادراكية وغير صارت علما
الحالة الادراكية وغير صارت علما
الحالة الادراكية وغير صارت علما

وكان متباين بالذات وتباين
الصور والتصديق اللذان هما متباينان
والتصديق اللذان هما متباينان
والتصديق اللذان هما متباينان

[illegible]

فانما يحتاج في كثير من العلوم الى النظر ولا النظر بالاصح ما يصنفه الكاشفة له
بقوله متوقفا على النظر هذا التعريف له في المشهور قال في الحاشية
الحق ان الابدان والنظريات من صفات العلم فلا يرد انه رب شي
يكون نظرية عند شخص وابدان عند آخر ومن ثم يجوز والصاحب
القوة القدسية ان النظريات بالسر بالانوار من جهة فلا معنى
للتوقف ووقف المدعى ان علم كل واحد غير بالاشخاص يجوز ان يتوقف
احدهما دون الآخر وقد يحاب بالانوار في معنى التوقف
اقول متوقفا على تعالى وتوقفه ان تحقيق المقام ان وجودها
النوعية يتقدم على وجودات الاشخاص سواء كانت في الخارج
او في الذهن فمتى يكون التوقف طبعا كما قالوا في وجود
الطبيعة للصورة الجسمانية فانها جليلة لوجود الهيولى ووجود الهيولى
جليلة للوجود الشخصي لتلك الصورة وعللة العلة فمتى يكون وجود
طبيعية الجسمانية جليلة لوجود الشخصية وقد يكون مستقبا محضا كما في
وجود الانسان لمطلق وشخصه وبالمجمل يكون الاول سبق
من الشاغل وتوقف الاول على عليه وترتبة عليها اسبق
توقف الثاني على علة وترتبة عليها ولا شك ان التوقف
بترتيب نسبة وتغاير النسبة بتغاير المتعجبين

والنظر بالانوار من صفات العلم فلا يرد انه رب شي
يكون نظرية عند شخص وابدان عند آخر ومن ثم يجوز والصاحب
القوة القدسية ان النظريات بالسر بالانوار من جهة فلا معنى
للتوقف ووقف المدعى ان علم كل واحد غير بالاشخاص يجوز ان يتوقف
احدهما دون الآخر وقد يحاب بالانوار في معنى التوقف
اقول متوقفا على تعالى وتوقفه ان تحقيق المقام ان وجودها
النوعية يتقدم على وجودات الاشخاص سواء كانت في الخارج
او في الذهن فمتى يكون التوقف طبعا كما قالوا في وجود
الطبيعة للصورة الجسمانية فانها جليلة لوجود الهيولى ووجود الهيولى
جليلة للوجود الشخصي لتلك الصورة وعللة العلة فمتى يكون وجود
طبيعية الجسمانية جليلة لوجود الشخصية وقد يكون مستقبا محضا كما في
وجود الانسان لمطلق وشخصه وبالمجمل يكون الاول سبق
من الشاغل وتوقف الاول على عليه وترتبة عليها اسبق
توقف الثاني على علة وترتبة عليها ولا شك ان التوقف
بترتيب نسبة وتغاير النسبة بتغاير المتعجبين

فانما يحتاج في كثير من العلوم الى النظر ولا النظر بالاصح ما يصنفه الكاشفة له
بقوله متوقفا على النظر هذا التعريف له في المشهور قال في الحاشية
الحق ان الابدان والنظريات من صفات العلم فلا يرد انه رب شي
يكون نظرية عند شخص وابدان عند آخر ومن ثم يجوز والصاحب
القوة القدسية ان النظريات بالسر بالانوار من جهة فلا معنى
للتوقف ووقف المدعى ان علم كل واحد غير بالاشخاص يجوز ان يتوقف
احدهما دون الآخر وقد يحاب بالانوار في معنى التوقف
اقول متوقفا على تعالى وتوقفه ان تحقيق المقام ان وجودها
النوعية يتقدم على وجودات الاشخاص سواء كانت في الخارج
او في الذهن فمتى يكون التوقف طبعا كما قالوا في وجود
الطبيعة للصورة الجسمانية فانها جليلة لوجود الهيولى ووجود الهيولى
جليلة للوجود الشخصي لتلك الصورة وعللة العلة فمتى يكون وجود
طبيعية الجسمانية جليلة لوجود الشخصية وقد يكون مستقبا محضا كما في
وجود الانسان لمطلق وشخصه وبالمجمل يكون الاول سبق
من الشاغل وتوقف الاول على عليه وترتبة عليها اسبق
توقف الثاني على علة وترتبة عليها ولا شك ان التوقف
بترتيب نسبة وتغاير النسبة بتغاير المتعجبين

فانما يحتاج في كثير من العلوم الى النظر ولا النظر بالاصح ما يصنفه الكاشفة له
بقوله متوقفا على النظر هذا التعريف له في المشهور قال في الحاشية
الحق ان الابدان والنظريات من صفات العلم فلا يرد انه رب شي
يكون نظرية عند شخص وابدان عند آخر ومن ثم يجوز والصاحب
القوة القدسية ان النظريات بالسر بالانوار من جهة فلا معنى
للتوقف ووقف المدعى ان علم كل واحد غير بالاشخاص يجوز ان يتوقف
احدهما دون الآخر وقد يحاب بالانوار في معنى التوقف
اقول متوقفا على تعالى وتوقفه ان تحقيق المقام ان وجودها
النوعية يتقدم على وجودات الاشخاص سواء كانت في الخارج
او في الذهن فمتى يكون التوقف طبعا كما قالوا في وجود
الطبيعة للصورة الجسمانية فانها جليلة لوجود الهيولى ووجود الهيولى
جليلة للوجود الشخصي لتلك الصورة وعللة العلة فمتى يكون وجود
طبيعية الجسمانية جليلة لوجود الشخصية وقد يكون مستقبا محضا كما في
وجود الانسان لمطلق وشخصه وبالمجمل يكون الاول سبق
من الشاغل وتوقف الاول على عليه وترتبة عليها اسبق
توقف الثاني على علة وترتبة عليها ولا شك ان التوقف
بترتيب نسبة وتغاير النسبة بتغاير المتعجبين

فصل في بيان ان كل عدد لا يقبل التقسيم الا بقدر واحد او اثنين
 والاولى ان كل عدد لا يقبل التقسيم الا بقدر واحد او اثنين
 والاولى ان كل عدد لا يقبل التقسيم الا بقدر واحد او اثنين

فصل في بيان ان كل عدد لا يقبل التقسيم الا بقدر واحد او اثنين
 والاولى ان كل عدد لا يقبل التقسيم الا بقدر واحد او اثنين
 والاولى ان كل عدد لا يقبل التقسيم الا بقدر واحد او اثنين

فصل في بيان ان كل عدد لا يقبل التقسيم الا بقدر واحد او اثنين
 والاولى ان كل عدد لا يقبل التقسيم الا بقدر واحد او اثنين
 والاولى ان كل عدد لا يقبل التقسيم الا بقدر واحد او اثنين

مبدءاً وعلى الثاني يلزم كون العدد وسطاً بين الواحد والاثنين
 يعود الى الشق الاخير وهو قوله والاولى ان كل عدد لا يقبل التقسيم الا بقدر واحد او اثنين
 يتصور الزيادة فيها لا اختلاف في التظيم فيثبت ان كان المزيد عليه غير متناه
 لزم الزيادة في جانب علم التناهي وهو باطل وتناهي العددي يستلزم
 تنامي المعدد فتدبر هذا برهان لتضعيف وتصوره موقوف على
 عدة مقدمات الاول ان كل عدد قابل للتضعيف فان كل مرتبة
 منه انما تنقسم الى اقسام وكل ما يصح ان ينقسم الى اقسام فيقبل لتضعيف بالضرورة
 والاولى ان كل عدد لا يقبل التقسيم الا بقدر واحد او اثنين
 المضاعف والثانية ان العدد والزيادة لا يتصور زيادة على المزيد عليه
 الا بعد انصرام جميع احواد المزيد عليه وبيان ما اتفقا في المتن وشرح
 والثالثة ان كل ما هو خارج من القوة الى الفعل معروض للعدد
 بالضرورة سواء كان متناهيًا او غير متناه مرتباً او غير
 مرتب واذا تم هذا فنقول يلزم بالنظر الى المقدمتين الاوليتين
 ان كل عدد غير متناه قابل للتضعيف عدد لتضعيف زائد
 لا يتصور الزيادة الا بعد انصرام جميع احواد المزيد عليه والا فصرام
 يقتضي التناهي واذا ثبت تنامي جميع الاعداد يلزم تنامي جميع
 اعداد درجات بحكم المقدمتين الثالثة فان الزيادة والنقصان

فصل في بيان ان كل عدد لا يقبل التقسيم الا بقدر واحد او اثنين
 والاولى ان كل عدد لا يقبل التقسيم الا بقدر واحد او اثنين
 والاولى ان كل عدد لا يقبل التقسيم الا بقدر واحد او اثنين

فصل في بيان ان كل عدد لا يقبل التقسيم الا بقدر واحد او اثنين
 والاولى ان كل عدد لا يقبل التقسيم الا بقدر واحد او اثنين
 والاولى ان كل عدد لا يقبل التقسيم الا بقدر واحد او اثنين

فصل في بيان ان كل عدد لا يقبل التقسيم الا بقدر واحد او اثنين
 والاولى ان كل عدد لا يقبل التقسيم الا بقدر واحد او اثنين
 والاولى ان كل عدد لا يقبل التقسيم الا بقدر واحد او اثنين

في الامور المتناهية في الوجود والعدم
 في الامور المتناهية في الوجود والعدم
 في الامور المتناهية في الوجود والعدم
 في الامور المتناهية في الوجود والعدم

والمتناهي واللاتناهي من خواص الكمال بالذات والكم بالعرض وبهذا
 التقرير يندفع ما في الحاشية في دليل قوله فتدبر اشارة الى منع و
 هو ان يقال لم لا يجوز ان يكون المتناهي خاصة المتناهي دون
 غيره انتهى وذلك لما قلنا في المقدمة الاولى وبهذا التقرير يخرج ما في
 الحاشية الاخرى هو انه لا شك ان الامور الغير المتناهية سواركان
 مرتبة او غير مرتبة مجتمعة في الوجود او متعاقبة تكون مع ضرورة
 للعدد بالضرورة كون مراد المصنف من الامور المتعاقبة الامور
 المتعاقبة الماضية فانها خارجة من القوة الى الفعل وكون مستقبلية
 الغير المتناهية المتعاقبة على طريق المتكلمين القائلين بابتداء العالم نعم
 يجري فيها على طريق الحكماء القائلين بالمعية الدهرية في عالم الدهر
 فانها خارجة من القوة الى الفعل على سبيل التمايز فان البعد
 الضروري ان كل ما يخرج من القوة الى الفعل على سبيل التمايز
 لا بد ان يكون معرضا للعدد وسواركان التميز فيه بحسب لما به
 او الوجود الخارجي او الوجود الذهني او الالتفات فقط كما في المتناهي
 فان شريكه الباري والكل لا بعد التصور والالتفات يكونان معروضا
 للاشياء وكذا الاجزاء الاشتراعية بالتصنيف الواحد
 المتناهي وغير المتناهي انما يكون مع ضرورة للعدد بعد الالات

في الامور المتناهية في الوجود والعدم
 في الامور المتناهية في الوجود والعدم
 في الامور المتناهية في الوجود والعدم
 في الامور المتناهية في الوجود والعدم

في الامور المتناهية في الوجود والعدم
 في الامور المتناهية في الوجود والعدم
 في الامور المتناهية في الوجود والعدم
 في الامور المتناهية في الوجود والعدم

في الامور المتناهية في الوجود والعدم
 في الامور المتناهية في الوجود والعدم
 في الامور المتناهية في الوجود والعدم
 في الامور المتناهية في الوجود والعدم

ان سببنا انما له عاد مغن براتب غير متناهية وهو ما طر
 لم يتوقع غيره ورا الحق في الجواب منع المقدمة الثالثة فان
 سوار الغير المتناهية وان كانت خارجة من القوة الى الفصل
 لا نسلم كونها معروضة للعدد وادى الى الصبح منها اشترح عدد غير
 شتم على الوحدة الغير المتناهية الانتراعية لمفضلة والاستدلال
 كونها معروضة للعدد ولم يوجد ودعوى الضرورة غير مقبولة بل
 ان اللا يقضيات سوار كان عدد او معدودا لا تبلغ الى حد
 شاملي والا صار بتفكيره لا متناهي الزيادة عليها بعد خروجه في
 اصل الى اللاتناهي فتفكر فانه دقيق ومن الجواب الحق في بعض
 الغير المتناهية لا يوجد عاد مغن براتب
 تلك الجمل لان في الاجزاء المتناهية
 في غير المتناهية لا يوجد عاد مغن براتب
 في الجواب من ان يكون العدد
 في بعض المقادير لا يوجد عاد مغن براتب
 في بعض المقادير لا يوجد عاد مغن براتب

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

في السلسلة الأولى ^{السلسلة الأولى} الكلي سبعة الكلي سبعة ^{السلسلة الأولى} أعني آكام في سلسلة الجزر وسبعة
 أعني ج وان في السلسلة الأولى ثان كذا في السلسلة ثمان وهكذا الحكم
 العقل بوجوهين المراتب بسبب الترقي في الثالث والرابع فاما ان
 يحكم بالسلسلة ^{السلسلة الأولى} صحح بان بازار كل مرتبة من الأولى مرتبة من الثانية
 يلزم ساداة الكل للجزر فيلزم حينئذ اجتماع التقيضين في الواقع
 فان في كل مرتبة لم يكن سجدا انها في الجزر والا لم يكن اكل كلا ولا الجزر
 جزا فلو ضامسا واتهما يعني ان كل مرتبة من الأولى بازائه
 مرتبة من الثانية يلزم صدق السلسلة الجزرية والموجبة الكلية
 مع بقا بشرائط التناقض فان بعد الانطباق ^{بما في الأصل والجزر} بالمعنى المذكور
 لم يختلف حقيقة الكل والجزر بالضرورة فكما في اول الامر بينهما تفاوت
 كذلك بعد الانطباق ^{السلسلة الأولى} وانما ان لا يحكم العقل بوقوع كل مرتبة من الأولى
 بازار الثانية فالاول زائد عليه بمرتبة تناهية والزيادة بعد انصرام جميع
 احوال الزيد عليه فالثاني متناه والاول انما يزيد عليه بقدر مستناه
 فهو ايضا متناه فيظهر الخلف وهذا يظهر سخافة ما نقل من بعض الكليات
 من ان الحق ^{السلسلة الأولى} كما يظهر سخافة ما قالوا ان البرهان لا يجري في المحررات
 فان تعيين المرتب موجودة فيها ايضا وهو يكفي لبيان البرهان ^{من السلسلة الأولى} و
 البرهان مما يتوكل عليه وقوى عليه عهت سادى وسر ضنا اجراء

[illegible]

من انفسهم ان يكون الاستعداد من زمان الى الان
 من القدرات لا يتغير الا بغيرها لا بد من الاستعداد
 من القدرات لا يتغير الا بغيرها لا بد من الاستعداد
 من القدرات لا يتغير الا بغيرها لا بد من الاستعداد

فصل في بيان ان كل ما لا يتصور له الوجود في ذاته
 لا يتصور له الوجود في غيره ^{بما لا يتصور له الوجود في ذاته}
 فان قيل ليس كذلك بل قد يتصور له الوجود في غيره
 دون ان يتصور له الوجود في ذاته ^{بما لا يتصور له الوجود في ذاته}
 قلنا لا يتصور له الوجود في غيره ^{بما لا يتصور له الوجود في ذاته}
 الا ان يتصور له الوجود في ذاته ^{بما لا يتصور له الوجود في ذاته}

في المنفصلات تسهلا على التعلم واخرى في المنفصلات ايضا بالطريق
 المذكور ولا يطول الكلام في ذلك ^{بما لا يتصور له الوجود في ذاته}
 اذا ذهب الى نهاية فيما يبيح من القوة الى الفصل يلزم وجود احد
 المتضايفين بدون آخره ^{بما لا يتصور له الوجود في ذاته}
 واللازم محال اذا المتضايفان متلازمان ببيان الملازمة ان المتضايفين
 كالعلة والمعلولة اذا ذهب الى النهاية في المسألة او تحتها لا
 النهاية في الحال فالمعلولة في المبدء كاجزاء الوجود متحقق بلا علة
 فانما هي هنا قطع هذه السلسلة عن الآخرة ^{بما لا يتصور له الوجود في ذاته}
 سبق فعدو هذين المتضايفين عني مفهومهما فيما سبق تكافؤا لان
 كل واحد فيما سبق علة ومعلول والمعلولة الاخيرة ^{بما لا يتصور له الوجود في ذاته}
 في هذا التصور تحقق معلولة بلا علة فيلزم ان يكون في الجانب
 الآخر علة تحقق التساوي بينهما فيلزم الخلف وهذا ينطبه
 فاما في مثل ان اللازم ان يكون بازا وكل معلول علة وهو مستحق
 بهنا واما تساوي المفهومات فغير لازم ^{بما لا يتصور له الوجود في ذاته}
 ظاهر على اللب لا يطول الكلام في ذكره ولا يعلم التصور من
 التصديق وبالعكس لان المعروف مقبول والتصوير متساوي ^{بما لا يتصور له الوجود في ذاته}
 بيان الاول ان كل كاسب التصور ^{بما لا يتصور له الوجود في ذاته}

فصل في بيان ان كل ما لا يتصور له الوجود في ذاته
 لا يتصور له الوجود في غيره ^{بما لا يتصور له الوجود في ذاته}
 فان قيل ليس كذلك بل قد يتصور له الوجود في غيره
 دون ان يتصور له الوجود في ذاته ^{بما لا يتصور له الوجود في ذاته}
 قلنا لا يتصور له الوجود في غيره ^{بما لا يتصور له الوجود في ذاته}
 الا ان يتصور له الوجود في ذاته ^{بما لا يتصور له الوجود في ذاته}
 فان قيل ليس كذلك بل قد يتصور له الوجود في غيره
 دون ان يتصور له الوجود في ذاته ^{بما لا يتصور له الوجود في ذاته}
 قلنا لا يتصور له الوجود في غيره ^{بما لا يتصور له الوجود في ذاته}
 الا ان يتصور له الوجود في ذاته ^{بما لا يتصور له الوجود في ذاته}
 فان قيل ليس كذلك بل قد يتصور له الوجود في غيره
 دون ان يتصور له الوجود في ذاته ^{بما لا يتصور له الوجود في ذاته}
 قلنا لا يتصور له الوجود في غيره ^{بما لا يتصور له الوجود في ذاته}
 الا ان يتصور له الوجود في ذاته ^{بما لا يتصور له الوجود في ذاته}

فصل في بيان ان كل ما لا يتصور له الوجود في ذاته
 لا يتصور له الوجود في غيره ^{بما لا يتصور له الوجود في ذاته}
 فان قيل ليس كذلك بل قد يتصور له الوجود في غيره
 دون ان يتصور له الوجود في ذاته ^{بما لا يتصور له الوجود في ذاته}
 قلنا لا يتصور له الوجود في غيره ^{بما لا يتصور له الوجود في ذاته}
 الا ان يتصور له الوجود في ذاته ^{بما لا يتصور له الوجود في ذاته}
 فان قيل ليس كذلك بل قد يتصور له الوجود في غيره
 دون ان يتصور له الوجود في ذاته ^{بما لا يتصور له الوجود في ذاته}
 قلنا لا يتصور له الوجود في غيره ^{بما لا يتصور له الوجود في ذاته}
 الا ان يتصور له الوجود في ذاته ^{بما لا يتصور له الوجود في ذاته}
 فان قيل ليس كذلك بل قد يتصور له الوجود في غيره
 دون ان يتصور له الوجود في ذاته ^{بما لا يتصور له الوجود في ذاته}
 قلنا لا يتصور له الوجود في غيره ^{بما لا يتصور له الوجود في ذاته}
 الا ان يتصور له الوجود في ذاته ^{بما لا يتصور له الوجود في ذاته}

فصل في بيان ان كل ما لا يتصور له الوجود في ذاته
 لا يتصور له الوجود في غيره ^{بما لا يتصور له الوجود في ذاته}
 فان قيل ليس كذلك بل قد يتصور له الوجود في غيره
 دون ان يتصور له الوجود في ذاته ^{بما لا يتصور له الوجود في ذاته}
 قلنا لا يتصور له الوجود في غيره ^{بما لا يتصور له الوجود في ذاته}
 الا ان يتصور له الوجود في ذاته ^{بما لا يتصور له الوجود في ذاته}
 فان قيل ليس كذلك بل قد يتصور له الوجود في غيره
 دون ان يتصور له الوجود في ذاته ^{بما لا يتصور له الوجود في ذاته}
 قلنا لا يتصور له الوجود في غيره ^{بما لا يتصور له الوجود في ذاته}
 الا ان يتصور له الوجود في ذاته ^{بما لا يتصور له الوجود في ذاته}
 فان قيل ليس كذلك بل قد يتصور له الوجود في غيره
 دون ان يتصور له الوجود في ذاته ^{بما لا يتصور له الوجود في ذاته}
 قلنا لا يتصور له الوجود في غيره ^{بما لا يتصور له الوجود في ذاته}
 الا ان يتصور له الوجود في ذاته ^{بما لا يتصور له الوجود في ذاته}

بالحسن
صورة ذلك الذي المصور
الذي بان في الصور
التي بان في الصور

[illegible]

فان قلت ان الكلية بواجبة مجملان على العام والخاص والعموم و
 ان خصوص من لمقولات الثانية قلت يجعل العام والخاص ايضا
 محمولان في كنهه فليس لمختلف و بالجملة ارجاع المحمولات
 كلها الى المقول الثاني العارض للمقول الثاني الآخر لا يتصور في
 بعضها وفي البعض يرجع الى التكلف المستغنى عنه وهو كما ترى
 فائق ما قال المتأخرون وتبينه ظاهرا كلام المصنف فافهم فانه دقيق
 ثم الحقيقة في الحقيقة للبحث او تقديري في نظر الباحث
 و بالجملة ينظر في المباحث من الابطال بان يكون المحمولات
 متوقفة عليه بالاعتناء بان يكون انزما لها فقط كما يظهر لمن
 تتبع في الفن وما يطلب به التصور والتصديق يسمى مطلباً
 بمسمى مستهما والثاني اشهر وامهات المطالب اي اصولها
 اربع ما وى وهل ولم فالاولان لطلب التصور اباقيان لطلب
 التصديق فما لطلب التصور بحسب شرح الاسم اي لطلب تصور
 الشيء الذي لم يعلم وجوده في الخارج سواركان ذلك التصور بالذات
 او بالعرض فيستدريج فيه احد التام وان نقص والآخر
 التام وان نقص فيلزم مشاركة شئها مفهوم الاسم ونها
 التصديق يجعل ابتداء مرة ثمانية في المدركة بعد زوالها

فان قلت ان الكلية بواجبة مجملان على العام والخاص والعموم و
 ان خصوص من لمقولات الثانية قلت يجعل العام والخاص ايضا
 محمولان في كنهه فليس لمختلف و بالجملة ارجاع المحمولات
 كلها الى المقول الثاني العارض للمقول الثاني الآخر لا يتصور في
 بعضها وفي البعض يرجع الى التكلف المستغنى عنه وهو كما ترى
 فائق ما قال المتأخرون وتبينه ظاهرا كلام المصنف فافهم فانه دقيق
 ثم الحقيقة في الحقيقة للبحث او تقديري في نظر الباحث
 و بالجملة ينظر في المباحث من الابطال بان يكون المحمولات
 متوقفة عليه بالاعتناء بان يكون انزما لها فقط كما يظهر لمن
 تتبع في الفن وما يطلب به التصور والتصديق يسمى مطلباً
 بمسمى مستهما والثاني اشهر وامهات المطالب اي اصولها
 اربع ما وى وهل ولم فالاولان لطلب التصور اباقيان لطلب
 التصديق فما لطلب التصور بحسب شرح الاسم اي لطلب تصور
 الشيء الذي لم يعلم وجوده في الخارج سواركان ذلك التصور بالذات
 او بالعرض فيستدريج فيه احد التام وان نقص والآخر
 التام وان نقص فيلزم مشاركة شئها مفهوم الاسم ونها
 التصديق يجعل ابتداء مرة ثمانية في المدركة بعد زوالها

فان قلت ان الكلية بواجبة مجملان على العام والخاص والعموم و
 ان خصوص من لمقولات الثانية قلت يجعل العام والخاص ايضا
 محمولان في كنهه فليس لمختلف و بالجملة ارجاع المحمولات
 كلها الى المقول الثاني العارض للمقول الثاني الآخر لا يتصور في
 بعضها وفي البعض يرجع الى التكلف المستغنى عنه وهو كما ترى
 فائق ما قال المتأخرون وتبينه ظاهرا كلام المصنف فافهم فانه دقيق
 ثم الحقيقة في الحقيقة للبحث او تقديري في نظر الباحث
 و بالجملة ينظر في المباحث من الابطال بان يكون المحمولات
 متوقفة عليه بالاعتناء بان يكون انزما لها فقط كما يظهر لمن
 تتبع في الفن وما يطلب به التصور والتصديق يسمى مطلباً
 بمسمى مستهما والثاني اشهر وامهات المطالب اي اصولها
 اربع ما وى وهل ولم فالاولان لطلب التصور اباقيان لطلب
 التصديق فما لطلب التصور بحسب شرح الاسم اي لطلب تصور
 الشيء الذي لم يعلم وجوده في الخارج سواركان ذلك التصور بالذات
 او بالعرض فيستدريج فيه احد التام وان نقص والآخر
 التام وان نقص فيلزم مشاركة شئها مفهوم الاسم ونها
 التصديق يجعل ابتداء مرة ثمانية في المدركة بعد زوالها

فصل في تعريف الوجود
 والوجود هو الذي لا يخلو من
 الوجود هو الذي لا يخلو من
 الوجود هو الذي لا يخلو من

عنها وحصولها في الحقيقة فالأصل في تعريفها لا يسمي على الطرق
 الأربع المذكورة وإنما في معاد اللفظي كما سيأتي تفصيلا وبجسب
 الحقيقة فحقيقة هي أن كان لطلب تصوير شيء علم وجوده في الخارج
 فيسمى حقيقة لبنا ذات الشيء الموجود في الخارج التي تسمى
 حقيقة عنه هم أبا بالذاتيات أو بالعرضيات فبندرج في أحد التام و
 الناقص والرسم التام والناقص أيضا الآن في الأول لا يشترط
 العلم بالوجود و في الثاني يشترط ولكن يخرج من القسمين التامين
 بالنقل و قد و بانها صفة و قد بالدخول تحت طلب الشيء و يتجه
 الاستكمال ههنا بان لا حاجة لنا إلى حصول ما يحققه فان بالشارحة
 و اهل البساطة يعني عنه إذا قدم الأول على الثاني أقول وبالله
 التوفيق لو قصدنا فردا مطلب واحد لم يصدق حقيقة فالأول أن
 يقسم مطلب الشيء أيضا إلى مطلبين أحدهما الطلب المميز لشيء بعد
 العلم بوجوده الخارجي والآخر بدون العلم به مع أنهم لم يقسموه كما سيأتي
 و أيضا يدخل التعريف اللفظي تحت بالشارحة و حقيقة طلبها فان التصور
 بمقتضى ما يشترط في المدركة أيضا قد يكون بعد العلم
 بوجوده الخارجي وقد يكون بدون علمهم لم يقسموه إلى
 القسمين اكتفاء بأهل البساطة فكذا كان الحسن لهم أن

فصل في تعريف الوجود
 الوجود هو الذي لا يخلو من
 الوجود هو الذي لا يخلو من
 الوجود هو الذي لا يخلو من

فصل في تعريف الوجود
 الوجود هو الذي لا يخلو من
 الوجود هو الذي لا يخلو من
 الوجود هو الذي لا يخلو من

فصل في تعريف الوجود
 الوجود هو الذي لا يخلو من
 الوجود هو الذي لا يخلو من
 الوجود هو الذي لا يخلو من

فصل في طلب المصداق في الوجودات
 ان يطلب المصداق في الوجودات
 فليطلب المصداق في الوجودات
 فليطلب المصداق في الوجودات

ان يكتبوا على ما اشارت فقط لكثير الاقسام قابل وائى لطلب
 المميز بالذاتيات والعوارض هذا موافق لما ذكر في بحث الكليات
 الخمس واما ما ذكر في مطلب ما فهو مخالف له فان طلب ما في
 ذلك لمبحث منحصري في طلب الجنس والنوع واصل التام ومنها ذكر
 الرسوم ايضا والتعريف اللفظي فليعلم نحو زوا منها هذا خلاصة ما في الاشياء
 وهل لطلب المصداق في وجود الشيء في نفسه فليس بسلطة او على
 صفة اخرى غير الوجود في نفسه كقوله فيقال في الاول بل زيد

موجودا ام لا وفي الثاني بل زيد قائما ام لا ثم المبدأ بالصفة
 لانه في غير الوجود اما اهم من ان يكون سابقا على الوجود كقوله
 الماهية وتبينها او مكانها او سبوتا به كالتقيام والقعود فيلزم تاخر
 اهل بسطه عن المركبة او متعقبة متاخرة عنه فيلزم ان يكون
 الطالبا للاسكان داخل تحت بسطه هو كما ترى واما جواب
 على تخويل الاول باختيار الشق الاول واختيار ان لا يلزم من
 تاخر مطلب اهل المركبة عن بسطه مطلقا وانما ارادوا بالثانية ما
 بعض اشياء او انهم لم يحكموا بالوجوب بل حكموا بالاستحسان واما الثاني
 باختيار الشق الثاني بانهم ارادوا بالوجود في نفسه فليس
 والتوسع نفسه وما فوقه فليس التقرر والاسكان والتميز وحسنه

فصل في طلب المصداق في الوجودات
 ان يطلب المصداق في الوجودات
 فليطلب المصداق في الوجودات
 فليطلب المصداق في الوجودات

فصل في طلب المصداق في الوجودات
 ان يطلب المصداق في الوجودات
 فليطلب المصداق في الوجودات
 فليطلب المصداق في الوجودات

فصل في طلب المصداق في الوجودات
 ان يطلب المصداق في الوجودات
 فليطلب المصداق في الوجودات
 فليطلب المصداق في الوجودات

يكون طلب الحمل البسيطة مقدما على المركبة مطلقا ^{ان الصفات البسيطة هي التي لا تتوقف على غيرها} قولنا بالبدن المتوسيق
 لا نسب ان ^{ان الصفات البسيطة هي التي لا تتوقف على غيرها} يطلب الحمل البسيطة الى ثلثة استام الاول قسم يطلب
 الحمل الاول فان الحمل الاول قد يكون نظريا فلا بد له من مطلب لا ترى
 ان الانسان مثلا اذا فرضنا عدم نظوره بالكنه يمكن لنا سوال
 بانه هل حيوان ناطق ام لا والثاني ما يكون طالبا لمرتبة تقرر لما تاتي
 التي هي عبارة عن نفسها التي هي اثر يجعل البسيط بالذات والمؤلف
 بالتبعية كما يقال بل العنقاء مستقر في الخارج وهذا التقرر وان كان
 لازما للوجود لكنه مقدم عليه ^{بالتقدم اذا تقرر} فالثالث ما يكون طالبا للوجود وان
 يستعمل الحمل المركبة الى قسمين الاول ما يكون طالبا للصفة التي هي غير
 الوجود وهي متقدمة عليه كالايمان والثاني ما يكون طالبا للصفة
 المتأخرة عنه كالقيام والتمدد وهذه الاقسام متباعدة الآثار
 والاحكام فلما نظرنا في ان يفصلوا بوضعها اليها ولم يطلب الدليل لحيث
 التصديق أي طلب العلة لوجود التصديق ولم يعتبر عليه ثبوت المطلوب في
 نفس الامر ولا في نفسه أي ويكون فيه طلبا لثبوت المطلوب
 في نفس الامر ايضا فالاول يسمى ^{دلالة على ان الصفات البسيطة هي التي لا تتوقف على غيرها} دليلا انما والثاني يسمى
 لثباتا اما مطلب من ذكر وكيف واين ومنى فهي ما ذنابات
 أي توابع للاي ان كان المقصود بها طلب التمييز التصوري فان

من القلق والاضطراب
 على راسه الوافق على
 من يسمع هذا الغرض
 علاقه العلميه بل يكونان
 كقولنا هذه الاشياء
 فالاحراق والاشراق
 انفسهم بان الان على
 لم الاشك في باخره عن
 والمسل بسبب ولا عمن
 ان يكون مطلب لم يتاخر
 في تصديق واعني شئ
 في نفي وجوده على صفة
 لم كان في بعض الاطراف
 فاعطى

[illegible]

في انفسهم الى ان لا يظلموا
 في انفسهم الى ان لا يظلموا
 في انفسهم الى ان لا يظلموا
 في انفسهم الى ان لا يظلموا

فان استحال هذه الكلمات واقع في هذا المقصود ايضا فحق الاول
 يكون المقصود التمييز الشخصي مثلا ابي القيسين من بين الاشخاص
 وفي الثاني التمييز الكلي ابي القيسين من حيث اعتد اراو العبد
 في الثالث تمييز الكيفية ابي القيسينها من جهة الصحة او المرض مثلا
 وفي الرابع تمييز المكان ابي القيسين من المسجد والسوق مثلا
 الخامس تمييز الزمان ابي القيسين من اليوم والامس او
 من درجة في المل الملكة ان كان المقصود منها التصديق
 وهو ايضا قد يكون مقصود منها التهورات فذلكمناها وضعا اى كرا
 لتقديرها طبعاً التقدم لطبيعي عندهم عبارة عن كون الشئ محتاجا
 الى شئ بحيث لا يكون محتاج اليه علته تامة للمحتاج وهما التصورات
 كذلك بالنسبة الى التصديقات ضرورية احتياج التصديق
 الى التصور فان المجهول المطلق يمتنع عليه الحكم اذا الحكم لا يتصور
 الالتفات الى المحكوم عليه مثلاً ولا يمكن الالتفات بدون التصور قيل فيه
 اى في قوله المجهول المطلق يتسنع عليه الحكم فهو كذب
 تحريره ان هذا القول منبه حكم باستناع الحكم على المجهول المطلق
 فقد اجتمع عليه الحكم وعدمه وهو اجتماع التقيضين وحله ان
 معلوم بالذات والمجهول مطلق بالفرض الظاهر هو الفاعل بمعنى

ساجد الموصول وانما اوضح
 الى الانواع وانما اوضح
 في انفسهم الى ان لا يظلموا
 في انفسهم الى ان لا يظلموا
 في انفسهم الى ان لا يظلموا
 في انفسهم الى ان لا يظلموا

في انفسهم الى ان لا يظلموا
 في انفسهم الى ان لا يظلموا
 في انفسهم الى ان لا يظلموا
 في انفسهم الى ان لا يظلموا

ما صلبنا من قبل الله من خلق الا ما وصىنا من قبل الله وبقدر ما كنا عاكفين على الامر

[illegible]

من جميع الكائنات وان لم يكن
القدر السامع الا ان الله تعالى
هو الذي خلقهم وادبهم
ويعلم ما في قلوبهم وما
في صدورهم وما في
اجسامهم وما في
ارواحهم وما في
نفوسهم وما في
سائر احوالهم وما في
مسيراتهم وما في
معاشاتهم وما في
موتهم وما في
قبرهم وما في
نورهم وما في
ظلماتهم وما في
كل شيء مما خلقوا
وما في كل شيء مما
خلقوا وما في كل شيء
ما خلقوا وما في كل
شيء مما خلقوا وما في
كل شيء مما خلقوا

[illegible]

فإن لم يكن ذلك مفهوماً لا يمكن أن يكون له حقيقة
فإن لم يكن ذلك مفهوماً لا يمكن أن يكون له حقيقة
فإن لم يكن ذلك مفهوماً لا يمكن أن يكون له حقيقة

وهي ان مفهوم المجهول المطلق بمعنى سلب حصول امر حاصل لشيء كعدمه
بالفعل سلباً مطلقاً مما يمكن ان يتصوره كل واحد فاذا فرضنا حصول هذا
المفهوم لزيد مثلاً خالياً عن المفهومات الاخر فسمو مثلاً بالقياس
الى ذلك المفهوم اما معلوم له بمعنى حصول امر حاصل لغيره بالفعل اي
لذلك المفهوم او مجهول مطلق كل اثنين باطلان اما الاول فطال في
هذا التحقيق لا بد ان يكون امر حاصل لعدمه بالفعل حاصل في ذهن
زيد كذا ليس في ذهنه الا مفهوم المجهول المطلق المناقض له
فيلزم اجتماع التقيضين واما الثاني فلان مفهوم المجهول المطلق اذا
ثبت لعدمه بالفعل هو في ذهن زيد بالفعل سلباً عن ذلك التقدير الواسع
فيلزم كون عدمه معلوماً له بالمعنى المناقض لمفهوم المجهول المطلق
فيلزم اجتماع التقيضين فان قلت لا مضائق في كون عدمه معلوماً
ومجهولاً مطلقاً لزيد بالفعل بالنظر الى التقابل لازمة والآلات
قلت مرادنا من الفعل لان الموضوع كان وصول الشمس الى نصف
النهار مثلاً وباجمله اذا تصور زيد مفهوم المجهول المطلق في ذلك
الآن فسمو بالقياس اليه مجهول مطلق او معلوم بالعينين المذكورين على
كلا التقديرين يلزم كون عدمه مجهولاً مطلقاً له في كل لان معلوماً
له مطلقاً فيلزم الاستحالة لا يقال انه معلوم بالذات مجهول مطلق بالعرض

ان يكون ثابتاً لا يمكن ان يكون له حقيقة
ان يكون ثابتاً لا يمكن ان يكون له حقيقة
ان يكون ثابتاً لا يمكن ان يكون له حقيقة

فإن لم يكن ذلك مفهوماً لا يمكن أن يكون له حقيقة
فإن لم يكن ذلك مفهوماً لا يمكن أن يكون له حقيقة
فإن لم يكن ذلك مفهوماً لا يمكن أن يكون له حقيقة

فإن لم يكن ذلك مفهوماً لا يمكن أن يكون له حقيقة
فإن لم يكن ذلك مفهوماً لا يمكن أن يكون له حقيقة
فإن لم يكن ذلك مفهوماً لا يمكن أن يكون له حقيقة

[illegible]

لأن التماثل بين الوضوع
اللفظي والظاهر هو ما يورث
نقطة زمنية أو لفظية غير
الجوهرية على اللفظية
مع صدق الوصف
النفساني في عدم الحافظ
التشخيص لبعض الجهات
اختلاف الجهات بالوضوح
بالطبع كذلك بالوضوح
بما يقع الأمر به هناك كذلك

فصل في بيان الالفاظ المستعملة في هذه الرسالة
 وقد كانت الالفاظ المستعملة في هذه الرسالة
 كثيرة جداً ولا يمكن حصرها في هذا المكان
 بل قد كان ينبغي ان يكون لها كتاب مستقل
 لبيان معناها وارجو ان يكون هذا الكتاب
 مفيداً للقارئ في فهم هذه الرسالة
 والالفاظ المستعملة فيها

العيان الخارجية والذهنية واستفادتها كذا تبين ان الالفاظ
 موضوعية للمعاني من حيث هي دون الصورة الذهنية أو الخازنة
 كما قيل وذلك لان النفس من جنس الموضوع الاستعمال فلما كان
 مناط الاستعمال المعاني من حيث هي كان مناط الموضوع ايضا ملك كما هو
 الظاهر فيكون سببه الموضوع لها اعلم انهم يخلطون في الموضوع للالفاظ
 فيقولون الصورة الذهنية لانها احاطة في الذهن وقيمة مع انه لا يخلو
 المدعى فان الطباع من حيث هي ايضا احاطة في الذهن لا
 ان يراو به الحصول الشخصي بالذات نقول بالذات وتبين ان الموضوع
 له لا بد ان يكون متعلقا اليه بالذات كما ترى في الموضوع العا
 للموضوع له انخاص ووان يكون حاصل بالذات على ان من
 المعاني في الالفاظ في الذهن كذا تبين ان المعاني في الالفاظ
 الهويات الشخصية سيما المادية ظاهرة في الالفاظ الموضوعية بازائها
 الاعيان الخارجية لانها مناط الاستعمال والمتعلق اليها بالذات
 وفيه مع انه منقول من الطباع من حيث هي فان الاستعمال والاتفا
 سحر به فيها اكثر من الاعيان نقول بشكل بالالفاظ استعمل لا وجب
 ما في الذهن كالعلم والاعتناء بعيايات والموقوفات الثانية
 ان يقال بالتوزيع ان في بعض الالفاظ موضوعية للعيان
 من كون الصور الذهنية والاعيان الخارجية موضوعات للالفاظ

فصل في بيان الالفاظ المستعملة في هذه الرسالة
 وقد كانت الالفاظ المستعملة في هذه الرسالة
 كثيرة جداً ولا يمكن حصرها في هذا المكان
 بل قد كان ينبغي ان يكون لها كتاب مستقل
 لبيان معناها وارجو ان يكون هذا الكتاب
 مفيداً للقارئ في فهم هذه الرسالة
 والالفاظ المستعملة فيها

فصل في بيان الالفاظ المستعملة في هذه الرسالة
 وقد كانت الالفاظ المستعملة في هذه الرسالة
 كثيرة جداً ولا يمكن حصرها في هذا المكان
 بل قد كان ينبغي ان يكون لها كتاب مستقل
 لبيان معناها وارجو ان يكون هذا الكتاب
 مفيداً للقارئ في فهم هذه الرسالة
 والالفاظ المستعملة فيها

في اللفظ لا يثبت له حقيقة خارجية بل هو مجرد لفظ
 لا يثبت له حقيقة خارجية بل هو مجرد لفظ
 لا يثبت له حقيقة خارجية بل هو مجرد لفظ
 لا يثبت له حقيقة خارجية بل هو مجرد لفظ

الخارجي كاسم السد تعالى واسماء الجزئيات المادية وبعضها للمفومات
 الذهنية كلفظ العلم وبعضها للطباع من حيث هي كلفظ الانسان
 والفرس ويراد بقول المصنف موضوعه للمعاني من حيث هي ان
 لا يؤخذ في موضوعاتها العين الخارجية فقط او الذهنية كذا لك كما يقتضيه
 المقابلة هذا يجب ان يحل من النظر والنظر المستقيم يحكم بان الموضوع له
 في الكل نفس الشيء من حيث هي هي فاسم ذاته تعالى موضوع بارز لنفس ذاته
 ولا يلحظ فيه خصوصية طرف دون طرف فلو حصل ذاته تعالى
 في الذهن لم يتبدل الموضوع له وكذا في الجزئيات المادية لو حصلت
 ذاتها في الذهن لم يتبدل الموضوع له وعلى هذا القياس المفومات الانشائية
 كالنوعية والتمثيلية وغيرها فان معانيها لو فرضنا حصولها في الخارج لا يتبدل
 الموضوع له قطعاً وبكذا في غير ما ونظيره ما يقال في تحصيل معنى
 الكل لا يتبع العقل كثره في الخارج مع ان الكلمات الفرضية كاللاشي يستعمل
 عند العمل ككثرة فيه كمن المفهوم من حيث هو لا يابى عنه كذا لك
 معاني الالفاظ موضوع لها من حيث ذاتها مع عزل اللوح عن خصوصيات
 الظروف فهي من هذه الجهة لا تأتي عن حصولها في الخارج والله من ان كانت
 بآلي عنه من جهة اخرى فالتعريف هذا التحقيق فدلالة اللفظ على تمام ما وضع له
 من تلك الجهة مطابقة في التقيد بالجهة اشارة الى دفع الاشكال المشهور وهو

في اللفظ لا يثبت له حقيقة خارجية بل هو مجرد لفظ
 لا يثبت له حقيقة خارجية بل هو مجرد لفظ
 لا يثبت له حقيقة خارجية بل هو مجرد لفظ
 لا يثبت له حقيقة خارجية بل هو مجرد لفظ

في اللفظ لا يثبت له حقيقة خارجية بل هو مجرد لفظ
 لا يثبت له حقيقة خارجية بل هو مجرد لفظ
 لا يثبت له حقيقة خارجية بل هو مجرد لفظ
 لا يثبت له حقيقة خارجية بل هو مجرد لفظ

في اللفظ لا يثبت له حقيقة خارجية بل هو مجرد لفظ
 لا يثبت له حقيقة خارجية بل هو مجرد لفظ
 لا يثبت له حقيقة خارجية بل هو مجرد لفظ
 لا يثبت له حقيقة خارجية بل هو مجرد لفظ

[illegible][illegible][illegible][illegible]

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible]

فصل في بيان ما يتعلق في معنى مناسباته وبيان ظهور
 فساد من دخل المجازات في الالتزام وبيان الاختلاف في
 المجاز المستعمل في الجزر ليس منه البته فاذا اقبل هذا النوع من المجاز
 تلك الدقة في المطابقة فيدخل سائر انواعه فيها الا ان اعتبر
 فيها الدلالة بالنظر الى المعنى الموضوع له حقيقة وحسبته كقولنا لا
 بقول المصنف ولا بد من علاقة صحيحة عقلية وعرفية
 فان العلاقة العقلية والعرفية هو اللزوم الذي منه عقلا وعرفا
 ولا يلزم في المجازات فان السبب مثلا لا ينتقل منه الى
 السبب باللزوم العقلي او العرفي واذا انتقلت القرينة فهي
 قد تكون خفية فلا ينتقل منها اليه بالعلاقة العقلية او العرفية لان
 يقال انما تحقق الدلالة في المجاز الذي خفت قرينته
 بعد ظهورها وبعده يتحقق العلاقة المذكورة ولا ينظر الى ما قبل
 ان اعتبار القرينة يخرج الدلالة عن العقليته فان القرينة
 قد تكون حاله فانما هي حالها داخلة في الدال بل
 قلنا بانها شرط للدلالة ولا يفتقر الى ما يقال في
 اجواب ما قيل ان المركب من اللفظ وعينه لفظ كما ان المركب
 من الجوهري والعرض هو هرفانه قياس مع الفارق فان الجوهري

عنه ويستعمل في معنى مناسباته وبيان ظهور
 فساد من دخل المجازات في الالتزام وبيان الاختلاف في
 المجاز المستعمل في الجزر ليس منه البته فاذا اقبل هذا النوع من المجاز
 تلك الدقة في المطابقة فيدخل سائر انواعه فيها الا ان اعتبر
 فيها الدلالة بالنظر الى المعنى الموضوع له حقيقة وحسبته كقولنا لا
 بقول المصنف ولا بد من علاقة صحيحة عقلية وعرفية
 فان العلاقة العقلية والعرفية هو اللزوم الذي منه عقلا وعرفا
 ولا يلزم في المجازات فان السبب مثلا لا ينتقل منه الى
 السبب باللزوم العقلي او العرفي واذا انتقلت القرينة فهي
 قد تكون خفية فلا ينتقل منها اليه بالعلاقة العقلية او العرفية لان
 يقال انما تحقق الدلالة في المجاز الذي خفت قرينته
 بعد ظهورها وبعده يتحقق العلاقة المذكورة ولا ينظر الى ما قبل
 ان اعتبار القرينة يخرج الدلالة عن العقليته فان القرينة
 قد تكون حاله فانما هي حالها داخلة في الدال بل
 قلنا بانها شرط للدلالة ولا يفتقر الى ما يقال في
 اجواب ما قيل ان المركب من اللفظ وعينه لفظ كما ان المركب
 من الجوهري والعرض هو هرفانه قياس مع الفارق فان الجوهري

عباره عن عدم شئ في الموضوع فاذا عدم الجزر عن المحل على عدم
 ما هو مركب منه في ذلك المحل التلطف امر وجودي اذا ثبت الجزر لا يلزم
 ان ثبت لما هو مركب منه ومن جزر آخر لا يكون من جنس اللفظ و
 الحق ان الدلالة المستبرة في المجازات اختلفت في المطابقة فان
 هذه الدلالة قصدية كما هو انطاهر من تعريفها باللفظ المستعمل في
 غير ما وضع له اللهم الا ان يعبر استعمال المقصدي لتسبعي فحينئذ
 يتوحد على نوعين اما المقصدي فيدخل في المطابقة واما التسبعي فيقسم
 ايضا الى نوعين تضمن ان كان بالنسبة الى الجزر والالتزام ان كانت
 بالنسبة الى الخارج رتبة ظهور العلاقة يتصور اللزوم الذهني لفظا طبعيا
 الكلام في هذا المقام ليفيد لناط صبرية قيل لا التزام به في العلوم
 فانه عقل ليس المراد بالاعتبار بما هو فان الالتزام لا يلزم ان
 يكون فيه دلالة على الاثر والمؤثر او على اثرى او اثر واحد
 بل المجازات التي تكون بمثابة ما يؤول او ما كان اذا كانت فيها
 قرائن ووضوح كما ذكرنا فيها دلالة الالتزام او انهم غير الموضوع له تبعاً
 بواسطة تلك العلاقة الظاهرة وليست تلك الدلالة عقلية بل المراد
 العقلي انه ليس بواسطة الوضع قائماً ان يراد به انه ليس له وجود خاص
 فانه منع وان اريد به الدخول التام فيستوجب النقص بالنقص

فانما يكون من المعاني واللفظ...
 فانه لا يكون من المعاني واللفظ...
 فانه لا يكون من المعاني واللفظ...

كما قال المصنف ونقض بالتضمن اللهم الا ان يتكلف ويقال لير
 عقلية لتضمن كعقلية الالتهزام فان فهم الجبر في فهم الكل كانه ملاصق
 للموضوع واما فهم الخارج فكانه بعلاقة زائدة وبمثل ذلك تحلفات اخرى
 لا نورد بها خوفا للاطالة ويلتزم المطابقة ^{هو المضمون} وهذا ^{هو المضمون} ضروري
 على طور اهل الميزان فان التلويح لا يوجد بدون استبوع ووجههم
 ما فصلنا آنفا واما على طور اهل السرية فالالتهزام تقدير على حكمه
 فان الموضوع له قد يكون سبطا لا لازم له وكونه ليس غيره وكذا كونه
 شيئا او ما يلحق ان يعلم وامثال ذلك ليس مما يسبق للذهن اليه
 دائما يلزم كون الالتهزام لازما للمطابقة واما التضمنية والالتهزام
 فلا لزوم بينهما فان المعاني بسيطة قد يوجد لها لازم ذهني و
 المركبات قد لا توجد لها لازم ذهني اما الاول فكلفظ المعنى اذا اراد به
 المعنى ^{اللفظ} النحوي بحيث يكون التقيد في اللفظ فقط دون المعنى ^{اللفظ} كلفظ
 فلا يكون مستند في المدلول لمطابقة تركيب فان العدم والوجود
 وكذا اشتباها مع سبط لا تركيب فيه اصلا لا في الذهن ولا في الخارج
 كما نقرر في موضوعه والضرورة ايضا شاهدة به والتقيد بالمعنى
 لازم ذهني لا فيستحق الالتهزام بدون لتضمن فان قلت لفظ المعنى
 موضوع في لغت العرب بمعنى العدم مع التقيد فلم يثبت ^{العدم} الكد على

واحيى بالانسان...
 والالتهزام...
 والالتهزام...
 والالتهزام...

الالتهزام...
 والالتهزام...
 والالتهزام...
 والالتهزام...

العدم...
 والالتهزام...
 والالتهزام...
 والالتهزام...

في قوله فليس كلامنا مبنيا على محاوراتهم فقط بل في ان بل يؤيد لفظا بازا بمعنى بسيط له لازم وبنية
 فاذا عينا لفظ اعمى للعتب من حيث انه مقيد على طريق لا يكون التقيد
 والقيود داخل تحت المدعى واما اثباته في كل لفظ الانسان الموضوع
 بازا احيوان الناطق فاذا اطلق لا يفهم منه له لاذلك المجموع ولا يفهم
 معه شيء خارج عنه واما ابداع احتمال ان يكون هناك شعور خارج
 اللازم ولم يكن شعور الشعور فيجب رداً عن درجة الاعتبار وبيان
 نسبة عدم استلزام المطابقة والتضمن للالتزام على ظاهر
 الامر الا في ادراك التركيب حقيقة صفة اللفظ لا نه ان دل جزاء
 على جزء معناه فتركيب في معنى ولا مولفاً ولا في معنى فقد اخذ
 في تعريفه الدلالة وبنية صفة اللفظ حقيقة فكان ما هو مركب منها
 وهو ان كان مرة لتعرف حال الغير فقط فاداة وهذا معنى كونه حياً
 مستقل ومن لو ازمه عدم كونه محكوماً عليه ومن خواصه عدم كونه
 محكوماً به اقول متوفيق الله تعالى وتوفيقه تحقيق المقام ان
 التعاس في الحرفية التي تجعل مرة لتعرف حال الغير تعلق بها علو
 اربعة مشهورة من العلم بالكنه وبالوجه وبوجهه وبكنهه فهذا
 المعاني في العلم الاول لا تكون غير مستقلة ولا تكون مستقلة

في قوله فليس كلامنا مبنيا على محاوراتهم فقط بل في ان بل يؤيد لفظا بازا بمعنى بسيط له لازم وبنية
 فاذا عينا لفظ اعمى للعتب من حيث انه مقيد على طريق لا يكون التقيد
 والقيود داخل تحت المدعى واما اثباته في كل لفظ الانسان الموضوع
 بازا احيوان الناطق فاذا اطلق لا يفهم منه له لاذلك المجموع ولا يفهم
 معه شيء خارج عنه واما ابداع احتمال ان يكون هناك شعور خارج
 اللازم ولم يكن شعور الشعور فيجب رداً عن درجة الاعتبار وبيان
 نسبة عدم استلزام المطابقة والتضمن للالتزام على ظاهر
 الامر الا في ادراك التركيب حقيقة صفة اللفظ لا نه ان دل جزاء
 على جزء معناه فتركيب في معنى ولا مولفاً ولا في معنى فقد اخذ
 في تعريفه الدلالة وبنية صفة اللفظ حقيقة فكان ما هو مركب منها
 وهو ان كان مرة لتعرف حال الغير فقط فاداة وهذا معنى كونه حياً
 مستقل ومن لو ازمه عدم كونه محكوماً عليه ومن خواصه عدم كونه
 محكوماً به اقول متوفيق الله تعالى وتوفيقه تحقيق المقام ان
 التعاس في الحرفية التي تجعل مرة لتعرف حال الغير تعلق بها علو
 اربعة مشهورة من العلم بالكنه وبالوجه وبوجهه وبكنهه فهذا
 المعاني في العلم الاول لا تكون غير مستقلة ولا تكون مستقلة

في قوله فليس كلامنا مبنيا على محاوراتهم فقط بل في ان بل يؤيد لفظا بازا بمعنى بسيط له لازم وبنية
 فاذا عينا لفظ اعمى للعتب من حيث انه مقيد على طريق لا يكون التقيد
 والقيود داخل تحت المدعى واما اثباته في كل لفظ الانسان الموضوع
 بازا احيوان الناطق فاذا اطلق لا يفهم منه له لاذلك المجموع ولا يفهم
 معه شيء خارج عنه واما ابداع احتمال ان يكون هناك شعور خارج
 اللازم ولم يكن شعور الشعور فيجب رداً عن درجة الاعتبار وبيان
 نسبة عدم استلزام المطابقة والتضمن للالتزام على ظاهر
 الامر الا في ادراك التركيب حقيقة صفة اللفظ لا نه ان دل جزاء
 على جزء معناه فتركيب في معنى ولا مولفاً ولا في معنى فقد اخذ
 في تعريفه الدلالة وبنية صفة اللفظ حقيقة فكان ما هو مركب منها
 وهو ان كان مرة لتعرف حال الغير فقط فاداة وهذا معنى كونه حياً
 مستقل ومن لو ازمه عدم كونه محكوماً عليه ومن خواصه عدم كونه
 محكوماً به اقول متوفيق الله تعالى وتوفيقه تحقيق المقام ان
 التعاس في الحرفية التي تجعل مرة لتعرف حال الغير تعلق بها علو
 اربعة مشهورة من العلم بالكنه وبالوجه وبوجهه وبكنهه فهذا
 المعاني في العلم الاول لا تكون غير مستقلة ولا تكون مستقلة

في قوله فليس كلامنا مبنيا على محاوراتهم فقط بل في ان بل يؤيد لفظا بازا بمعنى بسيط له لازم وبنية
 فاذا عينا لفظ اعمى للعتب من حيث انه مقيد على طريق لا يكون التقيد
 والقيود داخل تحت المدعى واما اثباته في كل لفظ الانسان الموضوع
 بازا احيوان الناطق فاذا اطلق لا يفهم منه له لاذلك المجموع ولا يفهم
 معه شيء خارج عنه واما ابداع احتمال ان يكون هناك شعور خارج
 اللازم ولم يكن شعور الشعور فيجب رداً عن درجة الاعتبار وبيان
 نسبة عدم استلزام المطابقة والتضمن للالتزام على ظاهر
 الامر الا في ادراك التركيب حقيقة صفة اللفظ لا نه ان دل جزاء
 على جزء معناه فتركيب في معنى ولا مولفاً ولا في معنى فقد اخذ
 في تعريفه الدلالة وبنية صفة اللفظ حقيقة فكان ما هو مركب منها
 وهو ان كان مرة لتعرف حال الغير فقط فاداة وهذا معنى كونه حياً
 مستقل ومن لو ازمه عدم كونه محكوماً عليه ومن خواصه عدم كونه
 محكوماً به اقول متوفيق الله تعالى وتوفيقه تحقيق المقام ان
 التعاس في الحرفية التي تجعل مرة لتعرف حال الغير تعلق بها علو
 اربعة مشهورة من العلم بالكنه وبالوجه وبوجهه وبكنهه فهذا
 المعاني في العلم الاول لا تكون غير مستقلة ولا تكون مستقلة

فان العلم المكتشف بالذات لا يحتاج الى تعريف
لان العلم المكتشف بالذات لا يحتاج الى تعريف
لان العلم المكتشف بالذات لا يحتاج الى تعريف
لان العلم المكتشف بالذات لا يحتاج الى تعريف

مررة لتعرف حال الغيبة فان المراد من مقتضى الالتفات بالعرض و
كونها معلوما بالكتبة يقتضى الالتفات اليها بالذات ففهم المراد من
محكوما عليه وبه وكذا لا يكون في العلم الثاني ايضا معنى مستقلة
بمعين هذا البيان ولا مدخل فيه للعنوانات التفسيرية نعم قد يكون
العنوانات في مجازي محاوراتهم وعرفهم كاشفة عن بعض انحاء
العلم لمعناها فلذا ينبغي ان المعاني في الحركة في هذا العنوان
مستقل وفي ذلك غير مستقل كما يقال هذا معنى من او
معنى من هذا الا ابتداء الخاص معنى غير مستقل وعكسه واما العلم الثاني
فالوجه فيه لا يكون مرادة للمعنى المحرف في معنى من وجه الا بغير
علما بالوجه فهذا الوجه اما ان يكون بمعنى نسبيا مرادة لشيء آخر غير
اولا فان كان مرادة فهو غير مستقل لا يصلح لان يكلم عليه وبه و
ان لم يكن فهو يصلح لهما سبب العلم الرابع وهو شرط كون المعاني الحرفية
غيبية مستقلة وكونها مرادة لتعرف الغير وشرطا لعدم صلاحية كونها
محكوما عليها وبها ولا مدخل فيها للعنوانات فانما اذا فرضنا رفع
تلك العنوانات نجد في تلك المعاني الاستقلال وعدمه و
مراد من عدمها وصلاحية كونها محكوما عليها وبها وعدمها نعم كما في
بعض اللغات خواص هي ان النضمام بعض الالفاظ الى بعض الالفاظ

فان العلم المكتشف بالذات لا يحتاج الى تعريف
لان العلم المكتشف بالذات لا يحتاج الى تعريف
لان العلم المكتشف بالذات لا يحتاج الى تعريف
لان العلم المكتشف بالذات لا يحتاج الى تعريف

فان العلم المكتشف بالذات لا يحتاج الى تعريف
لان العلم المكتشف بالذات لا يحتاج الى تعريف
لان العلم المكتشف بالذات لا يحتاج الى تعريف
لان العلم المكتشف بالذات لا يحتاج الى تعريف

من الاداة لان معنى ما لا يكون له معنى في نفسه لا يكون له معنى في غيره
 من الاداة لان معنى ما لا يكون له معنى في نفسه لا يكون له معنى في غيره
 من الاداة لان معنى ما لا يكون له معنى في نفسه لا يكون له معنى في غيره

الموضوعه لها يكون كاشفا عن مرتبة من العلم لا يكون الا انضمام
 الاخر كاشفا عنها بل عن مرتبة اخرى من العلم ولهذا يظن ان
 المدخل للعنوان كما تقول في كنت العرب سر من البصرة الى الكوفة
 فحق هذا الاستعمال والاضام لا يتعلق بعلم معنى من الا العلم بكنهه فيكون
 غير مستقل البتة واذا قلت معنى من غير مستقل والابتداء الخاص
 كذلك فلا يتعلق بعلم بها الا العلم بالكنه او الوجه فهو مستقل البتة
 فالتقيد به لا يتحقق فانه يتحقق في كثير من المواضع والحق ان
 الكلمات الجودية وهي كان لنا قصته واخواتها وهذه الكلمات
 باوئها وآله على النسبة وبيئتها على الزمان منها اي من الاداة
 فان كان مثلا معناه كون الشيء شيئا لم يكن بعد معناه
 الوجود الابطلي الذي هو نسبة التامة الخبسية التي هي مره
 لتعرف حال الغير غايه ما في الباب ان يكون معتنزا بالزمان
 بل لنسبته الى الزمان كما سياتي في قوله معنى الحرفية بخلاف
 معنى كان التامة فان معناه الوجود في نفسه فيكون داخل في
 الكلمات دون الاداة ولذا اجري عليها احكامها من انها
 لا تكون محكومة عليها وبها بالقرآن ما كفى والى مثله لا يرد
 جعلها ممن الروابط الزمانية قال بعض السديدان

من الاداة لان معنى ما لا يكون له معنى في نفسه لا يكون له معنى في غيره
 من الاداة لان معنى ما لا يكون له معنى في نفسه لا يكون له معنى في غيره
 من الاداة لان معنى ما لا يكون له معنى في نفسه لا يكون له معنى في غيره

من الاداة لان معنى ما لا يكون له معنى في نفسه لا يكون له معنى في غيره
 من الاداة لان معنى ما لا يكون له معنى في نفسه لا يكون له معنى في غيره
 من الاداة لان معنى ما لا يكون له معنى في نفسه لا يكون له معنى في غيره

من الاداة لان معنى ما لا يكون له معنى في نفسه لا يكون له معنى في غيره
 من الاداة لان معنى ما لا يكون له معنى في نفسه لا يكون له معنى في غيره
 من الاداة لان معنى ما لا يكون له معنى في نفسه لا يكون له معنى في غيره

ان آخوند القبول من السيد كبري
جانشين علي الامور العامة وقال في
الاشارة والاشارة الجلاله ان يكون
مراخه والماول ضما يفتق من قطع في
الشكل انزوا اخذوا في دعوا صراحتي قوله
وبالجمله انما
الشيخ في منطق الشفا حيث قال لا يوجد
الذي لا يوجد بين الغيبين لا في
الافاضه او من يقول ان
المقولات اجناس
سيرة اخوي حيث كان يلزم دخول شي
الاضا في ذاتي مقوله

ان الوجود والربط على معنى وجود النسبة التامة الخيرية الالهيانية والوجود
في نفسه متباينان بالذات بحيث لا يوجد بينهما امر مشترك ذاتي لهما والوجود
هسا الكونان فان لفظ الوجود والكون مترادف وقال ان
الكون ليس معنى مشترك بين الكونين كيف وهذا المعنى ان كان
مستقلا كان كوننا في نفسه لا لغيره ^{سنة بغيره} وان كان غير مستقل كان
لغيره لا بغيره اقول في دفعه ان الامر مشترك مستقل فهو اذا اضيف
الى امر واحد كزيد وعمر ويكون كوننا في نفسه كوننا محمولا واذا لوحظ بين
على طريق النسبة الخيرية يكون غير مستقل بسبب هذه الخصوصية
وباجمل ان طبيعة الوجود المصدري الذي يغيره في
الفارسية يستلزم امر واحد هو المعبر عنه بالكون بمعنى مستقل
ولم يفته عدم الاستقلال بسبب خصوصية كاخذه بين الموضوع والمحمول
واذا لوحظ اشتراكه بامر واحد كزيد مثلا يبقى على استقلاله
... ر هذا فنقول ان الكون معنى واحد مستقل كمفهوم الملازمة
والمصاحبة والملاقات وهذا المعنى مستقل مبدرا لكان الناقصة
والتامة وانما عرض له عدم الاستقلال من جهة ربطه بين الشيئين كما
في الناقصة ويبقى على الاستقلال اذا نسب الى شيء واحد كما في
التامة فنقولنا كان زيد قائما فنقولنا صحب زيد عمره او لصق بكر

[illegible]

خاله او لے جعفر عمر و اکمالا کیوں ہرہ الکلمات اداة کذا لکھ لایکون
 کان الناقصة ایضا اداة و ما عموما ان کان الناقصة اعادة لکھ علی نسبتہ
 والزمان باطل قطعاً فان اصل معنی الوجود المصدري ای
 المعبر عنه ہستے محفوظہ فیہ غایۃ ماسفۃ اباب عرضتہ نسبتہ کیا
 فی الامثلۃ الذکورۃ فاحق ان مشاکلتہ مشاکلتہ جمع الافعال المتعديۃ
 فاسل معنی احدث مستقل فہم ایضا فلا یخرج عن الکلمات و ہذا
 الکلام حقیق بالکمال الدقیق وتسمیہا کلاً ان تصرفہا و کلاً لکھ علی الزمان
 اعنی علی سبیل البمازوت و تہرک حقیقۃ و الافان دل
 بھیتۃ علی الزمان کلمۃ تہرک بھیتۃ ان معنی الکلمۃ عند ہم
 مرکب من ثلثۃ امور اکثرت والزمان و نسبتہ الی الفاعل و انما
 من الزمان ہو نسبتہ الیہ ظلم لکن الکلمۃ عند ہم مستقلة الا باعتبار
 معناہا اکثرت و ہو اسے لکھتے وقت کثر نحو یہ و اسحق ان
 معنی ہا امر اجمالی بحلۃ العقل اسے مذکور الیہ کما شہد
 السليم فالقول بان معناہا مستقل بالنظر الی المعنی لہو احدث
 ظاہری و تحقیق انہ مستقل بالنظر الی المعنی لمطابق ولایش کلا فعا
 عند العرب کلمۃ عند المنطقیین فان نحو امشی و تمشی فہ
 ولیس بکلمۃ عند المنطقیین لاحتمالہا الصدق الکذب ح

فی الکلمات فی الوجود لایکون ہرہ الکلمات اداة کذا لکھ علی نسبتہ
 کان الناقصة ایضا اداة و ما عموما ان کان الناقصة اعادة لکھ علی نسبتہ
 والزمان باطل قطعاً فان اصل معنی الوجود المصدري ای
 المعبر عنه ہستے محفوظہ فیہ غایۃ ماسفۃ اباب عرضتہ نسبتہ کیا
 فی الامثلۃ الذکورۃ فاحق ان مشاکلتہ مشاکلتہ جمع الافعال المتعديۃ
 فاسل معنی احدث مستقل فہم ایضا فلا یخرج عن الکلمات و ہذا
 الکلام حقیق بالکمال الدقیق وتسمیہا کلاً ان تصرفہا و کلاً لکھ علی الزمان
 اعنی علی سبیل البمازوت و تہرک حقیقۃ و الافان دل
 بھیتۃ علی الزمان کلمۃ تہرک بھیتۃ ان معنی الکلمۃ عند ہم
 مرکب من ثلثۃ امور اکثرت والزمان و نسبتہ الی الفاعل و انما
 من الزمان ہو نسبتہ الیہ ظلم لکن الکلمۃ عند ہم مستقلة الا باعتبار
 معناہا اکثرت و ہو اسے لکھتے وقت کثر نحو یہ و اسحق ان
 معنی ہا امر اجمالی بحلۃ العقل اسے مذکور الیہ کما شہد
 السليم فالقول بان معناہا مستقل بالنظر الی المعنی لہو احدث
 ظاہری و تحقیق انہ مستقل بالنظر الی المعنی لمطابق ولایش کلا فعا
 عند العرب کلمۃ عند المنطقیین فان نحو امشی و تمشی فہ
 ولیس بکلمۃ عند المنطقیین لاحتمالہا الصدق الکذب ح

فی الکلمات فی الوجود لایکون ہرہ الکلمات اداة کذا لکھ علی نسبتہ
 کان الناقصة ایضا اداة و ما عموما ان کان الناقصة اعادة لکھ علی نسبتہ
 والزمان باطل قطعاً فان اصل معنی الوجود المصدري ای
 المعبر عنه ہستے محفوظہ فیہ غایۃ ماسفۃ اباب عرضتہ نسبتہ کیا
 فی الامثلۃ الذکورۃ فاحق ان مشاکلتہ مشاکلتہ جمع الافعال المتعديۃ
 فاسل معنی احدث مستقل فہم ایضا فلا یخرج عن الکلمات و ہذا
 الکلام حقیق بالکمال الدقیق وتسمیہا کلاً ان تصرفہا و کلاً لکھ علی الزمان
 اعنی علی سبیل البمازوت و تہرک حقیقۃ و الافان دل
 بھیتۃ علی الزمان کلمۃ تہرک بھیتۃ ان معنی الکلمۃ عند ہم
 مرکب من ثلثۃ امور اکثرت والزمان و نسبتہ الی الفاعل و انما
 من الزمان ہو نسبتہ الیہ ظلم لکن الکلمۃ عند ہم مستقلة الا باعتبار
 معناہا اکثرت و ہو اسے لکھتے وقت کثر نحو یہ و اسحق ان
 معنی ہا امر اجمالی بحلۃ العقل اسے مذکور الیہ کما شہد
 السليم فالقول بان معناہا مستقل بالنظر الی المعنی لہو احدث
 ظاہری و تحقیق انہ مستقل بالنظر الی المعنی لمطابق ولایش کلا فعا
 عند العرب کلمۃ عند المنطقیین فان نحو امشی و تمشی فہ
 ولیس بکلمۃ عند المنطقیین لاحتمالہا الصدق الکذب ح

[illegible][illegible]

ما هو التحقيق في شخص قد دخل في تعريف الحسن في الذكر أو المستحضر
الموضوع له في أحكام الأمانة فظاهره أنه موضوع لما هو حسن في
محسوس وأما في الحكم والمخاطب فأيضا ظاهره وأما في ضمير الغائب
الواحد فمحل مرجحها فهو أيضا ظاهره في الكلام في ضمير الغائب
أذا قيل مرجحها أمر أهليا كما تقول الإنسان كل فهو مقول على كثيرين
في نفس ذاته فإنه ليس بجزئي حقيقي البتة أقول وح يقطع ما اجاب
بالسيد قدس سره في حاشية شرح المختصر الضمير الغائب يرجع
إلى الذكر والذكر بما هو مذكور لا كمثل الشركة فإن هذه الجهة
المخصوصة لا تعتبر في المرجع كما يقتضيه ضرورة ولو اعتبره
لم يكن عليه حل الكلي والحق في الجواب أن يقال إن المصنف
رجع ما أراد بدخول المصنفات في الجزئي الحقيقي ببيع أصنافها
وأنها صها بل حكم بالدخول بالنظر إلى الأكثر والغائب في هذا الاستعمال
الذي ذكره ناسخواط أو شكك ولعله بهذا القسم لم يوردوه بها
إجمالا إلى فهم المستعلم بقية الكلام في أن أسرار الأمانة وأما
المضمرات إذا لو خطت إلى معانيها المتعددة فحقا هي قسم من دخل
أقول خارج من المقترحة
الأحكام في الأول

[illegible]

فصل في
 ان الصدق ليس المراد بالتساوي فيه عدم التفاوت مطلقا فانه
 محال بل المراد من التفاوت التسلوب فيه هو الذي اعتبر في تسميه
 اعني المشكك كما سيأتي ولا اى وان لم يوجد له تساوي
 فمشكك وجو التفاوت في الاولوية والاولوية والشدة
 والزيادة والحصر في الاربعه ليس الا بالاعتبار والاصطلاح للاغراض
 المقصودة لهم اما الاوليه فمعناها ان يكون ثبوت الكل لبعض الافراد
 على تشبوت لبعض الآخر كما لو وجد فان ثبوته لزيد على تشبوت
 لعمرواينه واما الاولوية فمعناها ان ثبوت الكل لبعض الافراد
 بالنظر الى ذاته وللبعض الآخر بالنظر الى غيره كالصور فان ثبوته
 للشمس تنظر الى ذاته وللارض بالنظر الى الغير والاشدة عبارة
 عن كون احد الفردين بحيث ينتسب عن غيره لاعتبار امثال الآخر
 غير متماززة في الوجود والزيادة كذلك لان الامثال فيها كما سيأتي
 متماززة غير ولا تشكيك في الماهيات ولا في العوارض بل في
 انصاف الافراد كما فلا تشكيك في الجسيم ولا في السواد
 بل في اسود اما استقرار الاولين فلان تحققهما في الماهية يستلزم
 الجوهريه الذاتية كما ينطبق عليها معتاها واما الاخيران فوجه
 اتفاقهما عن الماهية ان الاشدة والازيداما ان يشكلا على

فصل في
 ان الصدق ليس المراد بالتساوي فيه عدم التفاوت مطلقا فانه
 محال بل المراد من التفاوت التسلوب فيه هو الذي اعتبر في تسميه
 اعني المشكك كما سيأتي ولا اى وان لم يوجد له تساوي
 فمشكك وجو التفاوت في الاولوية والاولوية والشدة
 والزيادة والحصر في الاربعه ليس الا بالاعتبار والاصطلاح للاغراض
 المقصودة لهم اما الاوليه فمعناها ان يكون ثبوت الكل لبعض الافراد
 على تشبوت لبعض الآخر كما لو وجد فان ثبوته لزيد على تشبوت
 لعمرواينه واما الاولوية فمعناها ان ثبوت الكل لبعض الافراد
 بالنظر الى ذاته وللبعض الآخر بالنظر الى غيره كالصور فان ثبوته
 للشمس تنظر الى ذاته وللارض بالنظر الى الغير والاشدة عبارة
 عن كون احد الفردين بحيث ينتسب عن غيره لاعتبار امثال الآخر
 غير متماززة في الوجود والزيادة كذلك لان الامثال فيها كما سيأتي
 متماززة غير ولا تشكيك في الماهيات ولا في العوارض بل في
 انصاف الافراد كما فلا تشكيك في الجسيم ولا في السواد
 بل في اسود اما استقرار الاولين فلان تحققهما في الماهية يستلزم
 الجوهريه الذاتية كما ينطبق عليها معتاها واما الاخيران فوجه
 اتفاقهما عن الماهية ان الاشدة والازيداما ان يشكلا على

فصل في
 ان الصدق ليس المراد بالتساوي فيه عدم التفاوت مطلقا فانه
 محال بل المراد من التفاوت التسلوب فيه هو الذي اعتبر في تسميه
 اعني المشكك كما سيأتي ولا اى وان لم يوجد له تساوي
 فمشكك وجو التفاوت في الاولوية والاولوية والشدة
 والزيادة والحصر في الاربعه ليس الا بالاعتبار والاصطلاح للاغراض
 المقصودة لهم اما الاوليه فمعناها ان يكون ثبوت الكل لبعض الافراد
 على تشبوت لبعض الآخر كما لو وجد فان ثبوته لزيد على تشبوت
 لعمرواينه واما الاولوية فمعناها ان ثبوت الكل لبعض الافراد
 بالنظر الى ذاته وللبعض الآخر بالنظر الى غيره كالصور فان ثبوته
 للشمس تنظر الى ذاته وللارض بالنظر الى الغير والاشدة عبارة
 عن كون احد الفردين بحيث ينتسب عن غيره لاعتبار امثال الآخر
 غير متماززة في الوجود والزيادة كذلك لان الامثال فيها كما سيأتي
 متماززة غير ولا تشكيك في الماهيات ولا في العوارض بل في
 انصاف الافراد كما فلا تشكيك في الجسيم ولا في السواد
 بل في اسود اما استقرار الاولين فلان تحققهما في الماهية يستلزم
 الجوهريه الذاتية كما ينطبق عليها معتاها واما الاخيران فوجه
 اتفاقهما عن الماهية ان الاشدة والازيداما ان يشكلا على

فصل في
 ان الصدق ليس المراد بالتساوي فيه عدم التفاوت مطلقا فانه
 محال بل المراد من التفاوت التسلوب فيه هو الذي اعتبر في تسميه
 اعني المشكك كما سيأتي ولا اى وان لم يوجد له تساوي
 فمشكك وجو التفاوت في الاولوية والاولوية والشدة
 والزيادة والحصر في الاربعه ليس الا بالاعتبار والاصطلاح للاغراض
 المقصودة لهم اما الاوليه فمعناها ان يكون ثبوت الكل لبعض الافراد
 على تشبوت لبعض الآخر كما لو وجد فان ثبوته لزيد على تشبوت
 لعمرواينه واما الاولوية فمعناها ان ثبوت الكل لبعض الافراد
 بالنظر الى ذاته وللبعض الآخر بالنظر الى غيره كالصور فان ثبوته
 للشمس تنظر الى ذاته وللارض بالنظر الى الغير والاشدة عبارة
 عن كون احد الفردين بحيث ينتسب عن غيره لاعتبار امثال الآخر
 غير متماززة في الوجود والزيادة كذلك لان الامثال فيها كما سيأتي
 متماززة غير ولا تشكيك في الماهيات ولا في العوارض بل في
 انصاف الافراد كما فلا تشكيك في الجسيم ولا في السواد
 بل في اسود اما استقرار الاولين فلان تحققهما في الماهية يستلزم
 الجوهريه الذاتية كما ينطبق عليها معتاها واما الاخيران فوجه
 اتفاقهما عن الماهية ان الاشدة والازيداما ان يشكلا على

في منشأ الصدق وهو السواد ولا شك ان السوادات مختلفة
 بالضرورة فحق محل منشأ صدق الاسود والسواد الشديد وفي محل السواد
 الضعيف ولا يوجد ذلك في محل السواد على السوادات فان منشأ
 نفس ذات السواد وفيه نظر فان منشأ صدق الاسود ونفس السواد
 فان منشأ يطلق عن قية الشدة والضعف لا يقال المنشأ
 مختلف بمعنى الاقتران بالتحالفات لانه نفس كونه منشأ
 انما نقول يوجد مثل ذلك في محل السواد على السوادات وتباينة
 التفصيل ان يقال مراد بهم من الاختلافات في جهة الصدق
 الاختلاف في علة الصدق والاختلاف في ان يكون نفس
 الصدق زائدا في بعض ناقصا في بعض بيان الاول ان محل
 العرضيات معللة بالبادي وهي مختلفة وان لم تختلف في
 نفس كونها مبدء فتحقق تشكيك في الاسود لاني السواد
 بالنظر الى السوادات فانه ذاتي لها عن مصل بعلية وبيان الثاني
 ان اقسام الاسود الذي قام به السواد الشديد اذا اشرعها عنه مثلا
 الاضعف بالنظر الى كل منشأ بصدق الاسود على اقسام
 المذكور مثلا اذا كان في موضع
 بعدة ذلك بعدد وفي
 مرة واحدة ولا يوجد في

في منشأ الصدق وهو السواد ولا شك ان السوادات مختلفة
 بالضرورة فحق محل منشأ صدق الاسود والسواد الشديد وفي محل السواد
 الضعيف ولا يوجد ذلك في محل السواد على السوادات فان منشأ
 نفس ذات السواد وفيه نظر فان منشأ صدق الاسود ونفس السواد
 فان منشأ يطلق عن قية الشدة والضعف لا يقال المنشأ
 مختلف بمعنى الاقتران بالتحالفات لانه نفس كونه منشأ
 انما نقول يوجد مثل ذلك في محل السواد على السوادات وتباينة
 التفصيل ان يقال مراد بهم من الاختلافات في جهة الصدق
 الاختلاف في علة الصدق والاختلاف في ان يكون نفس
 الصدق زائدا في بعض ناقصا في بعض بيان الاول ان محل
 العرضيات معللة بالبادي وهي مختلفة وان لم تختلف في
 نفس كونها مبدء فتحقق تشكيك في الاسود لاني السواد
 بالنظر الى السوادات فانه ذاتي لها عن مصل بعلية وبيان الثاني
 ان اقسام الاسود الذي قام به السواد الشديد اذا اشرعها عنه مثلا
 الاضعف بالنظر الى كل منشأ بصدق الاسود على اقسام
 المذكور مثلا اذا كان في موضع
 بعدة ذلك بعدد وفي
 مرة واحدة ولا يوجد في

فان قيل صدق السواد على المبدى الشديد فان سوادية بالظن اسل
 نفس ذاته لا يكون باعتبار امور انتزاعية متاخرة عن ذاته ووجوده نعم
 فيه تعدد الصدق بتعدد الموضوع فان كل انتزاعى موضوع عيسى
 والمراد منها زيادة الصدق بالنظر الى موضوع واحد فاحمل
 الجواب عن النقض ختبار شق الزيادة فى الاسود والاشد وتهيأ
 ان الامر الزايد خارج وهو المبدء فان قلت فتتحقق التشكيك فيه قلت
 كلاً فانه ذاتى لا فواده عنس محمول نفسه على موضوعه فلا يتأتى التشكيك
 بالسنن الذى بناه فيه بل ذلك يورث التشكيك فى العرضى الماخوذ
 عنه ولا يلزم ان يكون كل ما بالاختلاف شككاً واما انشأنى من قبل
 الاشده قيين بحل اختيار الشق الثانى من التردى الاول وقولهم لم يكن
 بينهما فرق منو عمل الفرق قد يكون بتفاوت المراتب بلا زيادة امر
 ونقصا ندفاً لسواد نفسه ملا انصاف امر المبدء زائداً فى السواد والاشد
 ناقص فى الاضعف وجوابه ان منشأ الانتزاع امثال الاضعف
 اما ان يكون نفس الماهية فهي موجودة فى الاضعف فيلزم عدم الفرق
 ولا يلزم تنقيح الانتزاعيات عن المنشأ بمعنى عدم صحة انتزاعها عنه
 وهو يؤول الى التزجيم لامرجه او مع... يد عيسى فيرجع الى
 الشق الاول ويلزم ما يلزم عليه... على الذين انشأ

فان قيل صدق السواد على المبدى الشديد فان سوادية بالظن اسل
 نفس ذاته لا يكون باعتبار امور انتزاعية متاخرة عن ذاته ووجوده نعم
 فيه تعدد الصدق بتعدد الموضوع فان كل انتزاعى موضوع عيسى
 والمراد منها زيادة الصدق بالنظر الى موضوع واحد فاحمل
 الجواب عن النقض ختبار شق الزيادة فى الاسود والاشد وتهيأ
 ان الامر الزايد خارج وهو المبدء فان قلت فتتحقق التشكيك فيه قلت
 كلاً فانه ذاتى لا فواده عنس محمول نفسه على موضوعه فلا يتأتى التشكيك
 بالسنن الذى بناه فيه بل ذلك يورث التشكيك فى العرضى الماخوذ
 عنه ولا يلزم ان يكون كل ما بالاختلاف شككاً واما انشأنى من قبل
 الاشده قيين بحل اختيار الشق الثانى من التردى الاول وقولهم لم يكن
 بينهما فرق منو عمل الفرق قد يكون بتفاوت المراتب بلا زيادة امر
 ونقصا ندفاً لسواد نفسه ملا انصاف امر المبدء زائداً فى السواد والاشد
 ناقص فى الاضعف وجوابه ان منشأ الانتزاع امثال الاضعف
 اما ان يكون نفس الماهية فهي موجودة فى الاضعف فيلزم عدم الفرق
 ولا يلزم تنقيح الانتزاعيات عن المنشأ بمعنى عدم صحة انتزاعها عنه
 وهو يؤول الى التزجيم لامرجه او مع... يد عيسى فيرجع الى
 الشق الاول ويلزم ما يلزم عليه... على الذين انشأ

فان قيل صدق السواد على المبدى الشديد فان سوادية بالظن اسل
 نفس ذاته لا يكون باعتبار امور انتزاعية متاخرة عن ذاته ووجوده نعم
 فيه تعدد الصدق بتعدد الموضوع فان كل انتزاعى موضوع عيسى
 والمراد منها زيادة الصدق بالنظر الى موضوع واحد فاحمل
 الجواب عن النقض ختبار شق الزيادة فى الاسود والاشد وتهيأ
 ان الامر الزايد خارج وهو المبدء فان قلت فتتحقق التشكيك فيه قلت
 كلاً فانه ذاتى لا فواده عنس محمول نفسه على موضوعه فلا يتأتى التشكيك
 بالسنن الذى بناه فيه بل ذلك يورث التشكيك فى العرضى الماخوذ
 عنه ولا يلزم ان يكون كل ما بالاختلاف شككاً واما انشأنى من قبل
 الاشده قيين بحل اختيار الشق الثانى من التردى الاول وقولهم لم يكن
 بينهما فرق منو عمل الفرق قد يكون بتفاوت المراتب بلا زيادة امر
 ونقصا ندفاً لسواد نفسه ملا انصاف امر المبدء زائداً فى السواد والاشد
 ناقص فى الاضعف وجوابه ان منشأ الانتزاع امثال الاضعف
 اما ان يكون نفس الماهية فهي موجودة فى الاضعف فيلزم عدم الفرق
 ولا يلزم تنقيح الانتزاعيات عن المنشأ بمعنى عدم صحة انتزاعها عنه
 وهو يؤول الى التزجيم لامرجه او مع... يد عيسى فيرجع الى
 الشق الاول ويلزم ما يلزم عليه... على الذين انشأ

[illegible][illegible]

۹۲
الغيا باطل الا لا منسجم
اسم من بين النسخ والمما حيث وليد
مخا سدا خواتم الا لا حيث و هو المطلوب
منشأ الا خلاص الا لا حيث و هو المطلوب
ولا تظن من الا لا حيث و هو المطلوب
لزيادة النقص بالحيثيات المتطرفة بان يكون منشأ
لزيادة النقص والرابع لان منشأ و احسنه
و يكون الثالث اما منشأ و احسنه
الاجات و احسنه الثالث اما منشأ و احسنه
ان حاز اختلاف مقتضاها فيجوز اختلاف مقتضاه
اما حيث بالطلبين الا لا حيث و احسنه
و احسنه الثالث اما منشأ و احسنه
من الا لا حيث و احسنه

فان كل واحد من هذه الاقسام الثلاثة
 لا يتصل بالآخرين الا بالواسطة
 لان كل واحد من هذه الاقسام الثلاثة
 لا يتصل بالآخرين الا بالواسطة

كون الزائد ناقصا وبالعكس بل يلزم استحقاقات غير عديدة
 كما لا يخفى على المتأمل وإنما ان يكون بازار كل جزء منها خارجي فيستعد
 انما رجيات بحسب تعدد الاجزاء فهي غير متناهية باطله لا يلزم منها
 الغير المتناهي بين الحاصرين وهو مبسوط ^{في الآن والآن الآخر} وانما يلزم الاجزاء
 التي لا تحصى في الجملة فيلزم لمفاسد غير عديدة
 فتعين الشق الاول كونه منشأ للزيادة الخاصة وهو المطلوب
 من ثبوت التشكيك في نفس الماهية ولك ان لا توقف الدليل على
 المقدمة الممهدة بان تقول من الراس ان زيادة نصف الذراع
 على ربعه منشاره ما ذاك اما الماهية فهو المطلوب او جزر ما وبيان
 مرادها خارج عنها مستتر في او منقسم او منفصل في الاستدلال
 يعود الشقوق فلا بد من الانتهاء الى احدى الشقوق الباقية وعلى
 صورة الانضمام والافصال لا يكون امر واحد في كل جنس
 والا يلزم كون الزائد ناقصا وبالعكس فان وجود المنشار صحيح
 لا يتعارض الزيادة الخاصة في كل جزء بل يكون متعسدا بحسب
 والمنشار يوجد في الثاني فينتزع منها ايضا فانها من الزيادة
 تعدد الاجزاء فيلزم المفاسد وهذه طريقة حسنة لا يتبادر
 التشكيك في الماهية فاقنعنا ومعنى كون احد الفردين مثله
 من الآخر انه بحيث ينقسم منه انقسم بمعونة الوهم امثال

انما يتصل بالآخرين الا بالواسطة
 لان كل واحد من هذه الاقسام الثلاثة
 لا يتصل بالآخرين الا بالواسطة

انما يتصل بالآخرين الا بالواسطة
 لان كل واحد من هذه الاقسام الثلاثة
 لا يتصل بالآخرين الا بالواسطة

لان الكلام كما كان
 لان الكلام كما كان
 لان الكلام كما كان

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

۱۰۰

عالم الكون نسبة اختلاف المراتب اليها عند الاستشهاد فحين كنسبة
 اختلاف الوجودات الى الماهية الواحدة ^{على طريق المتشابهين} فكما
 ان الجاعل ^{بالنسبة الى الافراد} على طريقهم يقيد الوجودات المتخالفة لما يتيه واحدة منشأ
 لا نزاع موافقة كذلك يفيد اختلاف المراتب الباعثة لاختلاف
 الانتزاعات فلا يلزم الترجيح بلا مرجح ولا اتحاد السواد والاشد
 والاضعف بحيث لا يكون بينهما امتياز ^{بل هو بوجوه} اطلاقا والتمسك ببل كفيه
 هذا القدر من البيان لا يحتاج الى زيادة التوضيح
 فافهم وان كثر معناه فان وضع لكل ابتداء اسي بلا تحمل النقل
 فمشتراك فبقية الوضع لكل خرج حقيقة والجاز ولقبه
 لا يستلزم ^{لا يستلزم} الخروج النقل فان المنقول اليه ايضا موضوع
 له كما قيل والحق انهما وقع في الضيق مع في المشترك
 احتملا طبع الاول انه ممكن ولا ثالثا في بعد تسليم الامكان واقع
 اول والثالث بعد تسليم الوجود بل واقع بين الضدين ام لا
 يدع هذه الاختلافات كلها وقوم لفظ القرء للحيض والظهر
 على سبيل الوضع ثم لا بد من ازالة اقوى شبهات المتأخرين
 من قال بعدم امكانه قال لو امكن لزوم التفاسات النفس
 من آن واحدا ^{بين التفصيل وهو باطل بيان}

٩٥

فان لا يوجد الاثر في كون زائد عن
 ان اللفظ وان كان لا يكون له
 حتمه فيكون له اثر في كون
 حتمه فيكون له اثر في كون
 حتمه فيكون له اثر في كون

المعاني العينية ولا نقاد في الصور قد يقال بالاستدلال على وقوع
 المشترك انه لو لم يقع تحت اكثر المعاني من الالفاظ لعدم تناسلها
 وتناهي الالفاظ لكان لغتها من حروف متناهية والمركب من المتناهي متناه
 وحسبنا هذا لتعليم العلم مع انه مفتوح بالضرورة وهو مفتوح
 لا بما قبلنا لا نسلم ان المركب من المتناهي متناه مطلقا بل
 اذا كان بمراتب متناهية ولا نسلم تناسل المراتب فان تناسل المراتب
 في عالم التعليم معلوم اذ لا يوجد لفظ زائد على عشرة احرف
 مثلا في ذلك العالم فاذا وجدنا الالفاظ الى عشرة يلزم التناهي
 كما لا يخفى على من فهم مستقيم بل فوج اولا بما افول بتوضيح
 تعالى ان الالفاظ يجوز ان تبلغ الى عدد من الكثرة بحيث لا يفيق عنه
 نطاق البيان والتعليم ولا نسلم فانه لم يثبت بيان امور غير متناهية
 تفصيلا بحيث لا يتكرر لا في نشارة الدنيا ولا في نشارة
 الآخرة اما الثاني فظا على طريقتهم واما الاول فلا يقطع
 نشارة كل واحد من المبينين فانهم لا يبينون تفصيلا المعلومات متناهية
 بالفاظ كذا كذا والتعليم امور غير متناهية اجالا فلا يفيق الى عدد
 الالفاظ فضلا الى عدم تناسلها فاذا بين واحد واحد منهم تلك
 المعاني تلك الالفاظ يجوز ان ينقل هذه الالفاظ كلها او بعضها

فان لا يوجد الاثر في كون زائد عن
 ان اللفظ وان كان لا يكون له
 حتمه فيكون له اثر في كون
 حتمه فيكون له اثر في كون
 حتمه فيكون له اثر في كون

ان على هذا التقدير وان لم يثبت بيان الالفاظ والتعليم ولا يتناول
 من المعاني الغير المتناهية الا ما يمكن لها تبيين كل واحد
 من الالفاظ المتناهية بالفاظها واما ما لا يمكن لها تبيين كل واحد
 من الالفاظ المتناهية بالفاظها واما ما لا يمكن لها تبيين كل واحد
 من الالفاظ المتناهية بالفاظها واما ما لا يمكن لها تبيين كل واحد

اجالا لا تفصيلا
 سلكه الدالك
 يكون دلا لفظا
 لفظا واحدا
 لفظا واحدا
 لفظا واحدا

الى شخص آخر وكنه اطلاقاً من جهة واحدة واما بيان البيان بالجازاة
 او فروقاً بالحققة على طريق الموضوع الكلي الموضوع له انما هو
 فانه يشتمل اموراً لا تشتمل مشتركة في ذاتي او عرضي فان شيئاً
 من الامور المتخالفة لا يخلو عن الاشتراك في العرضي الواحد وهو
 الكافي للموضوع العام والموضوع له انما هو فاندفع ما قبل ان لا يشتمل
 المتخالفات وهي انما هي في التعليم عيب وادفع في صدقاً لقول الكلام
 لكن لا عموم في حقيقة المراد من العموم ان يراد بلفظ المشترك اكثر
 من معنى واحد قال بعض في الحاشية ثم بعد تسليم وقوعه
 المشترك بل فيه عموم كما هو مذموب الشافعي رحمه الله لا كما هو مذموب
 ابي حنيفة ثم بعد كونه عاماً فذلك لا يطرق بحقيقة كما هو مذموب
 طائفة او بطريق الجازم هو راسخ طائفة اخرى وانما
 هذا اشارة بقوله لكن لا عموم في حقيقة استتبعه اقول توفيق استتبعه
 وتوفيقه نص من كلام المصنفان في المشترك عمومياً على
 سبيل الجازم في قوله لا بد من العلاقة فان كان المراد من العموم
 العموم الجوهري فالعلاقة هي علاقة الجزئية او العموم الافراد
 كما هو الظاهر من كلامهم فففيه ايضا علاقة الجزئية فان الكل
 الاضداد هي عبارة عن الكثرة والواحد الذي هو الموضوع له

فيكون مشتركاً في الموضوع العام والموضوع له انما هو فاندفع ما قبل ان لا يشتمل
 المتخالفات وهي انما هي في التعليم عيب وادفع في صدقاً لقول الكلام
 لكن لا عموم في حقيقة المراد من العموم ان يراد بلفظ المشترك اكثر
 من معنى واحد قال بعض في الحاشية ثم بعد تسليم وقوعه
 المشترك بل فيه عموم كما هو مذموب الشافعي رحمه الله لا كما هو مذموب
 ابي حنيفة ثم بعد كونه عاماً فذلك لا يطرق بحقيقة كما هو مذموب
 طائفة او بطريق الجازم هو راسخ طائفة اخرى وانما
 هذا اشارة بقوله لكن لا عموم في حقيقة استتبعه اقول توفيق استتبعه
 وتوفيقه نص من كلام المصنفان في المشترك عمومياً على
 سبيل الجازم في قوله لا بد من العلاقة فان كان المراد من العموم
 العموم الجوهري فالعلاقة هي علاقة الجزئية او العموم الافراد
 كما هو الظاهر من كلامهم فففيه ايضا علاقة الجزئية فان الكل
 الاضداد هي عبارة عن الكثرة والواحد الذي هو الموضوع له

فيكون مشتركاً في الموضوع العام والموضوع له انما هو فاندفع ما قبل ان لا يشتمل
 المتخالفات وهي انما هي في التعليم عيب وادفع في صدقاً لقول الكلام
 لكن لا عموم في حقيقة المراد من العموم ان يراد بلفظ المشترك اكثر
 من معنى واحد قال بعض في الحاشية ثم بعد تسليم وقوعه
 المشترك بل فيه عموم كما هو مذموب الشافعي رحمه الله لا كما هو مذموب
 ابي حنيفة ثم بعد كونه عاماً فذلك لا يطرق بحقيقة كما هو مذموب
 طائفة او بطريق الجازم هو راسخ طائفة اخرى وانما
 هذا اشارة بقوله لكن لا عموم في حقيقة استتبعه اقول توفيق استتبعه
 وتوفيقه نص من كلام المصنفان في المشترك عمومياً على
 سبيل الجازم في قوله لا بد من العلاقة فان كان المراد من العموم
 العموم الجوهري فالعلاقة هي علاقة الجزئية او العموم الافراد
 كما هو الظاهر من كلامهم فففيه ايضا علاقة الجزئية فان الكل
 الاضداد هي عبارة عن الكثرة والواحد الذي هو الموضوع له

فلسفة المنطق
والمنطق هو العلم الذي يبحث في القوانين التي تحكم التفكير والخطاب
والموضوع له حقيقة جزئية منها وقد صرح المحققون ان الواحد لا يجوز
جزء من كل واحد واحد والمرجى او يمنع معني ثم نقل الى
الثاني لانه مناسب قبل من المشرك لان الظاهر من الابداء المأخوذ
في تعريفه عدم النقل المناسب وقيل من النقول قصيرة مجرد
النقل والا اي وان لم يوضع ابتداء فان اشتبه في الثاني
فنقول شرعي او عرفي عام او خاص ذكر الشرحي وقد مر مع
كونه داخل في العرف الخاص اظهار المرتبة الفضيلة قال سيبويه
الاعلام كلها منتقولات وما قيل ان جعفر علم وسنة الاصل
اسم نهر صغير فلم يؤخذ النقل لعدم المناسبة فمنع خلافاً
للجهول ولعل تخصصهم اقوى من تخصص سيبويه فقط فقوله اية
نقسم اسم المنقول ومثل لعلم مقرون بالصواب ولا حقيقة
ومجاز قال في الحاشية طائفة من المعصين ان يكون اللفظ
قبل الاستعمال حقيقة ومجاز لكن المشهور ان اللفظ قبل استعمال
ايكون حقيقة ومجازاً قول توفيق الله تعالى وتوقفه لعل
مطلع اهل البازار مخالف لاصطلاح اهل العرب اعني
لما راي البيان والاصول فهم اعتبروا الاستعمال ولذا يعرفون
حقيقة باللفظ استعمال فيما منع له والمجاز باللفظ

99

[illegible][illegible][illegible][illegible]

ان هذا اللفظ لا يستعمل في غير هذا المعنى
 لان هذا اللفظ لا يستعمل في غير هذا المعنى
 لان هذا اللفظ لا يستعمل في غير هذا المعنى

مثلا استعمال اللفظ الاسدي في زيد وعمر ومثلا فنقول ليس مناسبا استعمال لفظ
 الاسد في زيد لانه تسمية وعمر ولا يفي في حقيقة شلال لان وصف
 الشجاعة يوجد فيها فكل ما يوجد فيه ذلك الوصف استعمال الاسد فيه
 بعد تقدير حقيقة ولما لم يشترط صلاح كبريات في المجاز لم يدور في
 كتبهم كدوين الحقائق فانهم علامة الحقيقة التبادر والعبراء عن
 القرينة بحمل ان يكون الواو بمعنى مع فيكون تسمية واحدة
 ان تبادر المعنى مع العراء عن التسمية علامته حقيقة وحمل ان يكون
 الواو للمطف فقط فيكون تسمية ان احدهما التبادر رسله
 من حاق اللفظ والثاني ان يستعمل اللفظ في المعنى عاريا عن
 التسمية وبينهما من التفاوت ما لا يخفى على المتأمل وهذا هو معنى علام
 الحقيقة وعليه مدارجات الوضع فالكساح علامته المجاز الحس
 ذلك وعلامة المجاز لا تطلق على المستحيل يعني اذا علمنا اللفظ
 حقيقيا ثم استعملناه في معنى آخر فيحمل على الاول عليه مع ان
 هذا المعنى المستعمل فيه مجازي فانه لو كان حقيقيا لم يترك بلا دليل
 فهو ترجيح والمجاز اذ لا يحتمل عليه نفس هذا الطبع لو كان حقيقيا
 استحال ان يستعمل في المجازية لما يشهدنا واورد دليله ان في
 مشترك ايضا كل بعض معنى على ان يستعمل وان اريد استجماله

ان هذا اللفظ لا يستعمل في غير هذا المعنى
 لان هذا اللفظ لا يستعمل في غير هذا المعنى
 لان هذا اللفظ لا يستعمل في غير هذا المعنى

ان هذا اللفظ لا يستعمل في غير هذا المعنى
 لان هذا اللفظ لا يستعمل في غير هذا المعنى
 لان هذا اللفظ لا يستعمل في غير هذا المعنى

ان هذا اللفظ لا يستعمل في غير هذا المعنى
 لان هذا اللفظ لا يستعمل في غير هذا المعنى
 لان هذا اللفظ لا يستعمل في غير هذا المعنى

النقل والمجاز أولى من الاشتراك والمجاز أولى من النقل صليبه ان للفظ
اذا دار بين الحقيقة والمجاز والاشتراك والنقل على الأول فاذا دار بين
الاخيرين حمل على الثاني وقد ذكرنا في وجه الاول لوتيه وجوبا او بهان
المجاز اكثر وقوة من النقل والاشتراك والنقل اكثر وقوة من الاشتراك
واللفظ انما يحل على المعنى الاصح والظلم والمجاز بالذات فهو في الاسم
واما الفعل وسائر المشتقات كالاداة فانما يوجد فيها بالتبعية
الالتصية في المشتقات والفعل فظاهر لان المجاز فيها انما يكون بسبب المبدء
فان ضاربا ضرب اذا استعمل في معنى قاتل قتل فانما يكون التجوز
من جهة ان الضرب يستعمل في معنى القتل ويشتق فيه ان لفعل و
اشتق كل واحد منهما موضوع لمفهوم نصيغته ومفهوم المبدء والتجوز
باعتبار نصيغته قليل جدا فلذا اسقطوا من لفظه نعم باعتبار
المبدء وكثير الوقوع في كلامهم فلذا اعتبروه في المشهور وعبارته
بح شامل للقسمين اما بحرف فانما يكون فيه بواسطة متعلقاته
وفيه وبين ظاهر فان احد الحروف قد يعمل بازاء معنى آخر ولا
مدخل فيه لمتعلق معناه ولا للعنوانات الاسمية التي عبرت تلك المعاني
بها فان الباء اذا استعمل في ظرفية فهو ترك للالصاق واستعمال فيها
وهو غير موضوع لها وهذا يعني تحقق المجاز بالذات ولا مدخل فيه

[illegible]

ان کا کہنا تھا کہ اگر وہ اس کے ساتھ نہ آئے تو وہ اس کے ساتھ نہ آئے گا۔

فان قيل لعل النزاع لفظي فمن ثل لفظ اتحاد لم يفسر في تفسير المسألة
 الاتحاد بالذات وبالاختصاص كالقيد الترادف فان لفظ الانسان بل
 كل محدوده يدل على المعنى الاجمالي وللفظ حيوان باطن بل كل حد تام يدل على
 المعنى التفصيلي وهو معنى الاجمالي للاختصاص فاذا لم يكن الترادف بين
 المحدود والحد التام لم يكن بين المفرد وحده الناقص وان كان مركبا والرسم
 التام والناقص ترادف الظاهر من الاصول المتعارفة معناه بالذات وبالتركيب
 المركبات لتفصيله الاجزاء فالامر فيها الظاهر من انتفاء الترادف ومن قال بالترادف
 اخذ الاتحاد بالذات فقط فحقق اتحاد بين المحدود وحده

والمركبان ثم السكوت عليه قدام خبر قضية ان فصلية
 عن الواقع وهو المحكي عنه اضطرب كلامهم في تحقيقه فقال بعضهم
 الموضوع والمحمول نسبة ان خارجية فان المحكي عنه لابد فيه من ربط
 الموضوع بالمحمول فان المنفصلات لا يصدق بعضها على بعض فلا حكاية
 فيها فلا محكي عنه ايضا هيها والربط جوهرية وجماعة قالوا ان هذا باطل
 فان نسبة لا وجود لها في الخارج والمحكي عنه موجود فيه بالضرورة
 محل الاوصاف الخارجية والذاتات بل الانتم احيات الخارجية ايضا
 وقد صابوا في ان نسبة لا وجود لها في الخارج ولكن لم يتبين وجه
 من ادعاء وجههم في هذه الورقة انظر الى قوله هو ان السواد مالم يكن

فان قيل لعل النزاع لفظي فمن ثل لفظ اتحاد لم يفسر في تفسير المسألة
 الاتحاد بالذات وبالاختصاص كالقيد الترادف فان لفظ الانسان بل
 كل محدوده يدل على المعنى الاجمالي وللفظ حيوان باطن بل كل حد تام يدل على
 المعنى التفصيلي وهو معنى الاجمالي للاختصاص فاذا لم يكن الترادف بين
 المحدود والحد التام لم يكن بين المفرد وحده الناقص وان كان مركبا والرسم
 التام والناقص ترادف الظاهر من الاصول المتعارفة معناه بالذات وبالتركيب
 المركبات لتفصيله الاجزاء فالامر فيها الظاهر من انتفاء الترادف ومن قال بالترادف
 اخذ الاتحاد بالذات فقط فحقق اتحاد بين المحدود وحده

فان قيل لعل النزاع لفظي فمن ثل لفظ اتحاد لم يفسر في تفسير المسألة
 الاتحاد بالذات وبالاختصاص كالقيد الترادف فان لفظ الانسان بل
 كل محدوده يدل على المعنى الاجمالي وللفظ حيوان باطن بل كل حد تام يدل على
 المعنى التفصيلي وهو معنى الاجمالي للاختصاص فاذا لم يكن الترادف بين
 المحدود والحد التام لم يكن بين المفرد وحده الناقص وان كان مركبا والرسم
 التام والناقص ترادف الظاهر من الاصول المتعارفة معناه بالذات وبالتركيب
 المركبات لتفصيله الاجزاء فالامر فيها الظاهر من انتفاء الترادف ومن قال بالترادف
 اخذ الاتحاد بالذات فقط فحقق اتحاد بين المحدود وحده

فان قيل لعل النزاع لفظي فمن ثل لفظ اتحاد لم يفسر في تفسير المسألة
 الاتحاد بالذات وبالاختصاص كالقيد الترادف فان لفظ الانسان بل
 كل محدوده يدل على المعنى الاجمالي وللفظ حيوان باطن بل كل حد تام يدل على
 المعنى التفصيلي وهو معنى الاجمالي للاختصاص فاذا لم يكن الترادف بين
 المحدود والحد التام لم يكن بين المفرد وحده الناقص وان كان مركبا والرسم
 التام والناقص ترادف الظاهر من الاصول المتعارفة معناه بالذات وبالتركيب
 المركبات لتفصيله الاجزاء فالامر فيها الظاهر من انتفاء الترادف ومن قال بالترادف
 اخذ الاتحاد بالذات فقط فحقق اتحاد بين المحدود وحده

[illegible]

آخره و ملاحظہ اندہن الی معنی کل واحد واحد من ہذا و انظرہ لمخوطة تفصیلاً
 ہا حکایتہ فالنسبہ عبارة فی کلام المصنف عن القول المذكور لم یسراً
 بالایقاع المذكور فی کلامہ الاذعان فانه انما یعلق بالمحل كما سیمیل الی
 بہ الایقاع علی اللسان من اولہ الی آخرہ بحیث یکون کل لفظ مقصراً
 عن معناه اختصاراً و حیث یحصل الصدق من الحکایتہ و المحکم عنہ
 قول الحق الدوائی و یصل الی اذ اشارنا الی القول المفصل لم یسراً
 فالتد فان الاشارة ہذا انما تقع فی الان و ہو منافی لان وقع فیہ
 کما طات کثیرۃ و انما التبرک بالتحقیق ہنا ہذا ثم اذا نظرنا
 بین الحکایتہ و المحکم عنہ بالاجمال و بالتفصیل فہذا الصورۃ یحوز ان
 یكون المفصل صادقاً و انما رجع الکذب الی محل و ہذا عتسما فی الحکایتہ
 و ہذا كما انہ جواب عن شبہۃ کذلک جواب عن جواب الحق الدوائی
 ایضاً و یحوز ان یکون قضیۃ صادقۃ باعتبارہ و کاذبۃ باعتبارہ
 آخر و کذا العکس لا یرد ما و رد ان الاتصاف بالصدق و الکذب انما
 یکون نسبتہ الحکایتہ لتفصیلہ و ان الاجمالیۃ المحکم عنہا فان النسبۃ التامۃ
 الخسرۃ سواء لو حطت اجمالاً لیسے بلحاظ واحد و تفصیلاً اسی لو حطت
 بلحاظ ثانی لا تخسر و عن حقیقتہا من الخواص و اللوازم
 لحقیقتہا الاتصاف بالصدق و الکذب کما سیاسے تحقیقہ و عن

بین الحکایت والحق کے عہد بالاجمال و التفصیل سے بدھ الصورة بخوار
 یوں لفصل صادق و انما ربح الکذب اس کے محل و ہذا عتق بافی الحکایت
 و ہذا کا کہ جواب عن شبهہ کذلک جواب عن جواب الحق اللہ و اسے
 ایضاً بخوار ان کیوں حقیت و اسے صادقہ باعتبار و کا ذبہ ہستی
 آخر و کذا العکس لا یرد ما اور دان الا تصاف بالصدق و الکذب انما
 کیوں نسبت الحکایت التفصیل و ون الاجمالیہ لکل عنہا فان النسبة التامة
 الخمسة سواء لو حلت اجمالاً لاسی بلحاظ واحد و تفصیلاً اسی لو حلت
 بلحاظ شتی لا تخسرج عن حقیقتہا من الخواص و اللوازم
 لحقیقتہا الانصاف بالصدق و الکذب کما سیاتے تحقیقہ و من

۱۱

[illegible][illegible]

ثم قال يوم الجمعة كلامي يوم الخميس كاذب فقد قل كل يوم كاذب
وبالعكس فيقتضي بالاشكال والجواب على ما مر ذكره اقول اذا
صدر الكلام عن القائل في يوم الخميس ففي هذا الحال اما خبره او انشا
فان كان كاذبا فانه انما يفسد وان كان انشاه يلزم خلافه ضرورة
او ان كان انشاه فانه لا يفسد في الاخير في الاول ولم يعل في جملة
الانسان في تحقيق المقام ان الحال موقوف في القول الاول والثاني
فان حقيقة مقتضى كلام القول الاخير في الاول والقول الثاني المذكور في
الثاني بخلاف كل واحد منها عن خبرية بمعنى انه ليس فيه خبرية بل
انشاء اصرفا وان لم يكن حقيقة معتبرة على خبرية كقولنا اننا
كلامنا كاذب

موجود فان كانت الشمس طالعة فهو خبر وان لم يلحقه فهو على
انجبرية لهجة والضابطة ان كل قول مركب من الموضوع والمحمول
اذا دخل ذلك القول بنفسه تحت موضوعه اما بالنظر الى شخص
نكاح القول كما في كلامي هذا كاذب بشيء الى نفسه او بالنظر الى امر يقاربه
كما اذا قال كلامي في هذه الساعة كاذب ولم يقل في هذه الساعة غير
او امس بخازنة مفارقة غير معتدة بها كما في القول الاول او معتدة
بها في قول الثاني في القول الثالث فغير انشاء لا يكون خبر البتة فانه لا يعمل
فيها الحكماء فانها تخصي ملكا عنها مقدما عليها في نفس الامر وما يكون
داخل تحت الموضوع يكون مقدما على المحكي عنه فيكون في هذه الصورة
على القول بالحكاية تقدم الشيء على نفسه لمراتب وهو بطيئ
الحكاية فيقول قول القول المذكور خبر او نظير ذلك قولنا كل
حمد لله فانه حمد من جملة كل حمد فالحكاية هو محكي عنها فاما في الخبر
ففي هذا القول ايضا ان اردنا الموضوع الكلية مع انهم يحبون شئنا
القول ايضا لم يكن خبر لذلك لم نجد وروا ان اردنا بالكلية ما وراء ذلك لم
نمكن احكاية فعلى تقدير ما يكون خبر البتة فتوكل فالحكاية هو محكي
عنها لم يكن انما لم يكن خارجا عنه فمال في هذه الاشبهة فانها شبهة
عظيمة اشارة لا تشنيع ولا تخلق بالجواب وما فتنك انك لو اذنا ١١

الانسداد وولان لا جزاء من حيث تصوره اى من جهة كونها
 متصوره او لا تنظر الى جهة التكرار فكل وفيه نظر نحو بعض فان بعض الكلمات
 وان كان فيها تكرار فليس يتحقق كونها من الكلمات سلبا بالنظر الى
 نفس مفهومه عن التكرار الخارجى بالنظر الى الانسداد بل التكرار مطلقا
 كالاداء وجو ومطلقا او الالاتكثرة مطلقا فانها بالنظر الى نفس تصورهما
 ياتى ليقتل عن تكرار افرادهما فى الخارج وسيطل ما زعمه المصنف فى
 اثبات التكرار فى جميع الكلمات فالحق ان من اطلاق الكلية على
 الهمزة ولا تلازم بينهما وبين التكرار بحسب الانسداد فى الخارج ولا
 لذهن كما زعمه المصنف سيما ان حقيقة ممتنع اى انسداد فى الواقع

دون مغفلة من انفسه او غيره بحسب التصور والاشياء عن الكلمة بحسب سكا
 لكليات القرضية كذا لا يتبع انفسه في الواقع كما لا يتبع بحسب
 تصور كالتوجب والممكن الظاهر منه من حيث المقابلة الممكن الخاص
 كما ان الظاهر من اصيل بيان وقسمي ما لا يتبع انفسه او غيره من قسم
 آخر وهو ما يكون بعض انفسه متعاد بعض انفسه او غيره متعاد
 بعض انفسه او غيره واجبا للممكن العام الموضوع بازا وما لا يكون احد جانبيه
 ضروريا ويمكن ان يراو بالممكن اعم مما يكون ممكنا خاصا او عاما
 طريق عموم الجاز او مشترك على طريقين جوهريين فيكون حاصل التقسيم
 الكل بالنظر الى وجود انفسه او غيره في الواقع على قسمين الاول ما
 يتبع جميع انفسه في الواقع والثاني ما لا يكون كذلك وهو على قسمين
 الاول ما يخص فردا في الواقع بحسب جوده فيه كالجواب الثاني ما لا يكون
 كذلك فانما ان يخص في المكائات الخاصة كالممكن الخاص او لا كالممكن العام
 والاخر ان المقصود بهما تقسيم واحد شائى ومختلف هو انما
 انفسه او في الواقع او لا يتبع وقوله كالجواب والممكن لتبديل القسم الثاني فيكون المراد
 بالممكن الممكن الخاص وليس المراد منه التقسيم الظاهر منه حصرا فاقسم ولا يقسم
 فحسب الطفل في مبداء كولد وشيخ ضعيف البصر والصورة
 الخيالية من البيضة المعينة كلها جزئيات لان شبيها

فيكون انفسه او غيره في الواقع او لا يتبع وقوله كالجواب والممكن لتبديل القسم الثاني فيكون المراد
 بالممكن الممكن الخاص وليس المراد منه التقسيم الظاهر منه حصرا فاقسم ولا يقسم
 فحسب الطفل في مبداء كولد وشيخ ضعيف البصر والصورة
 الخيالية من البيضة المعينة كلها جزئيات لان شبيها

١٤
 ممكن عام او ممكن خاص
 فان كل واحد من القسمين
 ممكن خاص او ممكن عام
 انفسه او في الواقع او لا يتبع
 وقوله كالجواب والممكن لتبديل
 القسم الثاني فيكون المراد
 بالممكن الممكن الخاص وليس
 المراد منه التقسيم الظاهر منه
 حصرا فاقسم ولا يقسم
 فحسب الطفل في مبداء كولد
 وشيخ ضعيف البصر والصورة
 الخيالية من البيضة المعينة
 كلها جزئيات لان شبيها

فحينئذ يمكن ان يكون شي متغيرا في نفس الامر ولم يتغير عند السامع الذي تصور
كذلك الصورة الحاصلة بخلاف ان تكون متغيرة في نفس الامر ومحددة مع واحد
معين من الاقدار لكن لم يتغير عند العالم بها وحفظت في السمع المسمى بالمتصور
نفي التكرار البدي ايضا فانما تحت الشئ الثاني ولا يلزم المحال المذكور من
نفي التكرار مطلقا فانه انما اشار التكرار البدي في حيز من عدم العلم بتغيره قبل
فيه فان يد من فلتا الا و باسم ريس ساط الكثرة وحيزية عليه وقد فصلنا
ذلك في بعض الحواشي فارجع اليه وههنا شك مشهور وهو ان الصورة
الخارجية كذا والصورة الحاصلة منه في اذهان طائفة تصور
كلها متصادقة فان التحقيق ان حصول الاشياء بانفسها في الذاكر
ياشبهها واصنافها فليس الصوت كذا توضح اشك ان الصورة الخارجية
شلا مفهومه من انما مات فانه واد لم تحصل من حيث كونها خارجية في
الذات
ربما يوجد آخره للتصور بالوجه وكونا حاصلة في الذهن
من حيث كونها خارجية وكذا الصور الحاصلة من تلك الصورة
خارجية لزيد في اذهان طائفة تصور ويا مفهومات ويا ظاهرها فاد
دون تلك الصور مفهومات فلا بد من دخولها تحت الكلية او حيزية
انما فاع الاول ظاهرا من كلامهم لو فرضا موضوعات للقضية الشخصية
لا بد ان تكون خبيئات واذ قد اشتركت في تعريف الكل

[illegible][illegible]

الصديق المحمي في تعريف كبري القناعة يتقن لترتيبها بها جمعا ومنعا
 لتصادق تلك الصور فيما بينها بالضرورة فان مناط الصديق في كل
 التعارف على الاتحاد كما حقق في موضعه وهو حاصل فيها فان كلها متحدة
 مع زيد ومتحدة متحدة فاذا كل واحد منها يكون صادقا على ما ورأها
 بالضرورة باعتماد التعارف ضرورة كونها متغايرة من وجه ومتحدة من وجه
 آخر قول قول لتصادق فيما بينها من الصور محال فان مناط الصديق على
 اتحاد الوجود ووجود كل واحد منها متغايرة للآخر ضرورة تغاير الوجودات
 والذمهي وكذا تغاير الوجودات في الازمان فمن تغاير الوجودات كيف
 يتصور لصديق ولحقني باتحاد تلك الصور مع زيد انها معقولة منه
 كلما يعقل عن شيء يكون محمولا عليه باكمل التعارف او عن تغاير وجودها
 يستحيل لكل قطعا وفاقية ما في التقضي عن هذا ان يقال ان نفس الصور
 الخارجية لزيد جزئي بلا شبهة وهي كانهما مطلقة بالضرورة الى ان
 منها في اذمان طائفة على تقدير حصول الاشياء بانفسها فان
 الصورة الخارجية لزيد هي الحاصلة فيه على ذلك التقدير مع التخصيص
 بالعوارض والمطلق محمول على المقدمات وكذا يقال في كل واحد من
 الصور الذمهي فان الصورة التي حصلت من زيد في ذهنه هي صورة
 على التقدير المذكور يكون غشها عين الصورة الخارجية لزيد فهي صادقة
 اى حصول الاشياء بانفسها

١٢٠
 متقدم في تعريف كبري القناعة يتقن لترتيبها بها جمعا ومنعا
 لتصادق تلك الصور فيما بينها بالضرورة فان مناط الصديق في كل
 التعارف على الاتحاد كما حقق في موضعه وهو حاصل فيها فان كلها متحدة
 مع زيد ومتحدة متحدة فاذا كل واحد منها يكون صادقا على ما ورأها
 بالضرورة باعتماد التعارف ضرورة كونها متغايرة من وجه ومتحدة من وجه
 آخر قول قول لتصادق فيما بينها من الصور محال فان مناط الصديق على
 اتحاد الوجود ووجود كل واحد منها متغايرة للآخر ضرورة تغاير الوجودات
 والذمهي وكذا تغاير الوجودات في الازمان فمن تغاير الوجودات كيف
 يتصور لصديق ولحقني باتحاد تلك الصور مع زيد انها معقولة منه
 كلما يعقل عن شيء يكون محمولا عليه باكمل التعارف او عن تغاير وجودها
 يستحيل لكل قطعا وفاقية ما في التقضي عن هذا ان يقال ان نفس الصور
 الخارجية لزيد جزئي بلا شبهة وهي كانهما مطلقة بالضرورة الى ان
 منها في اذمان طائفة على تقدير حصول الاشياء بانفسها فان
 الصورة الخارجية لزيد هي الحاصلة فيه على ذلك التقدير مع التخصيص
 بالعوارض والمطلق محمول على المقدمات وكذا يقال في كل واحد من
 الصور الذمهي فان الصورة التي حصلت من زيد في ذهنه هي صورة
 على التقدير المذكور يكون غشها عين الصورة الخارجية لزيد فهي صادقة
 اى حصول الاشياء بانفسها

فصل في شرح حال
الاشياء في الصور
التي هي في الصور
التي هي في الصور

اضل على الصور الباقية المحاصلة في اذيان الطائفة وهذا البيان بحسب
كل صورة فيحصل بغير شبهة بلا شبهة ثم اقول لا بد لهذا الاشكال على
مذهب التحقيق فان الشخص الخارجي لا يحصل في ذهن من الاذيان وهو
المقبول عند التحقيق وان زعم خلافة بعض الناطقين في اذيان كان ذلك
فاما يحصل من زيد عند تصور موهبة الخارجية الحقيقية الكلية لزيد مع
الشخص الذهني الخاص الكاشف للشك الموهبة الخارجية وهذا الشخص حاصل
في الذهن مبائن للوجود في الموهبة الخارجية كما حصل في كتب بعض
المتحققين فلا يحصل تضاد بين الصورة الذهنية والخارجية وكذا تضاد
الذهنيات فيما بينها فينبغي مباسس الاشكال المذكور في ذهن بالاس
فلا يحتاج الى الجواب الذي ذكره المصنف الا ان يقال ان بناء هذه شبهة
على الظاهر المتبادر من حصول الاشياء بانفسها في الذهن حصولها
مع الشخص الخارجي كما زعم بعض من حصول ما بهيتها الكلية فقط كما هو
مذهب التحقيق او يقال ان مناط الصدق قد يكون الاشترار ايضا
ولا شك ان الصورة الماخوذة من زيد منتزعة عنه مع الاتحاد الذي
فيحصل التضاد بين الصورة الذهنية والخارجية فيصور الاشكال لا يفتقر
ومن هنا يستبين كون الجزئي محمولا وهو الحق وذلك
لان الصور المحاصلة في الاذيان والصور الخارجية كلها متصادمة

فصل في شرح حال
الاشياء في الصور
التي هي في الصور
التي هي في الصور

فصل في شرح حال
الاشياء في الصور
التي هي في الصور
التي هي في الصور

فصل في شرح حال
الاشياء في الصور
التي هي في الصور
التي هي في الصور

[illegible]

بما تشبهه في بعض الصور...
 ان الصورة الخارجية وان لم يكن اخذها من الصور الذهنية من حيث
 صورة خارجية ولكن يمكن اخذها من حيث هي مع قطع النظر عن
 تلك الحقيقة فان الطبيعة الحسنة لثباتها من حيث هي كذلك يمكن اخذها
 من تلك الصور الذهنية ولا شك ان الماخوذ منها من تلك الصور
 الخارجية وان لم يكن منها من حيث هي خارجية على كل وجه
 كل واحد من الصور الذهنية مع اخذ من ذهنيات احسن وارجح
 ولكن الماخوذ يكون من الطبيعة الحسنة لثباتها من حيث هي الاشياء
 منها مع قطع النظر عن الشخص الذي له الماخوذ منه هي الاشياء
 الخاصة من حيث انها مستقرات بالاشياء الذهنية لثباتها
 اتحاد الماخوذ منه وبقية الاشياء ليس صحيح هذا الاخذ
 الاتهام في صورها من حيث لا يكون موجبا لذلك الاخذ
 من كل وجه بل على بعض الوجوه وهذا الاخذ هو المعبر عنه بالنظرة
 وهذا غاية ما يمكن في صحيح رخص المصنف الجواب بل الجواب ان
 المراد تكثر المفهوم بحسب الخارج فالصورة الحاصلة من زيد
 باعتبار الادب يمكن يستعمل ان تتكرر في الخارج بل كلها هي زيد
 هذا جواب قد ارضى به المحققون ولكن يخدشه ما ذكره في اسباب

من صورها من حيث لا يكون موجبا لذلك الاخذ
 من كل وجه بل على بعض الوجوه وهذا الاخذ هو المعبر عنه بالنظرة
 وهذا غاية ما يمكن في صحيح رخص المصنف الجواب بل الجواب ان
 المراد تكثر المفهوم بحسب الخارج فالصورة الحاصلة من زيد
 باعتبار الادب يمكن يستعمل ان تتكرر في الخارج بل كلها هي زيد
 هذا جواب قد ارضى به المحققون ولكن يخدشه ما ذكره في اسباب

الخارج دون الذهن...
 ان الصورة الخارجية وان لم يكن اخذها من الصور الذهنية من حيث
 صورة خارجية ولكن يمكن اخذها من حيث هي مع قطع النظر عن
 تلك الحقيقة فان الطبيعة الحسنة لثباتها من حيث هي كذلك يمكن اخذها
 من تلك الصور الذهنية ولا شك ان الماخوذ منها من تلك الصور
 الخارجية وان لم يكن منها من حيث هي خارجية على كل وجه
 كل واحد من الصور الذهنية مع اخذ من ذهنيات احسن وارجح
 ولكن الماخوذ يكون من الطبيعة الحسنة لثباتها من حيث هي الاشياء
 منها مع قطع النظر عن الشخص الذي له الماخوذ منه هي الاشياء
 الخاصة من حيث انها مستقرات بالاشياء الذهنية لثباتها
 اتحاد الماخوذ منه وبقية الاشياء ليس صحيح هذا الاخذ
 الاتهام في صورها من حيث لا يكون موجبا لذلك الاخذ
 من كل وجه بل على بعض الوجوه وهذا الاخذ هو المعبر عنه بالنظرة
 وهذا غاية ما يمكن في صحيح رخص المصنف الجواب بل الجواب ان
 المراد تكثر المفهوم بحسب الخارج فالصورة الحاصلة من زيد
 باعتبار الادب يمكن يستعمل ان تتكرر في الخارج بل كلها هي زيد
 هذا جواب قد ارضى به المحققون ولكن يخدشه ما ذكره في اسباب

الخارج دون الذهن...
 ان الصورة الخارجية وان لم يكن اخذها من الصور الذهنية من حيث
 صورة خارجية ولكن يمكن اخذها من حيث هي مع قطع النظر عن
 تلك الحقيقة فان الطبيعة الحسنة لثباتها من حيث هي كذلك يمكن اخذها
 من تلك الصور الذهنية ولا شك ان الماخوذ منها من تلك الصور
 الخارجية وان لم يكن منها من حيث هي خارجية على كل وجه
 كل واحد من الصور الذهنية مع اخذ من ذهنيات احسن وارجح
 ولكن الماخوذ يكون من الطبيعة الحسنة لثباتها من حيث هي الاشياء
 منها مع قطع النظر عن الشخص الذي له الماخوذ منه هي الاشياء
 الخاصة من حيث انها مستقرات بالاشياء الذهنية لثباتها
 اتحاد الماخوذ منه وبقية الاشياء ليس صحيح هذا الاخذ
 الاتهام في صورها من حيث لا يكون موجبا لذلك الاخذ
 من كل وجه بل على بعض الوجوه وهذا الاخذ هو المعبر عنه بالنظرة
 وهذا غاية ما يمكن في صحيح رخص المصنف الجواب بل الجواب ان
 المراد تكثر المفهوم بحسب الخارج فالصورة الحاصلة من زيد
 باعتبار الادب يمكن يستعمل ان تتكرر في الخارج بل كلها هي زيد
 هذا جواب قد ارضى به المحققون ولكن يخدشه ما ذكره في اسباب

[illegible]

1000

فيكون لا ينفك عن الوجود فيكون لا ينفك عن الوجود فيكون لا ينفك عن الوجود
 فيكون لا ينفك عن الوجود فيكون لا ينفك عن الوجود فيكون لا ينفك عن الوجود
 فيكون لا ينفك عن الوجود فيكون لا ينفك عن الوجود فيكون لا ينفك عن الوجود
 فيكون لا ينفك عن الوجود فيكون لا ينفك عن الوجود فيكون لا ينفك عن الوجود

سالبين جبرييتين واثنتين وموجبة جبرية وموجبة جبرية وموجبة جبرية
 الى موجبة كلية مطلقة كلية مطلقة كلية مطلقة كلية مطلقة
 بالحيوان والحيوان فانه ليس كل حيوان جبري مع ان الاول خاص
 الثاني والجواب ان المستبرس في نسبة التصادق بين الكليات ان
 يكون احدهما او كلاهما لا ينفك عن الوجود وليس ان يكون احدهما او كلاهما
 كذا العكس والكل ان نقض كل شئ دفعه واعلم ان للنقض ثلثة
 معان الاول مبني الرفع فقط وهذا المعنى لا يكون لتناقض من
 النسب المتكررة ولا يكون لكل مفهوم نقض على نمسب التحقيق وهو
 ان السلب لا يضاف حقيقة الا الى الوجود والا ان يرفع من الرفع مع
 الرفع اصريحي والنقض فاما رفع ايضا رفع للرفع فمعنا وجبت
 التناقض من النسب المتكررة ويكون لكل شئ نقض والثاني ان
 من الرفع والسرفوع وجبت يكون التناقض من النسب المتكررة
 وهو ظاهر ويكون لكل شئ نقض فان السلب لا بد له من سلب
 وبما وراوه لا بد من سلب لمعنى انه لا بد له من صحة سلب السلب
 وقية ان السلب المطلق من غير اضافة الى الوجود او امر اخر غير
 ليس له سلب ولا يتعلق به سلب بناء على ان السلب لا يضاف
 حقيقة الا الى الوجود وكذا في سلب الماخوذ مع قيد عدم السلب

فيكون لا ينفك عن الوجود فيكون لا ينفك عن الوجود فيكون لا ينفك عن الوجود
 فيكون لا ينفك عن الوجود فيكون لا ينفك عن الوجود فيكون لا ينفك عن الوجود
 فيكون لا ينفك عن الوجود فيكون لا ينفك عن الوجود فيكون لا ينفك عن الوجود
 فيكون لا ينفك عن الوجود فيكون لا ينفك عن الوجود فيكون لا ينفك عن الوجود

فيكون لا ينفك عن الوجود فيكون لا ينفك عن الوجود فيكون لا ينفك عن الوجود
 فيكون لا ينفك عن الوجود فيكون لا ينفك عن الوجود فيكون لا ينفك عن الوجود
 فيكون لا ينفك عن الوجود فيكون لا ينفك عن الوجود فيكون لا ينفك عن الوجود
 فيكون لا ينفك عن الوجود فيكون لا ينفك عن الوجود فيكون لا ينفك عن الوجود

فيكون لا ينفك عن الوجود فيكون لا ينفك عن الوجود فيكون لا ينفك عن الوجود
 فيكون لا ينفك عن الوجود فيكون لا ينفك عن الوجود فيكون لا ينفك عن الوجود
 فيكون لا ينفك عن الوجود فيكون لا ينفك عن الوجود فيكون لا ينفك عن الوجود
 فيكون لا ينفك عن الوجود فيكون لا ينفك عن الوجود فيكون لا ينفك عن الوجود

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

التصادق يستلزم التفارق فبعد تسليمنا بما إذا كانت تلك المفهومات
وجودية كالأشياء والممكن وأما إذا كانت سلبية كالأشياء الباري و
اجتماع النقيضين فلا ميسر لذلك فيه إشارة إلى جوابين
على التحقيق الأول أن الرابط الأيجابي يستدعي وجود الموضوع
مطلقا سواء كان المحمول سلبيا أو ايجابيا وعليه نبين المصنف الجواب
الأول بأن قول القائل المتيقن بأن سالبته المحمول لا تستدعي وجود
الموضوع في حيز المنع بل الظاهر أن إشارة إليه بقوله فبعد تسليمنا لتحقيق
الثاني أن السلب لا ينافي يقظة الوجود وعلية نبين الجواب الثاني
بأن مطالب القائل أنما يتم لو كانت المفهومات وجودية فحينئذ يكون نقائصها
سلبية نيعقد منها السالبة المحمول أما إذا كانت سلبية كالأشياء الباري
ولا اجتماع النقيضين فلا يتم جواب القائل فإن نقائصها حينئذ
تكون وجودية كالشريك الباري واجتماع النقيضين ولا تكون سلبية
كلا لا شريك الباري ولا لا اجتماع النقيضين فإن سلب السلب
أنما يكون نقیضا لوجود السلب لا نقیضا لوجوده على التحقيق المذكور فلا ميسر
لذلك الجواب قول فان قلت ان التساوي هو التصادق لا تصادق
بين سلبين بسطيين بل بين وجوديهما وان كان في الوجود رابطا
فلا شريك الباري لا اجتماع النقيضين انما يتصور التساوي بينهما باعتبار

142

[illegible][illegible]

[illegible]

144

فانما لا يختص بالانسان بل يختص بالحيوان والجمادى
 انما يختص بالانسان بل يختص بالحيوان والجمادى
 انما يختص بالانسان بل يختص بالحيوان والجمادى
 انما يختص بالانسان بل يختص بالحيوان والجمادى

في هذا التحقيق والنظم في سلك الفكر الدقيق فلاحوا ان الاختصاص بالانسان
 بغير نقائص تلك المفهومات هذا قد عرفت ان لا يجوز ان لا يختص بالانسان
 التكلف بالانسان انفسه حقيقة وقد عرفت تحقيقه ونقيضه لا اعم والآخر
 مطلقا بالعكس فان انتفاء العام ملزم بانتفاء الخاص ولا عكس حقيقة
 لمعنى العموم فكلما تحقق نقيض العام تحقق نقيض الخاص فان تحقق المزموم يستلزم
 تحقق اللازم وليس كلما تحقق نقيض الخاص تحقق نقيض العام فليز
 كون نقيض الخاص محتمل من نقيض العام وهو المطلوب وشكك
 بان لا اجتماع النقيضين اعم من الانسان مع ان بين نقيضيهما تباينا
 اما وجه كون لا اجتماع النقيضين اعم من الانسان فظاهر كونهما على
 غير وجه التباين بين نقيضيهما فهو ان اجتماع النقيضين لا استحالة يستحيل
 صدق شئ عليه وصدقه على شئ فان الصدق يستلزم الوجود و
 يكمن جوازه باخذ القضية الحقيقية وتدريج لي في اوان التحرير
 جوهري في دفع كون القضية حقيقة ونقيضه تهمة مقدرة
 هي ان كل مفهوم في نفس الامر لا يخفى عن النقيضين واللازم ارتفاع
 تقييد فيها وهو استحيل بالضرورة فاجتماع النقيضين مفهوم
 من المفومات فهو في نفس الامر اما ان ليس بالانسان
 اول باطل بالضرورة والثاني اما ان يؤخذ على طريق السلب البسيط او العدم

١٣٥

نقيض لا اعم ولا اختصاص بالانسان بل اختصاص بالحيوان والجمادى
 فكلما تحقق نقيض العام تحقق نقيض الخاص فان تحقق المزموم يستلزم
 تحقق اللازم وليس كلما تحقق نقيض الخاص تحقق نقيض العام فليز
 كون نقيض الخاص محتمل من نقيض العام وهو المطلوب وشكك
 بان لا اجتماع النقيضين اعم من الانسان مع ان بين نقيضيهما تباينا
 اما وجه كون لا اجتماع النقيضين اعم من الانسان فظاهر كونهما على
 غير وجه التباين بين نقيضيهما فهو ان اجتماع النقيضين لا استحالة يستحيل
 صدق شئ عليه وصدقه على شئ فان الصدق يستلزم الوجود و
 يكمن جوازه باخذ القضية الحقيقية وتدريج لي في اوان التحرير
 جوهري في دفع كون القضية حقيقة ونقيضه تهمة مقدرة
 هي ان كل مفهوم في نفس الامر لا يخفى عن النقيضين واللازم ارتفاع
 تقييد فيها وهو استحيل بالضرورة فاجتماع النقيضين مفهوم
 من المفومات فهو في نفس الامر اما ان ليس بالانسان
 اول باطل بالضرورة والثاني اما ان يؤخذ على طريق السلب البسيط او العدم

الانسان والحيوان والجمادى
 الانسان والحيوان والجمادى
 الانسان والحيوان والجمادى
 الانسان والحيوان والجمادى

والثاني باطل فان ثبوت لصفة لشئ في نفس الامر يقتضي وجوده فيها
ضرورة اقتضار اتصاف الشئ بالشئ في طرف وجود الموصوف
فيه والاول يقتضي الى ان لا يثبت العموم بين تعريضهما فانه عبارة عن
التصادق ولو حسبه ثباتا من احد الطرفين الا ان يقال مرادهم
من اثبات العموم بين تعريضهما ثباته في الجملة ولا شك ان التعريض
يصدق بينهما الاتساق على طريق الفرض دون نفس الامر وهو حال
وايضاً الممكن العام عام من الممكن الخاص فكل لا يمكن عام لا يمكن
خاص وكل لا يمكن خاص امر او واجب متنع وكلها ممكن عام فكل
لا يمكن عام ممكن عام وقد قيل في الجواب يمنع بطلان النتيجة بناء على
تجويز صدق احد التعريضين على الآخر كاللا مفهوم والمفهوم فان الثاني
محمول على الاول ولا يناقضه فان هذا الحمل محل عرضي وحمل اللا مفهوم
على نفسه حمل ولى ويشترط في التناقض استحالة نحو الحمل كما سيأتي
في المتن اقول يلزم الضرب المستحيل وهو صدق التعريضين على شئ واحد
من جهة واحدة فكل واحد فان صدق الوصف الغواني على افراد
ضروري ومن افراد اللا يمكن العام بالصدق عليه مفهومه بالحمل العرضي
فكيف يحل عليه تعريضه اعني الممكن بهذا الحمل ولم يفرق القائل بين المفهوم والافراد
فان مفهوم اللا مفهوم يصدق عليه المفهوم بالضرورة في

[illegible]

[illegible]

وَأَمَّا فِي الثَّابِتِ الْكُلِّي فَبَيِّنُهُ بِقَوْلِهِ وَاللَّهُ لَا يُلْقِي فِي سُبُلِهَا ثَبَاتٌ
كُلِّيٌّ وَبَيْنَ نَقْضِهَا أَعْنَى الْإِنْسَانِ وَالنَّاطِقِ أَيْضًا ثَبَاتٌ كَلَامٌ وَقَدْ
يُتَحَقَّقُ فِي ضَمَنِ الْعَوْمِ مَعْرِضًا فِي الْأَوَّلِ كَالْأَبْيَضِ وَالْإِنْسَانِ
فِيهَا وَكَذَلِكَ بَيْنَ نَقْضِهَا أَعْنَى اللَّائِي أَيْضًا عَوْمٌ وَخُصُوصٌ
مِنْ دُونِهَا أَمَّا الثَّانِي فَبَيِّنُهُ بِقَوْلِهِ وَالْحَيَّ وَالْحَيَّوَانِ فِيهَا ثَبَاتٌ
وَبَيْنَ نَقْضِهَا أَعْنَى اللَّائِي وَالْحَيَّوَانِ عَوْمٌ وَخُصُوصٌ مِنْ جِهَةِ ضَمَنِ هَذِهِ الْأَوَّلِ
الْأَرْبَعَةُ تَصْرُحُ بِذِكْرِ الْعَيْنِينَ وَتَقْصِدُ بَيَانِ نَقْضِهَا الْفُهُو وَضَمَنِهَا
وَهِيَ سَوَالٌ وَجَوَابٌ عَلَى طَبَقِ مَا مَرَّ فَإِنْ تَمَاضَى الْمَقْبُولَاتُ ثَلَاثٌ
بَيْنَهَا ثَبَاتٌ كُلِّي لَعَدَمٍ وَجُودٍ وَبَيْنَ تِلْكَ الْمَقْبُولَاتِ الَّتِي هِيَ تَمَاضَى نَقْضِهَا
يُتَحَقَّقُ لِسَوَايَ كَالْأَشْيَاءِ وَاللَّهُ مُكِنٌّ أَيْضًا قَدْ يَتَحَقَّقُ بَيْنَ نَقْضِهَا
الْمَقْبُولَاتِ عَوْمٍ مُطْلَقًا كَأَجْمَاعِ النَّقْضِينَ وَالْإِنْسَانِ فِيهَا ثَبَاتٌ
كُلِّيٌّ وَبَيْنَ نَقْضِهَا أَعْنَى اللَّائِي أَيْضًا عَوْمٌ وَخُصُوصٌ مِنْ جِهَةِ ضَمَنِ هَذِهِ الْأَوَّلِ
فَمِنْ أَكْثَرِ مَا عَيَّنَ حَقِيقَةُ الْإِقْدَادِ الْمُرَادُ بِالْإِسْنَادِ الْأَشْخَاصِ وَدُونَ
مَا هُوَ لِصَلْحٍ عِنْدَ هَمٍّ أَعْنَى مَا يَكُونُ التَّقْيِيدُ وَالْقَيْدُ كَلَامًا وَاعْلَيْنِ فِيهِ
فَإِنْ الْكَلَامُ حَقِيقَةٌ لَا يَكُونُ تَامًا حَقِيقَةً بَلْ حَسْرَةٌ مِنْهَا ضَرُورَةٌ وَجُودٌ
لِقَيْدٍ وَالْقَيْدُ فِيهَا أَمَّا الْأَشْخَاصُ فَبِهِ عِبَارَةٌ عِنْدَ هَمٍّ عَلَى أَجْزَائِهِ
عَنِ الْمَاهِيَةِ الْمَعْرِضَةِ لِلتَّشْجِيسَاتِ وَالْعَارِضِ وَتَقْيِيدُهَا بِكَيْدِهَا

[illegible][illegible]

[illegible]

فقط كما قال بعض بل اتحاد المفهوم فان المفهوم في هذه الصورة امر واحد
فقط فالمفهوم في اتحاد من لفظ الطول والطويل ومحل الطول امر واحد
فقط هو الشيء المنقسم في جهة واحدة فقط وهو امر واحد فالتحذات
مفاهيمات هذه الثلاثة ومصاديقها في هذه المواد من حيث نفس
مفاهيماتها لا تتغير عنها اصلا نعم في بعض المواد قد يبقى احدهم هذه
المفاهيمات ويتغير الآخر كما في السواد الزائل عن جسم فتيوهم التباين
وليس كذلك بل لا يبقى محل السواد هناك فان محله المفهوم محله الحقيقة
هو السواد الجسم لا الجسم بنفسه وهو قد زال بزوال السواد ولا يكون
الاسود ايضا منه واما تخيل العقل لمحلية الجسم العارضة من السواد له فاشتباه
بسبب المقارنة الواقعة بينهما بقدر زوال هذه المفاهيمات وكثيرا ما
يعرض الغلط للعقل في هذه المتحدات متغايرة وبالعكس الاتية
ان القائل بالذات التجزى في الجهات تلك هو الجسم التعليم فيجب
متحداتهم اذا لاحظ العقل مقالات الاشياء اربع النافين الجسم التعليم
القائلين بالجسمية المذكورة في غرض تجزئ الجسم التعليم فيجب
التباين ثم اذا لاحظنا على اثبات الجسم التعليم يرجع الى الاتحاد
وهذا غاية المقال والجمال متناهي كلام ذلك القائل واما الثاني
اعني بان متساوي فلما اقول ان المذكور كله متوحيه محض فان تغاير المعاني

فقط كما قال بعض بل اتحاد المفهوم فان المفهوم في هذه الصورة امر واحد
فقط فالمفهوم في اتحاد من لفظ الطول والطويل ومحل الطول امر واحد
فقط هو الشيء المنقسم في جهة واحدة فقط وهو امر واحد فالتحذات
مفاهيمات هذه الثلاثة ومصاديقها في هذه المواد من حيث نفس
مفاهيماتها لا تتغير عنها اصلا نعم في بعض المواد قد يبقى احدهم هذه
المفاهيمات ويتغير الآخر كما في السواد الزائل عن جسم فتيوهم التباين
وليس كذلك بل لا يبقى محل السواد هناك فان محله المفهوم محله الحقيقة
هو السواد الجسم لا الجسم بنفسه وهو قد زال بزوال السواد ولا يكون
الاسود ايضا منه واما تخيل العقل لمحلية الجسم العارضة من السواد له فاشتباه
بسبب المقارنة الواقعة بينهما بقدر زوال هذه المفاهيمات وكثيرا ما
يعرض الغلط للعقل في هذه المتحدات متغايرة وبالعكس الاتية
ان القائل بالذات التجزى في الجهات تلك هو الجسم التعليم فيجب
متحداتهم اذا لاحظ العقل مقالات الاشياء اربع النافين الجسم التعليم
القائلين بالجسمية المذكورة في غرض تجزئ الجسم التعليم فيجب
التباين ثم اذا لاحظنا على اثبات الجسم التعليم يرجع الى الاتحاد
وهذا غاية المقال والجمال متناهي كلام ذلك القائل واما الثاني
اعني بان متساوي فلما اقول ان المذكور كله متوحيه محض فان تغاير المعاني

فقط كما قال بعض بل اتحاد المفهوم فان المفهوم في هذه الصورة امر واحد
فقط فالمفهوم في اتحاد من لفظ الطول والطويل ومحل الطول امر واحد
فقط هو الشيء المنقسم في جهة واحدة فقط وهو امر واحد فالتحذات
مفاهيمات هذه الثلاثة ومصاديقها في هذه المواد من حيث نفس
مفاهيماتها لا تتغير عنها اصلا نعم في بعض المواد قد يبقى احدهم هذه
المفاهيمات ويتغير الآخر كما في السواد الزائل عن جسم فتيوهم التباين
وليس كذلك بل لا يبقى محل السواد هناك فان محله المفهوم محله الحقيقة
هو السواد الجسم لا الجسم بنفسه وهو قد زال بزوال السواد ولا يكون
الاسود ايضا منه واما تخيل العقل لمحلية الجسم العارضة من السواد له فاشتباه
بسبب المقارنة الواقعة بينهما بقدر زوال هذه المفاهيمات وكثيرا ما
يعرض الغلط للعقل في هذه المتحدات متغايرة وبالعكس الاتية
ان القائل بالذات التجزى في الجهات تلك هو الجسم التعليم فيجب
متحداتهم اذا لاحظ العقل مقالات الاشياء اربع النافين الجسم التعليم
القائلين بالجسمية المذكورة في غرض تجزئ الجسم التعليم فيجب
التباين ثم اذا لاحظنا على اثبات الجسم التعليم يرجع الى الاتحاد
وهذا غاية المقال والجمال متناهي كلام ذلك القائل واما الثاني
اعني بان متساوي فلما اقول ان المذكور كله متوحيه محض فان تغاير المعاني

فقط كما قال بعض بل اتحاد المفهوم فان المفهوم في هذه الصورة امر واحد
فقط فالمفهوم في اتحاد من لفظ الطول والطويل ومحل الطول امر واحد
فقط هو الشيء المنقسم في جهة واحدة فقط وهو امر واحد فالتحذات
مفاهيمات هذه الثلاثة ومصاديقها في هذه المواد من حيث نفس
مفاهيماتها لا تتغير عنها اصلا نعم في بعض المواد قد يبقى احدهم هذه
المفاهيمات ويتغير الآخر كما في السواد الزائل عن جسم فتيوهم التباين
وليس كذلك بل لا يبقى محل السواد هناك فان محله المفهوم محله الحقيقة
هو السواد الجسم لا الجسم بنفسه وهو قد زال بزوال السواد ولا يكون
الاسود ايضا منه واما تخيل العقل لمحلية الجسم العارضة من السواد له فاشتباه
بسبب المقارنة الواقعة بينهما بقدر زوال هذه المفاهيمات وكثيرا ما
يعرض الغلط للعقل في هذه المتحدات متغايرة وبالعكس الاتية
ان القائل بالذات التجزى في الجهات تلك هو الجسم التعليم فيجب
متحداتهم اذا لاحظ العقل مقالات الاشياء اربع النافين الجسم التعليم
القائلين بالجسمية المذكورة في غرض تجزئ الجسم التعليم فيجب
التباين ثم اذا لاحظنا على اثبات الجسم التعليم يرجع الى الاتحاد
وهذا غاية المقال والجمال متناهي كلام ذلك القائل واما الثاني
اعني بان متساوي فلما اقول ان المذكور كله متوحيه محض فان تغاير المعاني

الملك العبد
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وجلاله
وآياته وبرهانه
والله اعلم بالصواب

[illegible][illegible]

في المصدق ايضا فان الحرارة حارة بمعنى محرقة والار خارق غير الحرارة
 وان الضوء مضى يعني ان ثبت له الاضائة وهي غير الضوء فلما يتحد
 العرض والعرض فالاولى في وجه لتمسك باقلنا في الخط والالتصاف
 الوجود وجوابه ما مر ثم اقول ان التمسك بالثبوت من الاطلاق وجوبه
 والخط يتجرب في كل كلى فلما يجبر على اسوداد يجبر على الاسوداد
 وكذلك في الجسم كما يشهد به الضرورة فالقول بتخصيص تجبر وفي
 اسوداد الاطلاق في الاسوداد والخط في المحل الذي هو جسم قول
 لا يميل اليه العقل سليم فائق هذا التحقيق لتلك الاستحالة في غير هذا
 لتطبيق النظر مع نظائره المذكورة في شرح في تلك النظر
 الفكر ولذا اهم ان النسوة اربع والمكسرة اربع وجه الاستشهاد
 ان الاربع عرضي والذراع عرضي فان اسوداد المقدار المخصوص اذا
 قد اتحد كل واحد منهما في المثال مع المحل فثبت اتحاد الكل اقول هذا
 في غاية لضعف فان الاربع محمول على النسوة عرضي لها استحدسها بالعرض
 فليس لثبات اتحادها بالذات مع كل فضلا عن اتحاد المضموم والما للذراع
 بالمعنى المذكور فليس محمولا على الماء بل انما المحمول ذو ذراع عرضي فثبت ان
 ذو على ان المحل لا يقتضي اتحاد الذات فضلا عن اتحاد المضموم فمفكر
 ومن ثم قال ان المشتق لا يدل على النسبة ولا على الموصوف كما علمنا

في المصدق ايضا فان الحرارة حارة بمعنى محرقة والار خارق غير الحرارة
 وان الضوء مضى يعني ان ثبت له الاضائة وهي غير الضوء فلما يتحد
 العرض والعرض فالاولى في وجه لتمسك باقلنا في الخط والالتصاف
 الوجود وجوابه ما مر ثم اقول ان التمسك بالثبوت من الاطلاق وجوبه
 والخط يتجرب في كل كلى فلما يجبر على اسوداد يجبر على الاسوداد
 وكذلك في الجسم كما يشهد به الضرورة فالقول بتخصيص تجبر وفي
 اسوداد الاطلاق في الاسوداد والخط في المحل الذي هو جسم قول
 لا يميل اليه العقل سليم فائق هذا التحقيق لتلك الاستحالة في غير هذا
 لتطبيق النظر مع نظائره المذكورة في شرح في تلك النظر
 الفكر ولذا اهم ان النسوة اربع والمكسرة اربع وجه الاستشهاد
 ان الاربع عرضي والذراع عرضي فان اسوداد المقدار المخصوص اذا
 قد اتحد كل واحد منهما في المثال مع المحل فثبت اتحاد الكل اقول هذا
 في غاية لضعف فان الاربع محمول على النسوة عرضي لها استحدسها بالعرض
 فليس لثبات اتحادها بالذات مع كل فضلا عن اتحاد المضموم والما للذراع
 بالمعنى المذكور فليس محمولا على الماء بل انما المحمول ذو ذراع عرضي فثبت ان
 ذو على ان المحل لا يقتضي اتحاد الذات فضلا عن اتحاد المضموم فمفكر
 ومن ثم قال ان المشتق لا يدل على النسبة ولا على الموصوف كما علمنا

١٢٢

في المصدق ايضا فان الحرارة حارة بمعنى محرقة والار خارق غير الحرارة
 وان الضوء مضى يعني ان ثبت له الاضائة وهي غير الضوء فلما يتحد
 العرض والعرض فالاولى في وجه لتمسك باقلنا في الخط والالتصاف
 الوجود وجوابه ما مر ثم اقول ان التمسك بالثبوت من الاطلاق وجوبه
 والخط يتجرب في كل كلى فلما يجبر على اسوداد يجبر على الاسوداد
 وكذلك في الجسم كما يشهد به الضرورة فالقول بتخصيص تجبر وفي
 اسوداد الاطلاق في الاسوداد والخط في المحل الذي هو جسم قول
 لا يميل اليه العقل سليم فائق هذا التحقيق لتلك الاستحالة في غير هذا
 لتطبيق النظر مع نظائره المذكورة في شرح في تلك النظر
 الفكر ولذا اهم ان النسوة اربع والمكسرة اربع وجه الاستشهاد
 ان الاربع عرضي والذراع عرضي فان اسوداد المقدار المخصوص اذا
 قد اتحد كل واحد منهما في المثال مع المحل فثبت اتحاد الكل اقول هذا
 في غاية لضعف فان الاربع محمول على النسوة عرضي لها استحدسها بالعرض
 فليس لثبات اتحادها بالذات مع كل فضلا عن اتحاد المضموم والما للذراع
 بالمعنى المذكور فليس محمولا على الماء بل انما المحمول ذو ذراع عرضي فثبت ان
 ذو على ان المحل لا يقتضي اتحاد الذات فضلا عن اتحاد المضموم فمفكر
 ومن ثم قال ان المشتق لا يدل على النسبة ولا على الموصوف كما علمنا

[illegible][illegible]

[illegible]

لا على طريق التوقيف انما هو على طريق التوقيف من حيث هو لا على طريق التوقيف من حيث هو لا على طريق التوقيف من حيث هو

ايضا كذا لكون واحد من صفات الاجمال والتفصيل يكون عارضا لشيء
 من حيث هي هي تابعا للاتفات الذي هو من صفة الملتفت وانما
 يطلب بالسؤال عن الماهية المختصة نفسها من حيث هي فلا يقع في اجزاء
 الماهية كذا كذا لا اعتبار بالتفصيل والاجمال نعم يقع كل واحد منهما في الوجود
 ومورد التفتتها وبيانها على وجه الاستدلال ان هذا التام كما هو ان انظر
 بالنسبة الى الانسان كذا وكل شخص في نفسه ولا يكون كشيء الانسانية
 الى يد وعمر ومثلا ولا يصح ان يكون كشيء الانسانية الى يد وعمر ومثلا
 الا على طريق النوعية والنوع صحيح في جواب ما يكون نوعا بالقياس اليه
 وسيتا فيه اقول مبنيا على قولي في بيان النوع كالانسان اذا
 اخذ مع قيد عرضي له كالسواد او البياض بان يكون التقيد والقيد
 كلاهما خارجين عن طريق الشخص كالانسان الاسود او الابيض مثلا
 فلا شك انه كلي بالنسبة الى افراد كزيد وعمر ومثلا فلا بد ان يكون
 كليا ولا يكون عرضا عاما او خاصة ضرورة كون التقيد والقيد كليهما
 خارجين منه ولا يكون فصلا او حبا وهو ظاهر كما لا يخفى على المناظرين
 فلا بد من ان يكون نوعا بالنسبة الى تلك الانسب او ضرورة اختصاص كلي
 بالنسبة والنوعية ايضا باطلية فانها تنفذي الى الاستدلال فان النوع
 الى الافراد والذاتيات لا تشمل في هذا الكلي من هذه الجهة فليحل في

الذاتيات من حيث هي هي تابعا للاتفات الذي هو من صفة الملتفت وانما يطلب بالسؤال عن الماهية المختصة نفسها من حيث هي فلا يقع في اجزاء الماهية كذا كذا لا اعتبار بالتفصيل والاجمال نعم يقع كل واحد منهما في الوجود ومورد التفتتها وبيانها على وجه الاستدلال ان هذا التام كما هو ان انظر بالنسبة الى الانسان كذا وكل شخص في نفسه ولا يكون كشيء الانسانية الى يد وعمر ومثلا ولا يصح ان يكون كشيء الانسانية الى يد وعمر ومثلا الا على طريق النوعية والنوع صحيح في جواب ما يكون نوعا بالقياس اليه وسيتا فيه اقول مبنيا على قولي في بيان النوع كالانسان اذا اخذ مع قيد عرضي له كالسواد او البياض بان يكون التقيد والقيد كلاهما خارجين عن طريق الشخص كالانسان الاسود او الابيض مثلا فلا شك انه كلي بالنسبة الى افراد كزيد وعمر ومثلا فلا بد ان يكون كليا ولا يكون عرضا عاما او خاصة ضرورة كون التقيد والقيد كليهما خارجين منه ولا يكون فصلا او حبا وهو ظاهر كما لا يخفى على المناظرين فلا بد من ان يكون نوعا بالنسبة الى تلك الانسب او ضرورة اختصاص كلي بالنسبة والنوعية ايضا باطلية فانها تنفذي الى الاستدلال فان النوع الى الافراد والذاتيات لا تشمل في هذا الكلي من هذه الجهة فليحل في

كون زيد انسانا نفسا او اسو و محتاجا الى علة لاحتياج لتقييد والتقييد
 فحينئذ يطل انحصار الكل في خمسة وقد قسم به كما ذكره وتنفق عن هذا الاسك
 بان الانسان الماخوذ مع السواد والبياض مثلا نوع بحسب نفس ذات
 من حيث هي هي خمسة معلل بعلته بالقياس الى سراده واما بالنسبة
 الى القديم الخارج الى الماخوذ مسبقا على الطريق الذي ذكره فهو ليس بنوع بل
 خارجي لازم او خارجي معلل بعلته مستانعة او غير مستانعة فان خروج
 الدخول في النوع المذكور باعتبارين ولا مشاحة فيه وهذا كما يقال ان
 خارج عن الطبيعة مع انه لم يزد في شخص شئ تحسب على الطبيعة بالذات على
 مذنب تحقيق وشر فيه ان الخروج عبارة عن عدم الدخول والبيئة
 لانك ان الانسان الماخوذ مع هذه اعمه ليس داخل في حقيقة زيد وعمر
 بكر فان ملاحظة الذاتيات واخله في ملاحظة الذات من حيث هي
 على سبيل التفصيل واما خارج البتة واما سلب البيئة فظاهر فاذا
 لم يكن الاثنان الخروج فيخصر به الكل في الخاصة او ليس من العام فمال
 وعن تمام المشترك ان جميع بين امور فيجاء بالنوع ان كانت متفقة
 الحقيقة وذلك لان النوع تام الماهية المشتركة بين سراده و
 الجنس ان كانت مختلفة لما ذكر في الاول ومنه ما يقتضيه عد
 امكان جنسين في مرتبة واحدة لما هيته واحدة ذلك لان الجنس

فيكون الانسان نفسا او اسو و محتاجا الى علة لاحتياج لتقييد والتقييد
 فحينئذ يطل انحصار الكل في خمسة وقد قسم به كما ذكره وتنفق عن هذا الاسك
 بان الانسان الماخوذ مع السواد والبياض مثلا نوع بحسب نفس ذات
 من حيث هي هي خمسة معلل بعلته بالقياس الى سراده واما بالنسبة
 الى القديم الخارج الى الماخوذ مسبقا على الطريق الذي ذكره فهو ليس بنوع بل
 خارجي لازم او خارجي معلل بعلته مستانعة او غير مستانعة فان خروج
 الدخول في النوع المذكور باعتبارين ولا مشاحة فيه وهذا كما يقال ان
 خارج عن الطبيعة مع انه لم يزد في شخص شئ تحسب على الطبيعة بالذات على
 مذنب تحقيق وشر فيه ان الخروج عبارة عن عدم الدخول والبيئة
 لانك ان الانسان الماخوذ مع هذه اعمه ليس داخل في حقيقة زيد وعمر
 بكر فان ملاحظة الذاتيات واخله في ملاحظة الذات من حيث هي
 على سبيل التفصيل واما خارج البتة واما سلب البيئة فظاهر فاذا
 لم يكن الاثنان الخروج فيخصر به الكل في الخاصة او ليس من العام فمال
 وعن تمام المشترك ان جميع بين امور فيجاء بالنوع ان كانت متفقة
 الحقيقة وذلك لان النوع تام الماهية المشتركة بين سراده و
 الجنس ان كانت مختلفة لما ذكر في الاول ومنه ما يقتضيه عد
 امكان جنسين في مرتبة واحدة لما هيته واحدة ذلك لان الجنس

فصل في بيان جنس الجنان
 وبيان ما هو الجنس في علم المنطق
 وبيان ما هو الجنس في علم النفس
 وبيان ما هو الجنس في علم الطب
 وبيان ما هو الجنس في علم الفقه
 وبيان ما هو الجنس في علم السياسة
 وبيان ما هو الجنس في علم التاريخ
 وبيان ما هو الجنس في علم الجغرافيا
 وبيان ما هو الجنس في علم الفلك
 وبيان ما هو الجنس في علم الفيزياء
 وبيان ما هو الجنس في علم الكيمياء
 وبيان ما هو الجنس في علم النبات
 وبيان ما هو الجنس في علم الحيوان
 وبيان ما هو الجنس في علم الإنسان

الجنس يقع في جوابا هو أو ليس من امور مختلفة وحينئذ يكون ما هو طالبا
 انما هو الحقيقة المشتركة فان كان الواقع في جوابا أحد الجنسين فقط فيستلزم
 بطلان جنسية الآخر وهو خلاف المفروض أو كلاهما فيستلزم كونها جنسا
 واحدا وهو ايضا خلاف المفروض ^{أو كلاهما} فيستلزم نيلية بانه لو كان سبعة
 واحد جنسان لم يتم الاستغناء عن اللذان فان أحد الجنسين اذا اقترن
 بفصله القريب ^{من جنس} حصلت المباشرة النوعية ويكون الجنس الآخر لغوا في
 التقويم ^{الاستغناء عن الجنس الذي هو الذات} أقول في كل الكوجمين نحو جنسا واذي جو زان يكون ما بهيته واحدة
 لها جنسان كل جنس منها بالنظر الى نوع معين ولا يكون جنسا بالنظر الى
 نوع آخر كما اذا كانت ضائقة عقول مثلا لكل واحد منها جنسان
 كل جنس منها يكون مشتركا بين اثنين فقط ولا يوجد بين اثنين آخرين
 وكذلك يكون لكل واحد من تلك الانواع العقلية مثلا فصلا من
 مرتبة واحدة ^{كالتقريب} فيسبغ كل واحد منها بالجنس القريب ويكون جنس
 واحد من تلك الانواع جنسا قريبا من فصلان كذلك يحصل لكل
 واحد من تلك الانواع من اربعة اجزاء عقلية وهذا الاحتمال وان
 لم يكن متوافقا لما تقر في مدارك القوم لكن لم يطله البسمان بل يقع
 في حيزه ^{لأنه لا يمكن} اجزاء وهو يعني بطلان البرهان المذكورة على المطلوب الذي
 ذكره لمصنف الا ان يقال ان الجنس القريب اقترن بفصله القريب

فصل في بيان جنس الجنان
 وبيان ما هو الجنس في علم المنطق
 وبيان ما هو الجنس في علم النفس
 وبيان ما هو الجنس في علم الطب
 وبيان ما هو الجنس في علم الفقه
 وبيان ما هو الجنس في علم السياسة
 وبيان ما هو الجنس في علم التاريخ
 وبيان ما هو الجنس في علم الجغرافيا
 وبيان ما هو الجنس في علم الفلك
 وبيان ما هو الجنس في علم الفيزياء
 وبيان ما هو الجنس في علم الكيمياء
 وبيان ما هو الجنس في علم النبات
 وبيان ما هو الجنس في علم الحيوان
 وبيان ما هو الجنس في علم الإنسان

[illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

في هذا المقام فان تقدم الانسان على غيره من المخلوقات فيكون له رتبة في المراتب
 وفي مرتبة اخرى وتغايرها ومرتبة الاطلاق جامعة لمرتبتين فهي مرتبة كمال
 ومقام كمال كما سيأتي في كتابه المسمى بـ **المرتبة** واما مرتبة التميز فهي مرتبة
 التغاير وفيها تحقق التميز في كل صفة من الصفات فان المعلوم من
 للعللة بالضرورة والتجزؤ كل ذلك في هذه المرتبة لا شائبة
 المحل وهذه مرتبة المادة ففائدة المرتبة تتقدم الحيوان على وجود
 الانسان ثم بانضاف الفصل الى صيرورة هذا التقدم في هذه المرتبة
 على نوعين تقدم وجود الحيوان على وجود الانسان وهو تقدم في
 وتقدم نفس الحيوان على نفس الانسان وهو تقدم في المراتب
 الخمس المشهورة بل يتقدم من سبعة واما الخمس من حيث هو خمس فهو
 من التقدم بالطلع والذات والتجريد والمادة فلا يكون له قبل
 قبل النوع وان كانت قبلية لا بالزمان فالنفس بهذا التحقيق فانه
 في كثير من المقام فان اللون مثلا اذا خطر زكي بالمال اى لا خطاه بال
 فلا يقسم يحصل شئ متفرد بالفعل لا يحصل المادة من الصورة ولا
 يحصل النوع منها فان الاول وجود العلوية المتقدمة والثاني وجود
 المركب واللون الماخوذ بامرئ بهما بل يطلب في معنى اللون زيادة
 يتفرد بالفعل لانه امر بهم فاذا حصلت فيه زيادة مطلوبة يتفرد بالفعل
 ويرفع الابهام منه واما طبيعة النوع فلا يسب طلب في الحصول معنا

١٥٨

[illegible]

هذا هو النسخة التي هي في الأصل
 من كتابي في المنطق واللاهوت
 الذي كتبت في سنة ١٢٠٠
 في مدينة بغداد
 في شهر ربيع الثاني
 في سنة ١٢٠٠
 في شهر ربيع الثاني
 في سنة ١٢٠٠

هذا هو النسخة التي هي في الأصل
 من كتابي في المنطق واللاهوت
 الذي كتبت في سنة ١٢٠٠
 في مدينة بغداد
 في شهر ربيع الثاني
 في سنة ١٢٠٠
 في شهر ربيع الثاني
 في سنة ١٢٠٠

هذا هو النسخة التي هي في الأصل
 من كتابي في المنطق واللاهوت
 الذي كتبت في سنة ١٢٠٠
 في مدينة بغداد
 في شهر ربيع الثاني
 في سنة ١٢٠٠
 في شهر ربيع الثاني
 في سنة ١٢٠٠

هذا هو النسخة التي هي في الأصل
 من كتابي في المنطق واللاهوت
 الذي كتبت في سنة ١٢٠٠
 في مدينة بغداد
 في شهر ربيع الثاني
 في سنة ١٢٠٠
 في شهر ربيع الثاني
 في سنة ١٢٠٠

هذا هو النسخة التي هي في الأصل
 من كتابي في المنطق واللاهوت
 الذي كتبت في سنة ١٢٠٠
 في مدينة بغداد
 في شهر ربيع الثاني
 في سنة ١٢٠٠
 في شهر ربيع الثاني
 في سنة ١٢٠٠

فصل في تصنيف كتابي في النجاة والنجاة في الدنيا والآخرة
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده
والله اعلم بالصواب

اما ان كيون تاوا غلین فی صفت التوہید و انوار اولی الامر علیہ السلام

بالضرورة فانها جزآن والحكمة حقيقة ما يكون وانما في قوام الكل و
على الاول فاما ان يكون حقيقة النوع موجودة في الخارج مع الحقائق

اولا الثاني باطل فانه من البطلان وجوه الكل بدو ان يحسنه على الاول
فاما ان يكون تلك الاجزاء في الخارج متحدة بالذات اولاً الاول

باطل فانه ان لا فاحش ان يصير ذات واحدة واما احسنه في فاتها اما ان يكون
بأنسلا بالذات فيلزم من تنفي الجبر ونفي الكل عنى النوع وقد مرهض وجود

لا يقبله لعقل سليم على ذلك كذا ما أن تكون متحدة الوجودا ولا الاول بالكل

فان الوجود واحد لا يتعدد لمجملين اذ الوجود لمطلق لا كلام فيه
فان الكل مشترك فيه كيف وقد قال شيخ الرئيس ان الاثنين لا يجدا

فی الوجود و لبطلا نہ بیان قسری غیر نفس احمد ذکرناہ فی بعض
احوالی خارج الیہ علی التماسی^۱ یكون ذات غیب لفصل موجود

فی الخارج بوجودین فاما ان کیون کل منہما منفصلان عن الآخر
اولا علی الاول یشترک علی کل واحد من الاجزاء المحمودة علی الی

یثبت الانضمام و هو المطلوب فان قلت تنافرا لوجودیستلزم عدم حمل

و بعد از این هم در تمام این ممالک

[illegible]

[illegible]

41
 بوجه لان سنا كره على التناير والخط ونحو المرتبة مما تفرقه لما قد اورد
 سبب كل فعل في هذه المرتبة وجب وجود منوطه بحسن العمل والجزء المادى
 اذا لاحظنا ذلك يكون حسن مبهما شاملا للماهيات المختلفة لكان ياتى للعقل
 بغيره الملاحظة بالسهولة بل يتعسر عليه لانه كان يحصل معنى الحسن في
 المركب واما البسيط فمتفرع العقل من في اتم منه مبهما متفنا ولا للماهيات
 المختلفة في كل علم بالسهولة وجود الحسن في التسمو له للمناهات وتفرع
 من نفس الذات من حيث هي فان ما يراها شانه انما يكون ذاتيا وجبا
 ولكن اخذ هذا المعنى البسيط من حيث يتعين ويدخل في ذواته ولا البسيط
 يكون محلا محتاجا لصورته حتى يتعين كونه مادة امر متعسر واقع في التفرع

[illegible]

ان جو مسئلہ پیش کیا وہ اس قدر مشکل ہے کہ ان کو حل کرنے کے لئے ایک خاص قسم کی تعلیم کی ضرورت ہے۔ ان کو حل کرنے کے لئے ایک خاص قسم کی تعلیم کی ضرورت ہے۔ ان کو حل کرنے کے لئے ایک خاص قسم کی تعلیم کی ضرورت ہے۔

والوجود والجنس باعتبار العجز عن العلم بالشيء على كونه موجوداً على
المعلوم بما هو كذلك من ذاته إما على أن الجنس لا يتصور إلا في الذات أو من حيث
داخله في نفس قوام الكل ومن حيث كونه وجوداً لكل فرد في كل فرد
الأول لها تقدم بالذات ما وراء التقديرات المشهورة وفي الثانية
لها تقدم بالطبع وانما تحقيق ان جبراً انما هو في الحقيقة خصوصية علمية
بمعنى انه شريك للصفة الجنس باعتبار بعض الملاحظات اعني في مرتبة
بشرط لا شيء وانما يحصل نوعيته فقط في مرتبة الاشياء بشرط شي ومن
هنا سمعهم يقولون ان الجنس مأخوذ من المادة والفصل مأخوذ
من الصورية وذلك لانه يقع قيد التميز واعتبار الطبيعة من حيث
والرابع قالوا ان الكلي جنس للخسيسة انما اورد بلفظ قالوا فان جنسية
في الحقائق المتأصلة لهم تعين بعينه فالتحقيق الاصطلاحي اثباته
غير جدا نعم بناءً على القول بهنا على قولهم فقط فهو اعم واخص
من الجنس الاول فلان جنس الشيء اعم منه بالضرورة واما الثاني فلان
فرد الشيء يكون خاص منه البته فحينئذ يلزم اجتماع المتنافيين وحله
ان كلية الجنس باعتبار الذات من جهة ان الكلي جنس ليس
ثابته له بالنظر الى الذات وجنسية الكلي باعتبار العرض
معلوم ان جنس ليس عيناً له ولا جزءاً منه ولا لازم صدق جنس على الخاصة

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

فان كان الكمال في ذاته لا يتوقف على غيره...
 والنوع وحده بما كان...
 ان يفسر لايته انه...

فان كان الكمال في ذاته لا يتوقف على غيره...
 والنوع وحده بما كان...
 ان يفسر لايته انه...
 فلهذا لم يرد صدق المتشابهين على امر واحد من جهة واحدة...
 اقول ان الكلي كما يحل على الجنس بالنظر الى ذاته كذا لا يحل على الجنس بالنظر
 الى عروضه فان الكلي كما يعرض بكونه من الكليات المتكررة بالنوع كذا لا
 يعرض للكليات الخمس اقياس مع قطع النظر عن كونه من الكليات المتكررة بالنوع...
 من جهة العروض فالاولى في محل ان يقال بتغاير الجهات لا يمنع التماس في
 ومن هنا تبين جواب ما قيل ان الكل واحد من نفسه فهو عيب...
 فان الفرق بين الطبيعة والفرس سوار كانت ذاتية او عرضية ظاهرة او غير ظاهرة...
 هي تستلزم السلب وسلب الشيء عن نفسه محال وجواب بان استحالة...
 الشيء عن نفسه بالنظر الى الذات وامكانه بالنظر الى العروض ومعناه انما اذا نظرنا
 الى ذات الشيء من حيث هو يكون سلبها عنها من تلك الجهة محال...
 على طريق نفى محل الاول واذا نظرنا الى عروضها كما فيكون سلبها
 من حيث التخصيص واجبا على ذلك الطريق نعم يلزم كون حقيقة الشيء عنها
 له وخارجا عنه فان الكلي بالنظر الى ذاته يكون عينا له والنظر
 عروض حصة لها عارضا له وخارجا عنه لكن لما كان باعتبارين فلا محذور فيه

فان كان الكمال في ذاته لا يتوقف على غيره...
 والنوع وحده بما كان...
 ان يفسر لايته انه...

فان قلت لا تصور انهم لا تصور في الاصل فقلت الثانية فان
 اختلاف المحمول لا يتصور التناقض ولا شك ان المحمول في
 ليس الا الطبيعية من حيث هي او المحمول باكمل العرضي والتميز بينهما في الحقيقة فقلت لانه
 مجال لتوهم التناقض فلم يبق توجيه السؤال والجواب اما الاول فليس كما لم يطلب لانه
 واما الثاني فقلت بناء على الاول قلت ان الاحكام الثابتة لا فراو ثابتة فقلت لانه
 حيث هي واذ قد ثبت لخصته انه خارج عن الطبيعة من حيث هي وسلوها عنها
 على طرية نفى اكل الاولى ونحو ذلك ثبت هذه الاحكام الطبيعية من حيث هي
 مع انها عين لها من هذه الجهة وعبر سوية عنها في توهم التناقض فاجاب عن هذا
 بحيثين ومن هنا قيل ان في مرتبة مطلق الشيء اقسام اربعة هي التقييد والتفصيل
 لكن ليس بانها باصنافها من غير اعتبار في ذاتها ومن ثمة قيل لولا
 الاعتبار ان لم يخلط الحكم بانها اكثر من اقسامها كما لم يطلب لمن يتبعها
 الخامس ان كان هو من اقسامه فليس هو من اقسامه لانها من اقسامه
 الشخص بالصفة ووجه التخصيص ولذا قيل انها تتحدان بالذات او بالعرض
 الكلام منها في الوجود والخاص فان الوجود المطلق لا يتكلم عن اقسامه
 الواقع في هذه اصناف الما يتبعه الحسرة وفيه فكيف مقولته على كثيرين فان
 الشخص اب عينا ولا فكيف يكون مقوما للجنس في الوجود فان اقسامه
 الا يقوم الوجود في هذه ان عدمه لا يتصور عدمه اكل وليس المراد بانها تقوم
 في ذاتها

فان قلت لا تصور انهم لا تصور في الاصل فقلت الثانية فان
 اختلاف المحمول لا يتصور التناقض ولا شك ان المحمول في
 ليس الا الطبيعية من حيث هي او المحمول باكمل العرضي والتميز بينهما في الحقيقة فقلت لانه
 مجال لتوهم التناقض فلم يبق توجيه السؤال والجواب اما الاول فليس كما لم يطلب لانه
 واما الثاني فقلت بناء على الاول قلت ان الاحكام الثابتة لا فراو ثابتة فقلت لانه
 حيث هي واذ قد ثبت لخصته انه خارج عن الطبيعة من حيث هي وسلوها عنها
 على طرية نفى اكل الاولى ونحو ذلك ثبت هذه الاحكام الطبيعية من حيث هي
 مع انها عين لها من هذه الجهة وعبر سوية عنها في توهم التناقض فاجاب عن هذا
 بحيثين ومن هنا قيل ان في مرتبة مطلق الشيء اقسام اربعة هي التقييد والتفصيل
 لكن ليس بانها باصنافها من غير اعتبار في ذاتها ومن ثمة قيل لولا
 الاعتبار ان لم يخلط الحكم بانها اكثر من اقسامها كما لم يطلب لمن يتبعها
 الخامس ان كان هو من اقسامه فليس هو من اقسامه لانها من اقسامه
 الشخص بالصفة ووجه التخصيص ولذا قيل انها تتحدان بالذات او بالعرض
 الكلام منها في الوجود والخاص فان الوجود المطلق لا يتكلم عن اقسامه
 الواقع في هذه اصناف الما يتبعه الحسرة وفيه فكيف مقولته على كثيرين فان
 الشخص اب عينا ولا فكيف يكون مقوما للجنس في الوجود فان اقسامه
 الا يقوم الوجود في هذه ان عدمه لا يتصور عدمه اكل وليس المراد بانها تقوم
 في ذاتها

١٦٥

فان قلت لا تصور انهم لا تصور في الاصل فقلت الثانية فان
 اختلاف المحمول لا يتصور التناقض ولا شك ان المحمول في
 ليس الا الطبيعية من حيث هي او المحمول باكمل العرضي والتميز بينهما في الحقيقة فقلت لانه
 مجال لتوهم التناقض فلم يبق توجيه السؤال والجواب اما الاول فليس كما لم يطلب لانه
 واما الثاني فقلت بناء على الاول قلت ان الاحكام الثابتة لا فراو ثابتة فقلت لانه
 حيث هي واذ قد ثبت لخصته انه خارج عن الطبيعة من حيث هي وسلوها عنها
 على طرية نفى اكل الاولى ونحو ذلك ثبت هذه الاحكام الطبيعية من حيث هي
 مع انها عين لها من هذه الجهة وعبر سوية عنها في توهم التناقض فاجاب عن هذا
 بحيثين ومن هنا قيل ان في مرتبة مطلق الشيء اقسام اربعة هي التقييد والتفصيل
 لكن ليس بانها باصنافها من غير اعتبار في ذاتها ومن ثمة قيل لولا
 الاعتبار ان لم يخلط الحكم بانها اكثر من اقسامها كما لم يطلب لمن يتبعها
 الخامس ان كان هو من اقسامه فليس هو من اقسامه لانها من اقسامه
 الشخص بالصفة ووجه التخصيص ولذا قيل انها تتحدان بالذات او بالعرض
 الكلام منها في الوجود والخاص فان الوجود المطلق لا يتكلم عن اقسامه
 الواقع في هذه اصناف الما يتبعه الحسرة وفيه فكيف مقولته على كثيرين فان
 الشخص اب عينا ولا فكيف يكون مقوما للجنس في الوجود فان اقسامه
 الا يقوم الوجود في هذه ان عدمه لا يتصور عدمه اكل وليس المراد بانها تقوم
 في ذاتها

الا بغيرية واما الاعتراض في فاضلها
 اهل المذاهب في مذهب الكيفية في حجب قوت النظر كما ذكرنا فاضلها
 كل موجود مخصص بالتشخيص الكيفية في حجب انحاء فان الواجب تعالى
 ليس كذلك فان تشخيصه عينه تعالى وول المراد ان كل شيء مخصص
 بتفريقه المقام في ذلك دليل المقيد والاشارة فان المعروض حقيقة
 خروج العارض عنه فالمعروض من حجب ذاته لا يشترط اشتراك بالضرورة
 ودخول الشخص في كل موجود فان الطبايع الكيفية يجوز ان تكون
 للوجود في الخارج او الذهن ليس الشخص جزوا منها والالم تكن كلياته واما بجملة
 المقوم وان كان كلياته تصور وجوده في الخارج والذهن بان يكون الوجه
 عارضه له والشخص ايضا كذلك لكن بالنظر في نفس حقيقة كل فالكليات
 لاتنا في شخصية فان اعتبار الكليات في مرتبة بالظهور في شخصية في مرتبة اخرى
 فلا تنافي بينها واما النظر الدقيق فانه يحكم بان لا يندفع به اصل الاشكال
 المذكور بينها هو ان الشخص الخاص ما ذا نسبتة الى الجنس والنوع و
 سائر الكليات اما ان يكون عينها له فهو باطل بالضرورة لاشتراكه في
 سائر الكليات بين الافراد وعدم اشتراك الشخص بينها او يكون حجب
 منها فهو ايضا باطل بالدليل المذكور مع بطلان كونه لائقا لاعتبارها في المقام
 او يكون خارجا فهو اما يكون منضا فهو ايضا باطل فان انضمام الشخص اليها فرع

في الخارج او الذهن ليس الشخص جزوا منها والالم تكن كلياته واما بجملة
 المقوم وان كان كلياته تصور وجوده في الخارج والذهن بان يكون الوجه
 عارضه له والشخص ايضا كذلك لكن بالنظر في نفس حقيقة كل فالكليات
 لاتنا في شخصية فان اعتبار الكليات في مرتبة بالظهور في شخصية في مرتبة اخرى
 فلا تنافي بينها واما النظر الدقيق فانه يحكم بان لا يندفع به اصل الاشكال
 المذكور بينها هو ان الشخص الخاص ما ذا نسبتة الى الجنس والنوع و
 سائر الكليات اما ان يكون عينها له فهو باطل بالضرورة لاشتراكه في
 سائر الكليات بين الافراد وعدم اشتراك الشخص بينها او يكون حجب
 منها فهو ايضا باطل بالدليل المذكور مع بطلان كونه لائقا لاعتبارها في المقام
 او يكون خارجا فهو اما يكون منضا فهو ايضا باطل فان انضمام الشخص اليها فرع

[illegible]

فصل في بيان ان الممكن لا يكون
 واجباً له الوجود الا بالوجود
 الذي هو في ذاته ممكن
 فلو كان الممكن واجباً له الوجود
 لكان في ذاته واجباً له الوجود
 وهو في ذاته ممكن

فصل في بيان ان الممكن لا يكون
 واجباً له الوجود الا بالوجود
 الذي هو في ذاته ممكن
 فلو كان الممكن واجباً له الوجود
 لكان في ذاته واجباً له الوجود
 وهو في ذاته ممكن

على وجه تفصيل ان الحكماء استدلوا على هذا المطلب بان الممكن قبل حدوثه
 لا يبعد له من الامكان فان لم يتبع بالذات او الواجب كذا لا يكون له ما هو
 الامكان لا يكون له كذا كما في عدم وجوده قبل حدوثه وكذا اضافة ضرورة
 انعدام الماد صاف عند انعدام المحل والقول بمجئته من الابطال فلا يبعد
 له من محله هو المادة على ما اورد عليهم بان لا مكان له في محله من الماهية
 المنفصلة عما حدثه دون الموجود في ذاته كما احتجوا الى المادة قالوا بان ادنا
 بالامكان هو الامكان لا يستلزم له المقترب بفيض المبدء والفيض اسل
 الحادث بانه ان الحادث الزمانية المستحصلة بالضرورة لا يكون صادرة عن
 المبدء القديم الا بسبب خصائص ومزجيات اخرى سوى اتيه والا يلزم التفرج
 بلا مرجع كما لا يخفى على المتفطن الماهر والمختص اما ان يكون من جانب الفاعل
 او من المفعول ولا يجوز ان يكون من جانب الفاعل فانه اما ان يكون صفة
 قديمة او صادرة والاول باطل والا يلزم الترجيح بلا مرجع فان ترجيح
 القديم بالنظر الى ذاته للحادث شرحه بخلاف تلك الذات في وقت دون وقت
 ترجيح بلا مرجع وهذا هو الشر الذي فوضنا الى من المتفطن الماهر في عدم ترجيح
 الفاعل القديم للحادث وكذا الثاني اعني ترجيح الصفة السائدة فان الفاعل
 القديم باحقيقه هو الواجب تعاضله او لعقول المجردة لا يحل كل واحد منهما
 لتجدد الصفات فاذا لا بد من ترجيح في جانب المفعول او هو معدوم وكذا اضافة الحالة

فصل في بيان ان الممكن لا يكون
 واجباً له الوجود الا بالوجود
 الذي هو في ذاته ممكن
 فلو كان الممكن واجباً له الوجود
 لكان في ذاته واجباً له الوجود
 وهو في ذاته ممكن

فصل في بيان ان الممكن لا يكون
 واجباً له الوجود الا بالوجود
 الذي هو في ذاته ممكن
 فلو كان الممكن واجباً له الوجود
 لكان في ذاته واجباً له الوجود
 وهو في ذاته ممكن

سلسلة الوجود
 ان كان الوجود واجباً على نفسه
 فليس له سبب في وجوده
 وان كان الوجود واجباً على غيره
 فله سبب في وجوده
 وان كان الوجود واجباً على نفسه وعلى غيره
 فله سبب في وجوده
 وان كان الوجود واجباً على نفسه وعلى غيره
 فله سبب في وجوده

الحال فلا يكون مرجحاً بل لا بد من محل له اوصفية له يكون هو المرجح والمحل
 له هو المادة والصفة فيه هي الاستعداد فثبت المطلوب قول في تفصيل
 الدليل وتصفية عن بعض الكدورات لتبلي المطلوب ثم في توفيقه حتى يعلم
 انه كان توبها مخصوصاً بالاول فبيان ان الكدورات الزمانية وان كانت
 معداة متعاقبة لا بد من دخول الواجب في سلسلة عليها والالم يوجد
 تلك الكدورات فانها لم يجب وجودها بعلية لم توجد في صورة استوائيه
 في الوجود والعدم اليها يلزم الترجيح بلا مرجح في كليهما وهو باطل و
 صورة ترجيح الوجود مثلاً وان كان من دون البلوغ الى حد الوجود
 كما زعم المتكلمون يكون حصول العدم محالاً اذ فيه يلزم ترجيح المرجح فليزم
 وجوب الوجود ضرورة ان امتناع احد النقيضين يستلزم وجوب النقيض
 الآخر فاذا وجد وجود ذلك الكدورات فلا بد من وجوبه والوجوب بالغير
 لا يتسلسل الا بدخول الواجب تعالى في سلسلة العلل اذ الوجود للوجود لا يخل
 ما لم يحصل امتناع جميع انحاء العدم وبدون دخول الواجب تعالى في
 تلك السلسلة يجوز تخلف العدم وهو ان يعدم الكدورات بانعدام جميع عليها
 فانها ممكنة لا يستحيل العدم عليها لا بالنظر الى الذات فانها ممكنة ولا ينظر
 الى العلية فانها فرضت معدومة ولو دخل الواجب في تلك السلسلة يستحيل
 انعدامها بالمره لا استحالة انعدام الواجب تعالى فاذا وجد الواجب تعالى

بوجود الكدورات
 وان كان الوجود واجباً على نفسه
 فليس له سبب في وجوده
 وان كان الوجود واجباً على غيره
 فله سبب في وجوده
 وان كان الوجود واجباً على نفسه وعلى غيره
 فله سبب في وجوده
 وان كان الوجود واجباً على نفسه وعلى غيره
 فله سبب في وجوده

وان كان الوجود واجباً على نفسه
 فليس له سبب في وجوده
 وان كان الوجود واجباً على غيره
 فله سبب في وجوده
 وان كان الوجود واجباً على نفسه وعلى غيره
 فله سبب في وجوده
 وان كان الوجود واجباً على نفسه وعلى غيره
 فله سبب في وجوده

ان كان الوجود واجباً على نفسه
 فليس له سبب في وجوده
 وان كان الوجود واجباً على غيره
 فله سبب في وجوده
 وان كان الوجود واجباً على نفسه وعلى غيره
 فله سبب في وجوده
 وان كان الوجود واجباً على نفسه وعلى غيره
 فله سبب في وجوده

[illegible]

[illegible]

۱۷۷
 کونستانتینوپول
 ۱۷۷۷
 ۱۷۷۸
 ۱۷۷۹
 ۱۷۸۰
 ۱۷۸۱
 ۱۷۸۲
 ۱۷۸۳
 ۱۷۸۴
 ۱۷۸۵
 ۱۷۸۶
 ۱۷۸۷
 ۱۷۸۸
 ۱۷۸۹
 ۱۷۹۰
 ۱۷۹۱
 ۱۷۹۲
 ۱۷۹۳
 ۱۷۹۴
 ۱۷۹۵
 ۱۷۹۶
 ۱۷۹۷
 ۱۷۹۸
 ۱۷۹۹
 ۱۸۰۰
 ۱۸۰۱
 ۱۸۰۲
 ۱۸۰۳
 ۱۸۰۴
 ۱۸۰۵
 ۱۸۰۶
 ۱۸۰۷
 ۱۸۰۸
 ۱۸۰۹
 ۱۸۱۰
 ۱۸۱۱
 ۱۸۱۲
 ۱۸۱۳
 ۱۸۱۴
 ۱۸۱۵
 ۱۸۱۶
 ۱۸۱۷
 ۱۸۱۸
 ۱۸۱۹
 ۱۸۲۰
 ۱۸۲۱
 ۱۸۲۲
 ۱۸۲۳
 ۱۸۲۴
 ۱۸۲۵
 ۱۸۲۶
 ۱۸۲۷
 ۱۸۲۸
 ۱۸۲۹
 ۱۸۳۰
 ۱۸۳۱
 ۱۸۳۲
 ۱۸۳۳
 ۱۸۳۴
 ۱۸۳۵
 ۱۸۳۶
 ۱۸۳۷
 ۱۸۳۸
 ۱۸۳۹
 ۱۸۴۰
 ۱۸۴۱
 ۱۸۴۲
 ۱۸۴۳
 ۱۸۴۴
 ۱۸۴۵
 ۱۸۴۶
 ۱۸۴۷
 ۱۸۴۸
 ۱۸۴۹
 ۱۸۵۰
 ۱۸۵۱
 ۱۸۵۲
 ۱۸۵۳
 ۱۸۵۴
 ۱۸۵۵
 ۱۸۵۶
 ۱۸۵۷
 ۱۸۵۸
 ۱۸۵۹
 ۱۸۶۰
 ۱۸۶۱
 ۱۸۶۲
 ۱۸۶۳
 ۱۸۶۴
 ۱۸۶۵
 ۱۸۶۶
 ۱۸۶۷
 ۱۸۶۸
 ۱۸۶۹
 ۱۸۷۰
 ۱۸۷۱
 ۱۸۷۲
 ۱۸۷۳
 ۱۸۷۴
 ۱۸۷۵
 ۱۸۷۶
 ۱۸۷۷
 ۱۸۷۸
 ۱۸۷۹
 ۱۸۸۰
 ۱۸۸۱
 ۱۸۸۲
 ۱۸۸۳
 ۱۸۸۴
 ۱۸۸۵
 ۱۸۸۶
 ۱۸۸۷
 ۱۸۸۸
 ۱۸۸۹
 ۱۸۹۰
 ۱۸۹۱
 ۱۸۹۲
 ۱۸۹۳
 ۱۸۹۴
 ۱۸۹۵
 ۱۸۹۶
 ۱۸۹۷
 ۱۸۹۸
 ۱۸۹۹
 ۱۹۰۰
 ۱۹۰۱
 ۱۹۰۲
 ۱۹۰۳
 ۱۹۰۴
 ۱۹۰۵
 ۱۹۰۶
 ۱۹۰۷
 ۱۹۰۸
 ۱۹۰۹
 ۱۹۱۰
 ۱۹۱۱
 ۱۹۱۲
 ۱۹۱۳
 ۱۹۱۴
 ۱۹۱۵
 ۱۹۱۶
 ۱۹۱۷
 ۱۹۱۸
 ۱۹۱۹
 ۱۹۲۰
 ۱۹۲۱
 ۱۹۲۲
 ۱۹۲۳
 ۱۹۲۴
 ۱۹۲۵
 ۱۹۲۶
 ۱۹۲۷
 ۱۹۲۸
 ۱۹۲۹
 ۱۹۳۰
 ۱۹۳۱
 ۱۹۳۲
 ۱۹۳۳
 ۱۹۳۴
 ۱۹۳۵
 ۱۹۳۶
 ۱۹۳۷
 ۱۹۳۸
 ۱۹۳۹
 ۱۹۴۰
 ۱۹۴۱
 ۱۹۴۲
 ۱۹۴۳
 ۱۹۴۴
 ۱۹۴۵
 ۱۹۴۶
 ۱۹۴۷
 ۱۹۴۸
 ۱۹۴۹
 ۱۹۵۰
 ۱۹۵۱
 ۱۹۵۲
 ۱۹۵۳
 ۱۹۵۴
 ۱۹۵۵
 ۱۹۵۶
 ۱۹۵۷
 ۱۹۵۸
 ۱۹۵۹
 ۱۹۶۰
 ۱۹۶۱
 ۱۹۶۲
 ۱۹۶۳
 ۱۹۶۴
 ۱۹۶۵
 ۱۹۶۶
 ۱۹۶۷
 ۱۹۶۸
 ۱۹۶۹
 ۱۹۷۰
 ۱۹۷۱
 ۱۹۷۲
 ۱۹۷۳
 ۱۹۷۴
 ۱۹۷۵
 ۱۹۷۶
 ۱۹۷۷
 ۱۹۷۸
 ۱۹۷۹
 ۱۹۸۰
 ۱۹۸۱
 ۱۹۸۲
 ۱۹۸۳
 ۱۹۸۴
 ۱۹۸۵
 ۱۹۸۶
 ۱۹۸۷
 ۱۹۸۸
 ۱۹۸۹
 ۱۹۹۰
 ۱۹۹۱
 ۱۹۹۲
 ۱۹۹۳
 ۱۹۹۴
 ۱۹۹۵
 ۱۹۹۶
 ۱۹۹۷
 ۱۹۹۸
 ۱۹۹۹
 ۲۰۰۰
 ۲۰۰۱
 ۲۰۰۲
 ۲۰۰۳
 ۲۰۰۴
 ۲۰۰۵
 ۲۰۰۶
 ۲۰۰۷
 ۲۰۰۸
 ۲۰۰۹
 ۲۰۱۰
 ۲۰۱۱
 ۲۰۱۲
 ۲۰۱۳
 ۲۰۱۴
 ۲۰۱۵
 ۲۰۱۶
 ۲۰۱۷
 ۲۰۱۸
 ۲۰۱۹
 ۲۰۲۰
 ۲۰۲۱
 ۲۰۲۲
 ۲۰۲۳
 ۲۰۲۴
 ۲۰۲۵
 ۲۰۲۶
 ۲۰۲۷
 ۲۰۲۸
 ۲۰۲۹
 ۲۰۳۰
 ۲۰۳۱
 ۲۰۳۲
 ۲۰۳۳
 ۲۰۳۴
 ۲۰۳۵
 ۲۰۳۶
 ۲۰۳۷
 ۲۰۳۸
 ۲۰۳۹
 ۲۰۴۰
 ۲۰۴۱
 ۲۰۴۲
 ۲۰۴۳
 ۲۰۴۴
 ۲۰۴۵
 ۲۰۴۶
 ۲۰۴۷
 ۲۰۴۸
 ۲۰۴۹
 ۲۰۵۰
 ۲۰۵۱
 ۲۰۵۲
 ۲۰۵۳
 ۲۰۵۴
 ۲۰۵۵
 ۲۰۵۶
 ۲۰۵۷
 ۲۰۵۸
 ۲۰۵۹
 ۲۰۶۰
 ۲۰۶۱
 ۲۰۶۲
 ۲۰۶۳
 ۲۰۶۴
 ۲۰۶۵
 ۲۰۶۶
 ۲۰۶۷
 ۲۰۶۸
 ۲۰۶۹
 ۲۰۷۰
 ۲۰۷۱
 ۲۰۷۲
 ۲۰۷۳
 ۲۰۷۴
 ۲۰۷۵
 ۲۰۷۶
 ۲۰۷۷
 ۲۰۷۸
 ۲۰۷۹
 ۲۰۸۰
 ۲۰۸۱
 ۲۰۸۲
 ۲۰۸۳
 ۲۰۸۴
 ۲۰۸۵
 ۲۰۸۶
 ۲۰۸۷
 ۲۰۸۸
 ۲۰۸۹

والجنس العالي جنس لا خالص بعد ما بين المصداق ما بينا وجه القسمين طامس لمن له
ادنى فهم الثالث الفصل وهو المقول بجواز شي خرج منه الجنس والتوسع
والعرض العام هو في جوهره خرج منه الخاصة والمركبة فخرج من ذاتي بعد
وقوع الشركة في ذاتي من غير تامة ولذا استمر ان الفضل هو المميز الذي بالنظر
الى الجنس وصينته تيم قوله وما لا جنس كما لو كان لفضل لا كلفه ولكن بطل صينته
حصرك في التمسك والذاتي في الجنس والفصل بجواز التركيب من امرين
كليتين متساويتين فان كل واحد منهما ليس وهو طاهر ولا يخالطه تمام حقيقة
افراده وليس كل واحد منهما تاما في ذاته لدخول الآخر فيها ولا خاصية ولا عرضا
عاما لخرجهما عن المماثية ودخولها فيها فلا بد ان يكون فضلا الا ان
يقال ان المحصر على تدبيرهم وتدبيرهم البطلان التركيب من الامرين لم يتساووا
وان لم يقيم عليه برهان قوي بعد بقى الكلام في الممثل له حتى الوجود فقالوا
بباطلية فلا جنس له واستدلوا عليه بوجوه منها انه لو كان له احسن رافعا
ان تصف بالعدم المطلق او بالوجود كذا الاول باطل فان لعدم الاجزاء
مطلقا لا يلزم العدم الكلي كذلك هو باطل ضرورة ان الوجود من الوجود
وان كان من الوجودات الذمينة وجائز بلزم اجتماع التقيضين والثاني
ايضا باطل فانها اما ان تصف بسل الوجود والمطلق او بغيره او بعدد على الاول
يلزم الدور ضرورة تقدم المطلق على الخاص فلو كان الوجود للجزء مقدما يلزم

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible]

بساير الاحسنه والذنيه وكل وكل انه لا يستلزم حل الكل على شي
كل خاص حل احسنه بذكر كل نعم مطلق كل ضروري في الاجزاء والذنيه
والتقرير الثاني مال اليه بعض المحققين وتبعه بعض الشارحين تقليدا وهو
فاسد فان الثابت باللسيل ^{اي بساير الهوى} والضروريه ذاتية الوجود والمصدرى ^{المصدرى} كخصصه
لا ذاتيه لا فسادا للمعروضه له وحسنه الوجود ولو حل عليه الوجود
المصدرى لكان معروضا ولم تثبت ذاتيه للمعروضات فان قلت كل ما
في الوجود ^{الوجود} والمصدرى فلو كان له حسنه وذنيه فيكون محمولا عليه بالمواطات
فان لكل محييه على حسنه الذمى بالمواطات وقد قرر ان محس
المعنى المصدرى هو اطاقه انما صح على ان كان ذاتيا له قلت لا سلم لزوم
حل الكل على الجزء الذمى ^{المصدرى} بالمواطات بل يجوز ان يكون خصوصيه المعنى المصدرى
ايه عنه نعم مطلق محس ضرورى للاتحاد فافهم فانه دقيق ^{مستطاع} ان قرر الشق
الاول من الاستدلال بالنظر الى انصاف المحكى عنه ويقال ان حسن
الوجود وان كان موجودا لكان الوجود محارضا له ولو في مرتبه الانصاف
ومعروض الشئ الشئ ^{الجزء} انما يحتمل بعروض كل جزئ منه ^{الجزء} فيستلزم عروض الشئ نفسه
لمستحيل فان محس الشئ من حيث هو يكون عارضا له من تلك الحثيه يكون المعروض
به ذات تغاير العارض ^{الجزء} لمعروض مطلقا وهو مستحيل عندكم قلت او لا بان
بخصوصه من الوجود ^{الجزء} لمطلق العارضيه له فان ^{الجزء} لمطلق جزئ من خصوصه العارضيه

[illegible]

[illegible]

فانما يشترط في الخارج ان يكون له وجود مستقل في الخارج لا يكون له وجود في الخارج كوجوده في الخارج

والكتب المصنوعة لئلا انه جلاء في الخارج انساب شئ حاصل في الذهن الى انفسه
 موجود في الخارج في الخارج او الذهن فيكون كاشفا عن حالة محققه خارجية
 او ذهنية او مستعمل كذا لك فالنوع كاشف عن وضع خاص للشيء كالمسألة
 مثلا اقياس بالذهن عن حالة ذهنية وعينه ذلك والوجود المطلق ما
 في الذهن فاشبه بالذهن في ذاته بتنازل الالفات وتفسير في انفسه عن
 الموجودات المحققة في الخارج او الذهن فيكون كاشفا عن حالة خارجية
 في الموجودات الخارجية مثلا فان مسدودا بالحوالة الخارجية اعم من ان
 يكون الحالة في الخارج كذا في المثال الاول لانه وب او بسبب خارج لما
 الموجودات الخارجية المنزوعة من الموجودات كذا لك وبكذا الحال في
 انشراح الوجود الخاص عن وجود المطلق فان الوجود المطلق هو
 اخذ من الموجودات الخارجية وتحقق بسبب الخارج فيكون انفسه انفسه
 الحاصلة من انساب الوجود الخارجية ليعتبر انفسه كاشفة
 عن تحقيقها وكذا الحقيقة الخاصة الحاصلة من انساب الوجود المطلق
 ذلك بسبب تعرض ذلك بسببه على تقدير عرض الوجود المطلق بسببه
 وغيره بمعنى انها منزوعة منه كاشف عن حقيقة بسبب الخارج في ضمن الكل
 ولا استحالة فيه اصلا فافهم المطلوب لائل انفسه من اليلين المذكورين
 تركنا ذكرها خوفا للاطراب ثم لتحقيق ان الكلام ان كان في الوجود

فانما يشترط في الخارج ان يكون له وجود مستقل في الخارج لا يكون له وجود في الخارج كوجوده في الخارج

فانما يشترط في الخارج ان يكون له وجود مستقل في الخارج لا يكون له وجود في الخارج كوجوده في الخارج

فانما يشترط في الخارج ان يكون له وجود مستقل في الخارج لا يكون له وجود في الخارج كوجوده في الخارج

المصدرى لا يتراعى فلا شك ان حقيقة ليست الا ما يتزعم في الذهن
 وهو منسب بسبب الضرورة بلا شبهة يعبر عنه بالفارسية بـ **مست** وقد
 حقه بعض المحققين ايضا وان كان الكلام في الوجود الحقيقي بمعنى ما به الوجود
 فهو الواجب تعالى كما حقه بعض المحققين ولا شك انه تعالى بسببها و
 غاها كما مرنا حقيقة في خطبة المتن بدلائل اخرى فتذكر اننا قد رتبنا قول
 ذاك الحق في مقامه بترتبات قوية يرتلح بها الاسباب وحققنا ان الوجود
 الحقيقي هو الما يتصور فيسبب حقيقة يكون الوجود مركبا وبسطا كما تبيته
 فافهم وانما هذا الخطا نفيس من الخصائص المختصة بهذا الكتاب لا تجب
 من غير ما فان ميز عن مشاركات الجنس القريب وان ميز عن
 مشاركات الجنس البعيد ايضا ففهم ولا انفصلا ووجه تسميتها بالقبض
 البعيد نظير من يعرفها وله نسبة الى النوع بالتفويض اي بالقبض وليس
 مقوما وكل مقوم للعالم السافل ولا عكس فان جرد الوجود جرد
 الكل لا يلزم ان يكون يترادف نسبة الى الجنس بالقبض فانه خاصته حقيقة له
 فيسبب مقوما وكل مقوم للسافل مقوم العالي ولا عكس وهو ظاهر لا حاجة
 الى بيانه وقال الحكماء الجنس امر مبهم ولا يتحصل الا بالفصل فقولنا
 الفصل للجنس باعتبارين الاول بمعنى انه يرفع ابعاده ويحصل نوعا
 معناه ولا يكون الغرض متعلقا به في هذا المقام فانه لا تنفرد عليه الفروع الا بتلك
 فيكون له في هذا المقام فانه لا تنفرد عليه الفروع الا بتلك

بما لا يخفى على المتأمل من أن المصنف قد قسم الجنس إلى قسمين أحدهما هو الذي لا يتغير بغيره والثاني هو الذي يتغير بغيره

لا يخفى على المتأمل من أن المصنف قد قسم الجنس إلى قسمين أحدهما هو الذي لا يتغير بغيره والثاني هو الذي يتغير بغيره
 في الخارج باعتبار بعض الملاحظات التفصيلية للعقل المعنى في مرتبة كونه نفسا
 بشرط لا شيء كما يبينه من المتأخرين وهو الحق عندى وعند جميع
 المحققين من سكاروان غفل عنه بعض الأشرار من وقال قال حيث لا يؤيد
 إلى طائل وهذا المعنى الأخير هو المراد في هذا المقام وعليه يصير الفرع الخمسة
 الآتية وببينة على وجه التحقيق الثابت عندى ولا يخالف من قسم ان
 الفصل في مرتبة بشرط لا شيء هو الصفة في تلك المرتبة هو المادة
 واللاء حسب وجود طبيعة مقوم للثاني بحسب تلك المرتبة وباعتبار
 وجود فردا والفردية الخاصة فلو كانت الصورة جنسا للفصل الذي
 هو مادة على تقدير الفرقين فيرم الدورية ضرورة احتياج وجود الصورية
 في مرتبة الطبيعة بل في جميع المراتب إلى وجود طبيعة المادة وحسب
 لزوم الدور ظاهر وهذا المعنى قال فلا يكون فصل الجنس للفصل وهذا
 يبطل تركب المادية على قاعدة أنهم من جنس منها عموم من وجه وعلى هذا
 التقدير لا مجاز في كلام المصنف في شئيه الجنس بفصل فليس كل واحد منها
 جنس من وجه وفصل من وجه ولو علمت القاعدة كما هو الظاهر من العبارة
 فخصه مجازا بغير ما يؤيد إليه فإن الجنس بفصل لا يكون فصلا بحسب الحقيقة
 بل يعود فصلا بالآخرة على تحقق ذلك التقدير ولا يكون شيئا واحدا

بما لا يخفى على المتأمل من أن المصنف قد قسم الجنس إلى قسمين أحدهما هو الذي لا يتغير بغيره والثاني هو الذي يتغير بغيره
 في الخارج باعتبار بعض الملاحظات التفصيلية للعقل المعنى في مرتبة كونه نفسا
 بشرط لا شيء كما يبينه من المتأخرين وهو الحق عندى وعند جميع
 المحققين من سكاروان غفل عنه بعض الأشرار من وقال قال حيث لا يؤيد
 إلى طائل وهذا المعنى الأخير هو المراد في هذا المقام وعليه يصير الفرع الخمسة
 الآتية وببينة على وجه التحقيق الثابت عندى ولا يخالف من قسم ان
 الفصل في مرتبة بشرط لا شيء هو الصفة في تلك المرتبة هو المادة
 واللاء حسب وجود طبيعة مقوم للثاني بحسب تلك المرتبة وباعتبار
 وجود فردا والفردية الخاصة فلو كانت الصورة جنسا للفصل الذي
 هو مادة على تقدير الفرقين فيرم الدورية ضرورة احتياج وجود الصورية
 في مرتبة الطبيعة بل في جميع المراتب إلى وجود طبيعة المادة وحسب
 لزوم الدور ظاهر وهذا المعنى قال فلا يكون فصل الجنس للفصل وهذا
 يبطل تركب المادية على قاعدة أنهم من جنس منها عموم من وجه وعلى هذا
 التقدير لا مجاز في كلام المصنف في شئيه الجنس بفصل فليس كل واحد منها
 جنس من وجه وفصل من وجه ولو علمت القاعدة كما هو الظاهر من العبارة
 فخصه مجازا بغير ما يؤيد إليه فإن الجنس بفصل لا يكون فصلا بحسب الحقيقة
 بل يعود فصلا بالآخرة على تحقق ذلك التقدير ولا يكون شيئا واحدا

بما لا يخفى على المتأمل من أن المصنف قد قسم الجنس إلى قسمين أحدهما هو الذي لا يتغير بغيره والثاني هو الذي يتغير بغيره

فصل في بيان ان فصل القرب كالعلة المسببة لوجود الجنس
انه لا يحتاج الى جنس في وجوده بعد وجود الفصل الى شئ اخر فيكون
كالعلة التامة التي لا يتصور تعدد ما على سبيل الاتباع فنظير المطلوب
بانه لا يقوم الا نوعا واحدا فانه لو تعدد تقوّمه لنوعين فاما ان
يقوم لنوعين جنس واحد ونوعين جنس ثان الى ال ال الى الفرع الرابع
الذي سيأتي ذكره وسنبين وجهه في ذيله والاول باطل اذ يلزم حينئذ
خلاف المفروض فان النوعين المفروضين سيثبت يكون نوعا واحدا فان
اختلاف الذات باختلاف الذاتيات وانما ذلك بافتراضها فاذا كان
القرب فصل القرب النوعين واحدا فاما متحدان بالذات فيلزم
خلاف المفروض ولا يقارن لاجنسا واحدا في مرتبة واحدة كالقرب
والتوسط والبعيد وبما هو عليه وجه التحقيق انه قد تقرر في بيان المتفرع
عليان الفصل كالعلة التامة الجنس في عدم تفارقه عن المعلوم فاذا
وجد الفصل القرب فلا بد من وجود الجنس الذي يقوم به فلا بد حينئذ من وجود شئ
قريب له في الماهية الواحدة فهو جد لماهية واحد جنس في بيان مثال
جنس ان له في مرتبة واحدة سرية كانت او بعيدة هذا خلاف تصريحهم
كما ستذكره في محث الجنس وفصل الجوهر جوهر خلا لا لاشراقية واما الفصل
متفرع عن القاعدة الاخيرة التي ذكرناها في بيان المتفرع عليه من ان

فصل في شرح ما في المتن من قوله تعالى لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير

ان اول المقسم الخمس القريب كالعلم الغيرة لوجوده باعتبار جميع مراتبه سواء كانت مرتبة وجودية او طبيعية او وجودية وشخصية الخاصة كذا حقيقة بعض المحققين من المتأخرين فاذا كان اللفصل كذلك يلزم كونه جوهر اقل من جوهر

فصل في شرح ما في المتن من قوله تعالى لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير

فصل في شرح ما في المتن من قوله تعالى لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير

فصل في شرح ما في المتن من قوله تعالى لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير

فصل في بيان ما هو عرصة لها المادجة عدم الورد وهو انه خلافت اخنا بطته
 المذكورة المبرجة خدجهم وحق عندى ان اخنا بطه المذكورة لم تحرف في فصول
 الاجسام الطبيعية المركبة كالاسنان والفرس والذهب والفضة والاسفنج والاسفنج
 النباتات فان صورها التي تبي في بعض المراتب فصول لا تحلل لوجودات
 مما لها التي هي جناس فان مما لها هي المركبة المبرجة من العنصر وهي تحصلت
 قبل فنيان الصورة عليها وتقسيمها منفصلا في بعض الجوانب التي
 خارج اليه وهذا الذي ذكرنا من التفرعات فانما هو على المعنى الثاني من
 التفرع عليه اما على المعنى الاول منه وهو ان الفصل يقع اجسام اجسام
 نواميسنا فلا تفرع عليه الفرع الاول يجوز التركيب من امرين كل منهما
 عانه وخاص من وجه ولا يلزم الدور في ذلك كما هو في وجهه اورد بعض
 المحققين على ابطال هذا التركيب ليدلوا به من بيت العنكبوت
 زانبا تركه واذا حته اخرى وكذا لا تفرع عليه الفرع الرابع وهو ان
 الفصل لا يقارن الا اجزاء واحدا فان الفصل حينئذ يجوز ان يكون ثم
 من وجه من مضمون عاين كذلك فيجوز ان يكون المفهوم من المذكور
 منين لهذا الفصل وذلك بناء على الجوز المذكور من تركيب باسبه
 متيقين امرين بينهما عموم وخصوص من وجه ولو تأملت فيما قلنا
 من الاحتمال المذكور لو جددت ان الفرع الثاني والثالث ايضا لا تفرع

فصل في بيان ما هو عرصة لها المادجة عدم الورد وهو انه خلافت اخنا بطته
 المذكورة المبرجة خدجهم وحق عندى ان اخنا بطه المذكورة لم تحرف في فصول
 الاجسام الطبيعية المركبة كالاسنان والفرس والذهب والفضة والاسفنج والاسفنج

فصل في بيان ما هو عرصة لها المادجة عدم الورد وهو انه خلافت اخنا بطته
 المذكورة المبرجة خدجهم وحق عندى ان اخنا بطه المذكورة لم تحرف في فصول
 الاجسام الطبيعية المركبة كالاسنان والفرس والذهب والفضة والاسفنج والاسفنج

فصل في بيان ما هو عرصة لها المادجة عدم الورد وهو انه خلافت اخنا بطته
 المذكورة المبرجة خدجهم وحق عندى ان اخنا بطه المذكورة لم تحرف في فصول
 الاجسام الطبيعية المركبة كالاسنان والفرس والذهب والفضة والاسفنج والاسفنج

فصل في بيان ما هو عرصة لها المادجة عدم الورد وهو انه خلافت اخنا بطته
 المذكورة المبرجة خدجهم وحق عندى ان اخنا بطه المذكورة لم تحرف في فصول
 الاجسام الطبيعية المركبة كالاسنان والفرس والذهب والفضة والاسفنج والاسفنج

نویسندگان: دکتر محمد علی محمدی، دکتر محمد علی محمدی، دکتر محمد علی محمدی

لا يتفرع على المعنى الاول من التفرع عليه وكذا لا يتفرع عليه الفرع كما
اذا تجوز ان يكون بعض من الاعراض فصلا ذاتيا ومميزا نوعيا لبعض اجواب
سما في المركبات العنصرية كما بينها عليه انما قالوا ان ان الانواع الطبيعية
اجزائية لا تحصيل من جوهر من كما هو المشهور من الشا من فذلك قولنا
عليه ان غاية قالوا ان بيان ان جوهر العنصر من سافر الكيس من اجزائهم
والعنصرين من مقوله امد فذلك كلام اقباسي معانيه فان الكلام
يحلولى الذي هو مناط التوحد الطبيعي المعبر في النوع الحقيقي من المركبات
اشتهر في العنصرين و اجزائهم بيان على وجه تحقيق وتفصيل
ان الوحدة الحقيقية المعبرة في النوع الحقيقي على نحو الاول وحدة
الذات ووحدة الوجود وهي اثنتان في اسباط الحقيقة
لاشأنه للتركيب الحقيقي كالتفصيل والنسب والناق
وحدة الحلول وهي اثنتان في المركبات الحقيقية كالجسم و
الطبيعة من الافلاك والسماء واليابس في بنائها غير هذه الوحدة من جهة
الوجود والذات اما الثانية فطابرة فان الذين استعاروا بالذات
سما لا يغفل اتحادها كذلك الا بالاعلا ب و ذلك باطل كما بينها كذا
ان الكلام في الذات المسماة بالفضل من الاخبار الحقيقية الموجودة هي
وقد صرحوا بالوجود في الانواع المركبة للجسم الطبيعي وهو الموافق لما يقتضيه

[illegible]

قوله لا تفرحوا به الا في الدنيا والآخرة
لا تفرحوا به الا في الدنيا والآخرة
لا تفرحوا به الا في الدنيا والآخرة

191

[illegible]

ان المثال في المبدأ
 ان المثال في المبدأ
 ان المثال في المبدأ

المادة والصورة في نفس الشيء
 فمن جهة التفصيل
 على كل مركب من الاجزاء وان لم تكن اجزاء مادية
 المركب من اللينيات فكل اللينيات من حيث التفصيل
 وهما كلام دقيق آخر تصحيح عتبه
 يسقط عن اصله كما زعمه البعض لا يورده خوفاً
 المعلولية لا يستلزم كثر المعلول
 كثيرة المذكور في المثال المذكور من انها مادية
 ايضا كثيرة مع ان الواقع خلاف ذلك
 بل يستلزم تقيده وجهه المعلولية
 غير محال في الحال غير لازم لا يقال في مجموع
 شريك الباري في كل مركب ممكن
 فان شريك الباري في كل مركب ممكن
 فحينئذ يصدق بعض شريك الباري في مجموع
 الباري في كل مركب مع ان كل شريك الباري
 على الفرض المذكور وبيان الكبرى ان المجموع المركب
 اجزاء وكل منفردة في وجوده الى شئ ممكن وهو واضح في نفسه

ان المثال في المبدأ
 ان المثال في المبدأ
 ان المثال في المبدأ

192
 ان المثال في المبدأ
 ان المثال في المبدأ
 ان المثال في المبدأ

ان المثال في المبدأ

ان المثال في المبدأ
 ان المثال في المبدأ
 ان المثال في المبدأ

فصل في بيان صحة القول بان الوجود لا يتصور الا في صورته الحقيقية
 لان الوجود لا يتصور الا في صورته الحقيقية وانما يتصور في صورته
 العقلية كقولنا هذا موجود في العقل كقولنا هذا موجود في الخارج
 لان الوجود لا يتصور الا في صورته الحقيقية وانما يتصور في صورته
 العقلية كقولنا هذا موجود في العقل كقولنا هذا موجود في الخارج

قلت الاستحالة مستمرة بين صورتين فان فصل كالمسألة المفيدة
 لوجود الجنس لا يمكن بقدره بالشئ واحد حقيقيا كان واعتباريا كما مر
 الاشارة اليه ولا يبعد خوفا للارطالة لا يقال على هذا بل هو متحقق
 متحققا في صورته متناهية لانه يضم الثالث يتحقق الرابع هكذا وما صلا في وجوده
 على تحقق الثالث من وجود اثنين وتحقق الثالث من وجودهما يتسلم
 تحقق الرابع فان الاثنين مثلا او تحقق من وجودهما وجود مجموعهما فيتم
 وجود مجموع الثلاثة اى الاثنين والثالث المجموع وهو الرابع وهو
 يتسلم وجوده من بعين هذا البيان ومعنى الاستلزام ههنا
 هو استلزام صحة هذه المجموعات اى امكن فعليتها فان كل واحد
 من هذه المجموعات ممكنة فاما امكن كلها مع ولا شك ان معية الامكان
 يتسلم امكن المعية فيلزم صحة وجود ذلك المجموعات دفعة ومجال
 لانه يحيل به ان التطبيق والتضاد وغير ذلك من البراهين الباطلة للتسلسل
 وحينه يسقط الجواب المذكور في المتن لا نقول الرابع امر اعتباري فانه
 باعتبار شئ واحد مرتين والتسلسل في اعتباريات منقطع فافهم وجه
 سقوطه طاسر فان الاعتباريات وان القطعت بالتطلع الاعتبار
 فلا يلزم وجود امور غير متناهية بالفعل ان كانت اعتبارية نعم يلزم صحة وجودها
 بناء على اننا عدة المذكورة يستلزم معية الامكان لا مكان الحقيقة كمال المنع

لان الوجود لا يتصور الا في صورته الحقيقية وانما يتصور في صورته
 العقلية كقولنا هذا موجود في العقل كقولنا هذا موجود في الخارج
 لان الوجود لا يتصور الا في صورته الحقيقية وانما يتصور في صورته
 العقلية كقولنا هذا موجود في العقل كقولنا هذا موجود في الخارج

فصل في بيان صحة القول بان الوجود لا يتصور الا في صورته الحقيقية
 لان الوجود لا يتصور الا في صورته الحقيقية وانما يتصور في صورته
 العقلية كقولنا هذا موجود في العقل كقولنا هذا موجود في الخارج
 لان الوجود لا يتصور الا في صورته الحقيقية وانما يتصور في صورته
 العقلية كقولنا هذا موجود في العقل كقولنا هذا موجود في الخارج

فصل في بيان صحة القول بان الوجود لا يتصور الا في صورته الحقيقية
 لان الوجود لا يتصور الا في صورته الحقيقية وانما يتصور في صورته
 العقلية كقولنا هذا موجود في العقل كقولنا هذا موجود في الخارج
 لان الوجود لا يتصور الا في صورته الحقيقية وانما يتصور في صورته
 العقلية كقولنا هذا موجود في العقل كقولنا هذا موجود في الخارج

[illegible]

كما لما تنسب بالنسبة الى الحيوان او لا يذو لا ذك لا تنسب بالضرورة بالضرورة
 الى الانواع المتحصلة وحيثما احتمل رابع وحيثما يكون مقبولا وعلته لوجود
 معروضه كالامكان بالنسبة الى الماهيات الممكنة عند من يقول بعليته
 لوجودها فانهم قالوا الكفر حاج فوجدوا لكن لا يتحقق خلاف ذلك فان
 الامكان له مفهوم مشترك بينه وبين الوجود اعلى من العلوية الموجودات الخارجية و
 الذهنية الحقيقية فانه تابع الاعتراف بالوجودات توجد بدون الاعتراف
 بمصادق الخارج والذهن هو للماهية والماهية ايضا لا تصح للعلوية
 لوجودها فانها تنسب الى الوجود كما لا يخفى على من له ادراك فطرية

فان قيل لا بد من ان يكون له في ذاته او بالنظر الى علته
فلازم ولا ينفك عن الماهية كونه في ذاته او بالنظر الى علته
او كونه في ذاته او بالنظر الى علته
الذاتية لعلها سوا ذاتها كونه في ذاته او بالنظر الى علته
عليه موجبة اصلا سوا ذاتها كونه في ذاته او بالنظر الى علته
الماهية ووجه تسميتها سوا ذاتها كونه في ذاته او بالنظر الى علته
باللازم او خارجي او ذهني او في الثاني محققا ثانيا وعرفيا لمقتضى الثاني
في الحكمة بالعرض المكشوف في الذهن ولا يكون كونه في ذاته او بالنظر الى علته
التي هي الاولى ما يكون الوجود الذهني شرط للعرض في كونه في ذاته او بالنظر الى علته
والثاني ما لا يكون كذلك بل يكون ذات المعروض مع قطع النظر عن
الوجود كافي له كذا في ذاته والعرضية والجمعية والفصلية فانها لا تحتاج في العروة
الى الوجود ولا يلزم المجلولية الذاتية كما لا يخفى على من له ادنى بصيرة في العلوم
والدوام لا يخلو عن لزومها على طريق البرهان ان الدوام ممكن ولكن لا بد
له من علة مرجحة فاما ان يكون ترجيحها بالغالى حد الوجوب او لا والثاني
باطل او عند فرض نقصه يلزم ترجيح المرجح وهو ليس من الترتيب بل امر
بيان للزوم واضح فان الاولوية تستلزم تجزئتها عن كونه في ذاته او بالنظر الى علته
ثبت ما او عاه المصنف واذ تبين هذا فيلزم منها اشكال وهو ان يفارق
من الاول في نفسه

فان قيل لا بد من ان يكون له في ذاته او بالنظر الى علته
فلازم ولا ينفك عن الماهية كونه في ذاته او بالنظر الى علته
او كونه في ذاته او بالنظر الى علته
الذاتية لعلها سوا ذاتها كونه في ذاته او بالنظر الى علته
عليه موجبة اصلا سوا ذاتها كونه في ذاته او بالنظر الى علته
الماهية ووجه تسميتها سوا ذاتها كونه في ذاته او بالنظر الى علته
باللازم او خارجي او ذهني او في الثاني محققا ثانيا وعرفيا لمقتضى الثاني
في الحكمة بالعرض المكشوف في الذهن ولا يكون كونه في ذاته او بالنظر الى علته
التي هي الاولى ما يكون الوجود الذهني شرط للعرض في كونه في ذاته او بالنظر الى علته
والثاني ما لا يكون كذلك بل يكون ذات المعروض مع قطع النظر عن
الوجود كافي له كذا في ذاته والعرضية والجمعية والفصلية فانها لا تحتاج في العروة
الى الوجود ولا يلزم المجلولية الذاتية كما لا يخفى على من له ادنى بصيرة في العلوم
والدوام لا يخلو عن لزومها على طريق البرهان ان الدوام ممكن ولكن لا بد
له من علة مرجحة فاما ان يكون ترجيحها بالغالى حد الوجوب او لا والثاني
باطل او عند فرض نقصه يلزم ترجيح المرجح وهو ليس من الترتيب بل امر
بيان للزوم واضح فان الاولوية تستلزم تجزئتها عن كونه في ذاته او بالنظر الى علته
ثبت ما او عاه المصنف واذ تبين هذا فيلزم منها اشكال وهو ان يفارق
من الاول في نفسه

فان قيل لا بد من ان يكون له في ذاته او بالنظر الى علته
فلازم ولا ينفك عن الماهية كونه في ذاته او بالنظر الى علته
او كونه في ذاته او بالنظر الى علته
الذاتية لعلها سوا ذاتها كونه في ذاته او بالنظر الى علته
عليه موجبة اصلا سوا ذاتها كونه في ذاته او بالنظر الى علته
الماهية ووجه تسميتها سوا ذاتها كونه في ذاته او بالنظر الى علته
باللازم او خارجي او ذهني او في الثاني محققا ثانيا وعرفيا لمقتضى الثاني
في الحكمة بالعرض المكشوف في الذهن ولا يكون كونه في ذاته او بالنظر الى علته
التي هي الاولى ما يكون الوجود الذهني شرط للعرض في كونه في ذاته او بالنظر الى علته
والثاني ما لا يكون كذلك بل يكون ذات المعروض مع قطع النظر عن
الوجود كافي له كذا في ذاته والعرضية والجمعية والفصلية فانها لا تحتاج في العروة
الى الوجود ولا يلزم المجلولية الذاتية كما لا يخفى على من له ادنى بصيرة في العلوم
والدوام لا يخلو عن لزومها على طريق البرهان ان الدوام ممكن ولكن لا بد
له من علة مرجحة فاما ان يكون ترجيحها بالغالى حد الوجوب او لا والثاني
باطل او عند فرض نقصه يلزم ترجيح المرجح وهو ليس من الترتيب بل امر
بيان للزوم واضح فان الاولوية تستلزم تجزئتها عن كونه في ذاته او بالنظر الى علته
ثبت ما او عاه المصنف واذ تبين هذا فيلزم منها اشكال وهو ان يفارق
من الاول في نفسه

[illegible]

[illegible]

وقد ناقش المحقق المذكور في باننا انما يلزم لعموم اذا احتسب في الاول محتمل
في الثاني وهو كفاية تصورهما بحجتم باللزوم او غيرهما بخلافه اى بجلان
اثنين باخذ اثنين فالنسبة بالعكس وذلك لان مقتضى الماخذ عموم
كل منهما موجود بالضرورة ^{بمعنى ان النسبة بينهما} فلما احتج الى تنبيه فضلا عن دليل وهذا يشك
وهو ان اللزوم لا ينفك ولا ينفك اصل الملازمة وقد فرضنا ان مقتضى
اللزومات ضرورة كونها غير واقعة الى حد وكونها مترتبة بالترتيب اللزوم
لما بين في موضع وحده ان اللزوم من المعاني الاعتبارية لا تنوع
التي ليس لها تحقق في الواقع كما في الذهن بعد اعتبارها فنقطع باعتبار
انقطاع الاعتبار فلا يلزم ايسر اصيل فانه عبارة عن وجود امور
متناهية موجودة بالفعل مرتبة والترتيب وان ثبت باللزوم بان يكون
اللزوم الذي اعتبر اولاً بين اللازم والملازم ملازم باللزوم الثاني باللزوم
وبكذا ولكن لم يثبت وجود اللزومات الغير المتناهية المتنازعة في الوجود
الواقع لا في الخارج لا بنسبة ولا بفعل وجودها في الخارج ولا في الذهن لعدم
قدار الذهن على انتزاع الامور الغير المتناهية المتنازعة لفصله فمع مثله
محقق وهو واحد لا يتكسر حسب كثر الانتزاعات فلا يوجد الاسكان في
وذلك هو كلف لنفسه كالاتزاع لا تكون اخرية متناهية
غير متناهية مرتبة او غير مرتبة فقولهم التسلسل فيها ليس محال مادام

٢٠٥

[illegible]

الموضوع قد مر في توجع الاشكال الذي ذكرنا سابقا في بيان المحرمات ولا نورد
خوفا للاطلاقة خاصة مفهوم الكل يسمى كليا منطقيا ومفروض ذلك المفهوم
يسمى كليا طبيعيا والجموع من العارض والمعرض يسمى كليا عقليا ونسبته
تسمى عن البيان وكذا الكليات الخمس منها منطقي وطبيعي وعقلي فاجيب
المنطقي هو مفهوم قولنا القول على كثير من مختلفين في جواب ما هو الجنس الطبيعى
هو معروضه كالجمودان مثلا والقتل هو الحركة منها او كذا في غيره
ثم الطبيعى له اعتبارات ثلثة بشرط لا شئ وليسى مجردة وبشرط شئ
ويسمى مخلوطة ولا بشرط شئ ويسمى مطلقة هذه الاعترافات ثلث قد
تؤخذ بالنظر الى امور مختلفة كالا جناس بالنسبة الى الفصول فاجيب ان مثلا
اذا اخذ بالنسبة الى الناطق يسمى مخلوطة وتوفا اذا اخذ بشرط شئ
الناطق يكون مادة غير محمولة على الاول واذا اخذ لا بشرط شئ يكون سباج
ومحمولا عليه كما تفصيله سابقا قد تؤخذ بالنظر الى العوارض فيفهم المحصلة له
كالانسان بالنظر الى شخص زيد وعمره مثلا فطبيعة الانسان اذا اخذ مع
الشخص انما هو مثلا يكون مخلوطة ويتصور فيها المراتب الاربع احدها
كونه التقيد والقيود كليها داخلين وهذا هو المسمى بالفرد عندهم وثانيها
كون كليها خارجين وانما التقيد في اللحاظ فقط من دون ان يجعل جزءا
من المخلوطة وهذا هو المسمى بالشخص عند المحققين ثالثها ان يكون التقيد خلا
عن المخلوطة

داخله القيد خارجا و هذا هو السبب باحتمال عندهم و راجعاً ان يكون القيد
 داخله و التقيد خارجا و هذا القسم مما لا محالة عند المحققين و أنت تعلم انه
 على تقدير عدمه لا وجود في الخارج الا لمرتبة الثانية فقط و سبب
 تحقيقه ثم هذه المراتب الثلاث تجري في الجبريات بالنظر الى عوارضها
 ايضا و هي من حيث هي ليست موجودة ولا معدومة ولا شئ من العوارض في
 هذه المرتبة ارفع النقيضان ^{لعدم كمال الوجود و عدم كمال عدمها} بلذا قالوا في تفسير قولهم ان الوجود
 ثبت زيادته على الماهية عندهم و كذا العدم فيهم ارتفاع عن مرتبة الكذا
 يعني انها لا يكونان عينا و جزوا لهما و هذا حق بلا مرتبة فيهم بل ارتفاع
 النقيضين في المرتبة نفس العينية و بحسب رتبة عنها كما يقال ان مفهوم الان
 و الا انسان لهما عينا و لا جزوا للواجب تعا و هذا من ارتفاع
 النقيضين ليس محال في الواقع و هو المراد لهم نعم هذا من الارتفاع
 غير ان عندهم و لكن لا بأس به عند ظهور مرادهم و حقيقة لا يروى
 ما اوردوه لبعض انك تقدر انك وفيه نظر دقيق هو ان ارتفاع النقيضين
 بهنا يرجع الى سبب احد النقيضين كالوجود عن مرتبة الكذا و سبب سلبه
 عنها فيكون الوجود ذاتيا و غير ذلك و هو محال طبعيا ارتفاع
 النقيضين و لا اجتماعهما ثم اورد عليه بيان احسن و هو ان ارتفاع
 النقيضين محال بالذات و المحال بالذات لا يتصور في مرتبة من مراتب

في الخارج لا يكون الوجود في الخارج الا لمرتبة الثانية فقط و سبب تحقيقه ثم هذه المراتب الثلاث تجري في الجبريات بالنظر الى عوارضها ايضا و هي من حيث هي ليست موجودة ولا معدومة ولا شئ من العوارض في هذه المرتبة ارفع النقيضان بلذا قالوا في تفسير قولهم ان الوجود ثبت زيادته على الماهية عندهم و كذا العدم فيهم ارتفاع عن مرتبة الكذا يعني انها لا يكونان عينا و جزوا لهما و هذا حق بلا مرتبة فيهم بل ارتفاع النقيضين في المرتبة نفس العينية و بحسب رتبة عنها كما يقال ان مفهوم الان و الا انسان لهما عينا و لا جزوا للواجب تعا و هذا من ارتفاع النقيضين ليس محال في الواقع و هو المراد لهم نعم هذا من الارتفاع غير ان عندهم و لكن لا بأس به عند ظهور مرادهم و حقيقة لا يروى ما اوردوه لبعض انك تقدر انك وفيه نظر دقيق هو ان ارتفاع النقيضين بهنا يرجع الى سبب احد النقيضين كالوجود عن مرتبة الكذا و سبب سلبه عنها فيكون الوجود ذاتيا و غير ذلك و هو محال طبعيا ارتفاع النقيضين و لا اجتماعهما ثم اورد عليه بيان احسن و هو ان ارتفاع النقيضين محال بالذات و المحال بالذات لا يتصور في مرتبة من مراتب

[illegible]

والاعتبارات وهي المطلقة بمعنى لا يشترط شي في قسم الشيء إلى
نفسه إلى غير ذلك فان المطلقة بهذا المعنى معدودة في الأقسام وجواب
سؤالنا هو ان النظر في بيان المطلقة تنقسم على نحوين الاول ان يكون المطلقة
في الحوادث والنسب ان تقطع انظر في وجود الاعراض وعدها ونداءها
المعدودة في الأقسام فان نظيرها في الخط فيها الى وجود العوارض وعدها والثاني
ان يكون المطلقة بحسب الواقع أي ان الشيء من حيث هو كخطية الاعتبار
في الحوادث ولا ينظر فيه الى ان يكون مقتضاها وجود الاعراض وعدها او غير ذلك
فقط النظر فيها بهذه المرتبة أعني مرتبة ذات الشيء مع قطع النظر عن اختلاف
الاعتبار او عدمه جامعة للراتب الثالث ان يكون هناك ان كل عبارة
لمصنف والطبيعي اعلم ان المنطق من المعقولات الثانية كما هو شأنه ومن ثم لم يرد
بحد في وجوده في الخارج لان معناه اياي عند هذا المير المنطق موجودا
ليكن العقلي موجودا فان انتفاءه يخرز في ظرف يستلزم انتفاء الكل فيه
بقي الطبيعي مختلف فيه فذهب كالحقائين ومنهم الرئيس انه موجود في الخارج
باعتبار وجود الافراد فالوجود واجب بالذات والوجود اثنان وهو عارض
لها من حيث الواحدية والمراد منها بالافراد الاشخاص المستحص عند
عبارة عن الطبيعة الكلية المعروفة للشخص بحيث يكون المستخص و

الاعتبارات وهي المطلقة بمعنى لا يشترط شي في قسم الشيء إلى نفسه إلى غير ذلك فان المطلقة بهذا المعنى معدودة في الأقسام وجواب سؤالنا هو ان النظر في بيان المطلقة تنقسم على نحوين الاول ان يكون المطلقة في الحوادث والنسب ان تقطع انظر في وجود الاعراض وعدها ونداءها المعدودة في الأقسام فان نظيرها في الخط فيها الى وجود العوارض وعدها والثاني ان يكون المطلقة بحسب الواقع أي ان الشيء من حيث هو كخطية الاعتبار في الحوادث ولا ينظر فيه الى ان يكون مقتضاها وجود الاعراض وعدها او غير ذلك فقط النظر فيها بهذه المرتبة أعني مرتبة ذات الشيء مع قطع النظر عن اختلاف الاعتبار او عدمه جامعة للراتب الثالث ان يكون هناك ان كل عبارة لمصنف والطبيعي اعلم ان المنطق من المعقولات الثانية كما هو شأنه ومن ثم لم يرد بحد في وجوده في الخارج لان معناه اياي عند هذا المير المنطق موجودا ليكون العقلي موجودا فان انتفاءه يخرز في ظرف يستلزم انتفاء الكل فيه بقي الطبيعي مختلف فيه فذهب كالحقائين ومنهم الرئيس انه موجود في الخارج باعتبار وجود الافراد فالوجود واجب بالذات والوجود اثنان وهو عارض لها من حيث الواحدية والمراد منها بالافراد الاشخاص المستحص عند عبارة عن الطبيعة الكلية المعروفة للشخص بحيث يكون المستخص و

٢٠٩

بالنظر إلى ما نظر إليه القوم فلا تثبت ولا يحسنه بل يحذر أن يكون الكليات
متزعات صرفة من كليات الموجودات وفيه وجه من التشتت فالكليات
بالنسبة إليها عرض عامة لها منتزعات من وجوداتها كالتيمم والتبضع
المنتزعين من الماهيات والهويات وكما لا يمكن المنتزعات منها وهذا هو
المنتزع الذي ثبت عندنا بالبرهان المستقيم سيما في بيان مذهبنا
والثاني ما يخص بعض المتأخرين من المحققين وهو أن الاتصال في الأجسام
ثابت بإبطال محيزه الذي لا يحسنه من متصل إذا قلنا إلى قسمين
مثلاً بالقسم الفلكية فالحيز وإن اتصل بالذات انفكاكاً في الخارج
أما أن يكونا حين الشخص أو لا على الثاني ثبت المطلوب من مجموع ذلك
الطبيعي في الخارج فانه على تقدير عدمه فيه إنما هي شخصيات محضه متباعدة
فيه وعلى الأول لم يثبت بينها الاتصال سابقاً والاحتاج أنه قد ثبت في
الزمان الثاني على الاتصال بل اللازم الثاني في بعض الصور كما لا حجة في
المالية إذا انفصلت من متصل واحد ثم انفصلت بعد ذلك بذاتها على الثاني
بالذات لا يتصلان والشخصان متباعدان كذلك وهذا مع أنه مذهب الخصم
برهن عليه في مقامه وهذا فحش بالنظر الدقيق فإن جسم متصل لم يثبت
مكان انفكاكه في الخارج وقد بينا مفصلاً في بعض الجواشي والشرائح
أيضاً أن الأجزاء المتصلة قد انفصلت بالملك بغير انفصال الأول والآخر

[illegible]

الخصال مفصلة لا حاداً في نفسها بل هي
 يكون نهايتها لا حاداً في نفسها بل هي
 يكون المقادير فيها هي التي
 اتصال المقادير هي التي
 واحدة واتصالها هي التي
 بالثبوت في الربح و
 بينا الخصال في الربح و
 الخصال في الربح و
 الخصال في الربح و
 الخصال في الربح و
 الخصال في الربح و

[illegible]

[The page contains dense handwritten Arabic script in Maghrebi style, likely from a manuscript by Ibn al-Qayyim.]

[illegible]

اما شتر اخی التي تعدوها و وعدنا بانفعلكم
بعضا فاضا اليه و عددوا منكم
تألفوا

اتحاد الوجود ومنها ليس بالاتحاد والنشأ ولا شك ان النشأ الواحد قد يكون منشأ
لاشتراخ مفهومات ^{التي هي} متباينة متخالفة بحسب حقيقة كالمزج والمزج كونه
والصفات المنتزعة من ذات البارئ تعالى على طسريقة الحكماء والمراد
انما يدل على ابطال اتصال الموجودات الخارجية المتباينة فيه ضرورة
توحيد الوجود ولا يتصور فيها والاتصال انما يتم به ولا يدل البرهان على
اشتراخ المفهومات المتباينة من ذات واحدة حقيقة موجودة في الخارج
وهذا وان كان مخالفا لمذهبهم ولكن الحق الحق بالاتباع فلا تلفت الى ما
قيل او يقال ونظر الى حقيقة اعمالهم ومذهبهم الى عظمة التعيين
قال بحدوده ايضا في الجملة وهو الحق والمراد بالمحسوسية في الجملة انهم
ان يكون بالذات او بالعرض فما يكون شراؤه محسوسه بالذات يكون
الكل ايضا محسوسا كذلك كالألوان والاضواء والطعوم والروائح وغيره
وما يكون شراؤه محسوسه بالعرض يكون الكل ايضا محسوسا بالعرض كالأجسام
وغيره باو هذا هو الحق كما قاله المصنف فان علم انما يروى على ما يكون موجودا
في الخارج وانما يكون الموجود فيه على تقدير عدمية التعيين هو الكل فقط
وون التعيين فالحس انما يروى عليه دون وقد توفيق فيه بانه لا حاجة فيه الى
القول بعدمية التعيين بل على القول بوجوده ^{لأنه لا يلزم} اشتراخ ايضا يكون
الكل محسوسا بالذات فان التعيين حينئذ ان يكون منفصلا عن الماهية



٢١٣
 لا يخفى ان رتبة الايام في
 السنة لا توضع في حكمة الطبيعة
 بل في حكمة الخالق تعالى
 فانه قد جعل في كل سنة
 اياما كثيرة من الايام
 التي فيها لا يطلع الشمس
 ولا يطلع القمر ولا يطلع
 النجوم ولا يطلع الكواكب
 ولا يطلع الكائنات الا في
 ايام قليلة من السنة
 فانه قد جعل في كل سنة
 اياما كثيرة من الايام
 التي فيها لا يطلع الشمس
 ولا يطلع القمر ولا يطلع
 النجوم ولا يطلع الكواكب
 ولا يطلع الكائنات الا في
 ايام قليلة من السنة

[illegible]

وجودها في الخارج فان نسبة التصورة اليها تنحصر في خمسة اما العينية او الحسية
لها او الخروية عنها ونخرج تنحصر في الانضمام والاتزاع والانفصال الثلاثة
احتمالات كلها باطله على تقدير وجود الكل لطبيعي في الخارج فيكون التقدير المذكور
ايضا باطلا وهو المطلوب اما بطلان الاول على ذلك التقدير فلان الشخص
الخاص لزيد مثلا اذا كان عينيا للماهية الكلية كمالان مثلا يكون مشتركا
بين زيد و... وحينئذ لا يكون الكل لطبيعي كلياً ولا الشخص تشخصاً كما لا يخفى على
من له ادنى ورأية واما بطلان الثالث في فهو ظاهر من بطلان الاول
بالبيان الذي ذكره فيه ضرورة اشتراك الجزء كاشتراك الكل او
اقوى منه اذا كان اعم من الكل واما بطلان الثالث فهو بالانضمام فلان
انضمام الشخص الى الماهية يستلزم تشخصاً آخر لها قبله ضرورة ان تشخص
انما يكون للشخص المحل وضرورة ان انضمام شئ الى شئ انما يتصور بعد
وجود المنضم اليه والوجود مساوٍ للشخص لا يقال ان الضرورة انما تحكم
بغيرية المحال عن ماهية المحل دون وجوده وتخصيصه والعسرة اعمية الاول
عاطلة ههنا فان نسبة غيرية الشخص والوجود عاطلة على هذا التقدير لانما هو
ما ذكرتم مخالف للبداهة العقلية المذكورة واما القول بانها خارجة عن ماهية
بقول لا يسميها الماهية المتعقن لانا نحكم بالضرورة بانما تشخص
زيد مثلا الى ذاته فقط دون ذات غيره وكبره خاله فاما ان نسبة غيره

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

فان كان الشخص لا يملك الماهية فلا يمكن ان يكون له دور ولا عيشة با ولا يلزم التسلسل في الدور ومرتبة وبقا قال
 جدي ومرشدي مقدم المحققين نظام الملة والدين قدس سره الغريزان
 الماهيات على تقدير وجودها في الخارج وانضمام الشخص اليها كالماتية
 المجردة التي قيم البرهان على ابطالها فان لا تتفصل حصولها في الخارج الا
 بالتعين ولا تثقلها بان يكون في الخارج طبيعة عامة موجودة في نفس الماهية
 زبدة وغيره فان الماهية المجردة وهذه الماهية لتضم اليها الشخص
 في البطلان قول وجه بطلانها ما ذكرنا انما ان تالمية حق التال فيه وجدت
 الامر كما قال المرشد المحقق ثم انه قد يقال في صحيح الانضمام المذكور
 ان يكون انضمام الفصل الى الشخص فيكون الشخص في مرتبة وجود
 ذات محصلة للماهية بحسب الوجود والشخص بحسب خصوصية محتاجة الى
 وجود الماهية اقول فيه فساد من وجوه الاول ان في انضمام
 الى الشخص في بعض الملاحظات تفصيلية للعقل وهي مرتبة الصورة والمادة
 انما يكون الشخص للصورة محتاجا الى الشخص الخاص لمادة فلو كان
 انضمام الشخص الخاص للماهية كانه انضمام الفصل عن الصورة الى الشخص
 اعني المادة يلزم ان يكون الشخص بنفسه تابع للشخص الماهية فيلزم لفظة
 المذكورة من الدور والتسلسل والثاني ان الشخص بنفسه بسيط بمعنى انه لا
 له ماهية كلية يضم اليها الشخص ولا يلزم ان يكون الشخص شخص آخر في تسلسل

كما ان الماهية لا يكون لها دور ولا عيشة با ولا يلزم التسلسل في الدور ومرتبة وبقا قال
 جدي ومرشدي مقدم المحققين نظام الملة والدين قدس سره الغريزان
 الماهيات على تقدير وجودها في الخارج وانضمام الشخص اليها كالماتية
 المجردة التي قيم البرهان على ابطالها فان لا تتفصل حصولها في الخارج الا
 بالتعين ولا تثقلها بان يكون في الخارج طبيعة عامة موجودة في نفس الماهية
 زبدة وغيره فان الماهية المجردة وهذه الماهية لتضم اليها الشخص
 في البطلان قول وجه بطلانها ما ذكرنا انما ان تالمية حق التال فيه وجدت
 الامر كما قال المرشد المحقق ثم انه قد يقال في صحيح الانضمام المذكور
 ان يكون انضمام الفصل الى الشخص فيكون الشخص في مرتبة وجود
 ذات محصلة للماهية بحسب الوجود والشخص بحسب خصوصية محتاجة الى
 وجود الماهية اقول فيه فساد من وجوه الاول ان في انضمام
 الى الشخص في بعض الملاحظات تفصيلية للعقل وهي مرتبة الصورة والمادة
 انما يكون الشخص للصورة محتاجا الى الشخص الخاص لمادة فلو كان
 انضمام الشخص الخاص للماهية كانه انضمام الفصل عن الصورة الى الشخص
 اعني المادة يلزم ان يكون الشخص بنفسه تابع للشخص الماهية فيلزم لفظة
 المذكورة من الدور والتسلسل والثاني ان الشخص بنفسه بسيط بمعنى انه لا
 له ماهية كلية يضم اليها الشخص ولا يلزم ان يكون الشخص شخص آخر في تسلسل

فان كان الشخص لا يملك الماهية فلا يمكن ان يكون له دور ولا عيشة با ولا يلزم التسلسل في الدور ومرتبة وبقا قال
 جدي ومرشدي مقدم المحققين نظام الملة والدين قدس سره الغريزان
 الماهيات على تقدير وجودها في الخارج وانضمام الشخص اليها كالماتية
 المجردة التي قيم البرهان على ابطالها فان لا تتفصل حصولها في الخارج الا
 بالتعين ولا تثقلها بان يكون في الخارج طبيعة عامة موجودة في نفس الماهية
 زبدة وغيره فان الماهية المجردة وهذه الماهية لتضم اليها الشخص
 في البطلان قول وجه بطلانها ما ذكرنا انما ان تالمية حق التال فيه وجدت
 الامر كما قال المرشد المحقق ثم انه قد يقال في صحيح الانضمام المذكور
 ان يكون انضمام الفصل الى الشخص فيكون الشخص في مرتبة وجود
 ذات محصلة للماهية بحسب الوجود والشخص بحسب خصوصية محتاجة الى
 وجود الماهية اقول فيه فساد من وجوه الاول ان في انضمام
 الى الشخص في بعض الملاحظات تفصيلية للعقل وهي مرتبة الصورة والمادة
 انما يكون الشخص للصورة محتاجا الى الشخص الخاص لمادة فلو كان
 انضمام الشخص الخاص للماهية كانه انضمام الفصل عن الصورة الى الشخص
 اعني المادة يلزم ان يكون الشخص بنفسه تابع للشخص الماهية فيلزم لفظة
 المذكورة من الدور والتسلسل والثاني ان الشخص بنفسه بسيط بمعنى انه لا
 له ماهية كلية يضم اليها الشخص ولا يلزم ان يكون الشخص شخص آخر في تسلسل

واما تسلسل باطل لا يقال يجوز ان يكون التسلسل في الاعتباريات فقط وهو
 منقطع بانقطاع الاعتبار لاننا نقول كلامنا ليس في مفهوم الاعتباري
 لتشخص عني التمييز فيما بالاعتبار وهو امر حقيقي موجود في الخارج كالموجود عني
 ما به الموجود دية قياره التسلسل في الموجودات الناجية فيها اذا كان تجريبي لما يشهد
 موجدا فيه فاذا لم يصور في الشخص مرتبة الماهية والتشخيص لم يتصور فيه
 تشابه الضام الفصل عن الصورة الى الجنس عن المادة والثالث على ما قول
 ايضا ان الشخص لو كان انضمامه كالضمم للفصل الى الجنس يكون الضمام
 الوجود اليها ايضا كمثله ضرورة عينية لتشخص الوجود او كما وقته له ولا يشهد
 ذلك في الوجود فان وجود الصورة في مرتبة نوعيتها يكون عللة لوجود المادة
 كذلك فليزم ان يكون وجود الماهية في مرتبة ذاتها عللة لنفسها فيلزم الدور
 وهذه الحقيقتان التي لقينا اليك من التفاسير المختصة بهذا الكتاب لتأملتها
 حتى التامل لوحدها لا يجاوز عنها اذما كبطلان الرابع فقل ان المعنى
 الانتزاعي تابع لاتسراح المنتزع وتشخص حقيقى ليس كذلك ضرورة تميز
 الاشخاص فيما بينها بنسبهم فمن عدل باعتبار اعتبار آخر انتزاع
 وان اخرج الكلام الى منشأ ذلك لانتزاع غيرهم الى الشقوق
 المتفرقة كرا بطلانها وبطلان الخامس فلان الشخص حقيقى محمول على الماهية بل
 الاشتقاقى والمنفصل ليس كذلك على ان الامكان بطل ايضا بعض البيانات
 المنطوق بها في هذا المقام

[illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

حقيقة ذات الواجب تعالى فانتزاع صور بتبانية بالذات متحققة
 فيها كالجوهرية وكمية وكمية والاشياء متحدة ذات زير شكلا اذا كانت
 جوهرية بسيطة كالتشخص فقط بمجال استحالة فيه سيما اذا دل دليل على ثبوت
 ثون زير بسيط في الخارج كما ذكرته انفا ولا شبهة في انتزاع هذه المفهومات
 من ذاتية في اول اول على خلاف ما زعمه المصنف من انتزاع الصفات
 صفات مختلفة من ذات واحد ومبينة وانما وقع المصنف في هذه الغلطة
 انظروا انه زعم من انتزاع هذه الصفات المختلفة من ذات زير شكلا انفا
 فيها دخولا حقيقيا والقيام تلك الذات منها وهو باطل بالبيان الذي ذكرته
 من ابطال وجود الكلي الطبيعي في الخارج فلم يفرق المصنف بين
 المأخوذ من الذات والمأخوذ من الخارج في الاول اعم من الثاني فالاخرا
 تؤخذ من الكل كما تؤخذ من اشياء والاشياء من ذات السري وكذا لك يؤخذ من
 ذات الاشياء ما لا يكون جزا منها كصلوات التمييز والتحيز والاشارة
 الحسية من ذات الجسم مع ان هذه المفهومات ليست داخلية فيها ولم يفرق
 المصنف بين لوازم الذات الخارجة منها الحقيقية بها المنتزعة عنها وبين لوازم
 الحقيقية الداخلة فيها غيبه مفارقة عن ذات الكل في ظرف من الظرف
 هذا الاشتباه او وقع في الزعم الفاسد فعليك بالتفطن
 الفائق والفرق اللائق هذا اى بيان الوجود في الخارج في المخلوطة والمطلقة

[illegible]

فان قيل لا بد من تعريف اللفظ في كل لغة...
 والاولى ان يعرف اللفظ في اللغة العربية...
 والثانية ان يعرف اللفظ في اللغة الفارسية...
 والثالثة ان يعرف اللفظ في اللغة الهندية...
 والرابعة ان يعرف اللفظ في اللغة اليونانية...
 والخامسة ان يعرف اللفظ في اللغة اللاتينية...
 والسادسة ان يعرف اللفظ في اللغة النورسية...
 والسابعة ان يعرف اللفظ في اللغة التركية...
 والثامنة ان يعرف اللفظ في اللغة الصينية...
 والتاسعة ان يعرف اللفظ في اللغة اليابانية...
 والعاشر ان يعرف اللفظ في اللغة الكورية...
 والحادي عشر ان يعرف اللفظ في اللغة اليابانية...
 والثاني عشر ان يعرف اللفظ في اللغة الصينية...
 والثالث عشر ان يعرف اللفظ في اللغة اليابانية...
 والرابع عشر ان يعرف اللفظ في اللغة الصينية...
 والخامس عشر ان يعرف اللفظ في اللغة اليابانية...
 والسادس عشر ان يعرف اللفظ في اللغة الصينية...
 والسابع عشر ان يعرف اللفظ في اللغة اليابانية...
 والثامن عشر ان يعرف اللفظ في اللغة الصينية...
 والتاسع عشر ان يعرف اللفظ في اللغة اليابانية...
 والعاشر عشر ان يعرف اللفظ في اللغة الصينية...

و عندئذ يقطعا او ردا ان التعريف اللفظي ليس فيه حصول الصورة اهلا
 والا يلزم تحصيل الحاصل فعد من المطالب التصوريه مسامحة وجه
 عدم الورود ان التعريف الحقيقي واللفظي كلاما بها شيان في تحصيل صورة
 غير حاصله لا عرف بالفتح الا ان الحصول في الاول ابتدائي وفي الثاني
 ثانوي فان قلت حصول اللفظ في المدة ثانيا بعد في خفاء اذ لم يدل عليه
 وليس قد يبعد بل ان الصورة بعد حصولها في المدة قد يطبقها الاتفا
 والاحضار وقد يعرهنها الذمول اي عدم الاتفاقات ولا تضار فليس في
 التعريف اللفظي حصول الصورة في المدة ثانيا بل انما يسبب الاتفاقات اليها
 ثانيا والاتفاقات ليس من التصور فعد التعريف اللفظي حذيفة من المطالب
 التصوريه فعد قلت الكلام بهنا مبني على طوهم واذ قد ثبت عندكم ان
 الذمول ليس الا الاحضار في المدة ثانيا بعد روال الصورة عنها وبقا
 في الخزانة فعد هذا الطور كون التعريف اللفظي من المطالب التصوريه يهي
 فان التصور انما هو ثمة التعريف اللفظي والاتفاقات وسبيله اليه بالجملة ان الكلام
 بهنا مبني على طوهم والثاني اي ما يكون التصور فيه ثانيا وهو المعبر عنه بالتفسير
 اللفظي والاول وهو ما يكون التصور فيه ابتدائيا وهو المعبر عنه في العرف
 بالتحصيل الحقيقي وسبب ان هذا مزيد تحصيل في مبحث التعريف اللفظي فقيه
 تحصيل صورة غير حاصله اي مطلقا اي ابتدائيا وتعيينيا كما لو توافقتا

فان قيل لا بد من تعريف اللفظ في كل لغة...
 والاولى ان يعرف اللفظ في اللغة العربية...
 والثانية ان يعرف اللفظ في اللغة الفارسية...
 والثالثة ان يعرف اللفظ في اللغة الهندية...
 والرابعة ان يعرف اللفظ في اللغة اليونانية...
 والخامسة ان يعرف اللفظ في اللغة اللاتينية...
 والسادسة ان يعرف اللفظ في اللغة النورسية...
 والسابعة ان يعرف اللفظ في اللغة التركية...
 والثامنة ان يعرف اللفظ في اللغة الصينية...
 والتاسعة ان يعرف اللفظ في اللغة اليابانية...
 والعاشر ان يعرف اللفظ في اللغة الكورية...
 والحادي عشر ان يعرف اللفظ في اللغة اليابانية...
 والثاني عشر ان يعرف اللفظ في اللغة الصينية...
 والثالث عشر ان يعرف اللفظ في اللغة اليابانية...
 والرابع عشر ان يعرف اللفظ في اللغة الصينية...
 والخامس عشر ان يعرف اللفظ في اللغة اليابانية...
 والسادس عشر ان يعرف اللفظ في اللغة الصينية...
 والسابع عشر ان يعرف اللفظ في اللغة اليابانية...
 والثامن عشر ان يعرف اللفظ في اللغة الصينية...
 والتاسع عشر ان يعرف اللفظ في اللغة اليابانية...
 والعاشر عشر ان يعرف اللفظ في اللغة الصينية...

٢٢٣

فان قيل لا بد من تعريف اللفظ في كل لغة...
 والاولى ان يعرف اللفظ في اللغة العربية...
 والثانية ان يعرف اللفظ في اللغة الفارسية...
 والثالثة ان يعرف اللفظ في اللغة الهندية...
 والرابعة ان يعرف اللفظ في اللغة اليونانية...
 والخامسة ان يعرف اللفظ في اللغة اللاتينية...
 والسادسة ان يعرف اللفظ في اللغة النورسية...
 والسابعة ان يعرف اللفظ في اللغة التركية...
 والثامنة ان يعرف اللفظ في اللغة الصينية...
 والتاسعة ان يعرف اللفظ في اللغة اليابانية...
 والعاشر ان يعرف اللفظ في اللغة الكورية...
 والحادي عشر ان يعرف اللفظ في اللغة اليابانية...
 والثاني عشر ان يعرف اللفظ في اللغة الصينية...
 والثالث عشر ان يعرف اللفظ في اللغة اليابانية...
 والرابع عشر ان يعرف اللفظ في اللغة الصينية...
 والخامس عشر ان يعرف اللفظ في اللغة اليابانية...
 والسادس عشر ان يعرف اللفظ في اللغة الصينية...
 والسابع عشر ان يعرف اللفظ في اللغة اليابانية...
 والثامن عشر ان يعرف اللفظ في اللغة الصينية...
 والتاسع عشر ان يعرف اللفظ في اللغة اليابانية...
 والعاشر عشر ان يعرف اللفظ في اللغة الصينية...

فان قيل لا بد من تعريف اللفظ في كل لغة...
 والاولى ان يعرف اللفظ في اللغة العربية...
 والثانية ان يعرف اللفظ في اللغة الفارسية...
 والثالثة ان يعرف اللفظ في اللغة الهندية...
 والرابعة ان يعرف اللفظ في اللغة اليونانية...
 والخامسة ان يعرف اللفظ في اللغة اللاتينية...
 والسادسة ان يعرف اللفظ في اللغة النورسية...
 والسابعة ان يعرف اللفظ في اللغة التركية...
 والثامنة ان يعرف اللفظ في اللغة الصينية...
 والتاسعة ان يعرف اللفظ في اللغة اليابانية...
 والعاشر ان يعرف اللفظ في اللغة الكورية...
 والحادي عشر ان يعرف اللفظ في اللغة اليابانية...
 والثاني عشر ان يعرف اللفظ في اللغة الصينية...
 والثالث عشر ان يعرف اللفظ في اللغة اليابانية...
 والرابع عشر ان يعرف اللفظ في اللغة الصينية...
 والخامس عشر ان يعرف اللفظ في اللغة اليابانية...
 والسادس عشر ان يعرف اللفظ في اللغة الصينية...
 والسابع عشر ان يعرف اللفظ في اللغة اليابانية...
 والثامن عشر ان يعرف اللفظ في اللغة الصينية...
 والتاسع عشر ان يعرف اللفظ في اللغة اليابانية...
 والعاشر عشر ان يعرف اللفظ في اللغة الصينية...

فان علم وجودها اى وجود تلك الصورة فى الخارج لتبقى وجود متصور يافيه
فيوجب الحقيقة كتعريف الانسان بالحيوان الناطق عندئذ علم وجوده فيه
واكلا اى وان لم يعلم وجودها فى الخارج بالمعنى الذى ذكرنا فبما لا يسمي
ويزان القسام بخلافان كمالا لا شخاص فمنهم من يعلم وجود الشئ فى الخارج
وليعرفه بالحد والرسمة يكون التعريف عنده بسبب الحقيقة ومنهم لم يعرف وجود
فيه يكون كمالا بل يتبين بسبب شخص واحد بالنظر الى الوقتين وتخرج
فيه اقسام ثمانية كالتعريف المذكورين كل واحد منها قد يكون سهوا وقد يكون
رسما وكل واحد من الحد والرسمة قد يكون سهوا وقد يكون عينا تمام والتامع اهذ
الاقسام الثمانية هو تعريف اللفظى فجميع اقسام التعريف منحصرة فى التسعة
ولا بد ان يكون المعنى اجمالى وهذه الدعوى اصل اعنى من البيان فلا يصح
بالساوى معرفة وبالاخص وان يكون متساويا فبما لا يطراد الانعكاس
اى المنع وجميع فلا يصح بالاعم لا خلا له بالمنع والاخص لا خاله بالجمع وهذا
اقسم اى اجماع والمانع هو الفرد الكمال للمعرف يقع به التميز التام فى التعريف
ونسى بعض اقسامه ما اخلت تامه للقواعد التطبيقية ولذا اخرجها بخرج غير
اى كان بالاخص والاعم والتعريف بالمثال تعريف بالمساوية للخصصة
دفع دخل وهو ان المعرف قد يتسبب فى تعريفه باكل كما ذكر مع ان التعريف قد يقع
بالبائن المشابهة لخصته كما يقال فى تعريف الرجل الشجاع الاسد فوقع التعريف

فانما التعريف بانماثل المشاركين للمعرف والمعرف حقيقة
 وهو الشجاعة المحققة التي لا يخفى ان هذا الوصف الخاص
 محمول على المعرفة بالفتح والمعرف بالكسر بحقيقة هو هذا المفهوم
 المحمول على المعرفة اقول بهذا مقبولة لكان اقول ان التعريف
 بالاجزاء الخالية كتعريف البيت بالبنات والاشبات وغيره بالجزءان
 يكون اخلأ ههنا في المعرفة ويشمل التعريف باخذ المصنوعة اسم من ان
 يكون نفيها او بواسطة ذواتها او بواسطة اتخاذه مصنفات اخرى محمولة عليها
 يقال انه ذو شبات وبنات او يقال انه مركبة من تلك البنات ونحو شبات
 والحق جوازها لا عموما فانه قد يعبرون التعريف بالجنس القريب والبعيد
 فالتعريف به وان لم يكن اخلأ في القسم التام للمعرف الذي ذكرناه ولكن اخرج
 اسما منه غير سديد وهو اى التعريف حدان كان المميز اثنائهما الا اى
 وان لم يكن المميز اثنائهما ليس تام كل واحد منهما ان اشتغل على الجنس
 القريب فاشهد التام ما اشتغل على الجنس البعيد والرسم التام
 اشتغل على الجنس القريب والخاصة والافناقص ومبينة يكون التعريف بالجنس وحد
 قريبا كان او بعيدا وبالفصل كذا لك. القريب من احدهما والبعيد من الاخر
 داخلا في الحد الناقص والتعريف بالخاصة وحد او العرض العام وحد او
 داخلا في الرسم الناقص فالحد التام ما اشتغل على الجنس والفصل القريب هو

فانما التعريف بانماثل المشاركين للمعرف والمعرف حقيقة
 وهو الشجاعة المحققة التي لا يخفى ان هذا الوصف الخاص
 محمول على المعرفة بالفتح والمعرف بالكسر بحقيقة هو هذا المفهوم
 المحمول على المعرفة اقول بهذا مقبولة لكان اقول ان التعريف
 بالاجزاء الخالية كتعريف البيت بالبنات والاشبات وغيره بالجزءان
 يكون اخلأ ههنا في المعرفة ويشمل التعريف باخذ المصنوعة اسم من ان
 يكون نفيها او بواسطة ذواتها او بواسطة اتخاذه مصنفات اخرى محمولة عليها
 يقال انه ذو شبات وبنات او يقال انه مركبة من تلك البنات ونحو شبات
 والحق جوازها لا عموما فانه قد يعبرون التعريف بالجنس القريب والبعيد
 فالتعريف به وان لم يكن اخلأ في القسم التام للمعرف الذي ذكرناه ولكن اخرج
 اسما منه غير سديد وهو اى التعريف حدان كان المميز اثنائهما الا اى
 وان لم يكن المميز اثنائهما ليس تام كل واحد منهما ان اشتغل على الجنس
 القريب فاشهد التام ما اشتغل على الجنس البعيد والرسم التام
 اشتغل على الجنس القريب والخاصة والافناقص ومبينة يكون التعريف بالجنس وحد
 قريبا كان او بعيدا وبالفصل كذا لك. القريب من احدهما والبعيد من الاخر
 داخلا في الحد الناقص والتعريف بالخاصة وحد او العرض العام وحد او
 داخلا في الرسم الناقص فالحد التام ما اشتغل على الجنس والفصل القريب هو

فانما التعريف بانماثل المشاركين للمعرف والمعرف حقيقة
 وهو الشجاعة المحققة التي لا يخفى ان هذا الوصف الخاص
 محمول على المعرفة بالفتح والمعرف بالكسر بحقيقة هو هذا المفهوم
 المحمول على المعرفة اقول بهذا مقبولة لكان اقول ان التعريف
 بالاجزاء الخالية كتعريف البيت بالبنات والاشبات وغيره بالجزءان
 يكون اخلأ ههنا في المعرفة ويشمل التعريف باخذ المصنوعة اسم من ان
 يكون نفيها او بواسطة ذواتها او بواسطة اتخاذه مصنفات اخرى محمولة عليها
 يقال انه ذو شبات وبنات او يقال انه مركبة من تلك البنات ونحو شبات
 والحق جوازها لا عموما فانه قد يعبرون التعريف بالجنس القريب والبعيد
 فالتعريف به وان لم يكن اخلأ في القسم التام للمعرف الذي ذكرناه ولكن اخرج
 اسما منه غير سديد وهو اى التعريف حدان كان المميز اثنائهما الا اى
 وان لم يكن المميز اثنائهما ليس تام كل واحد منهما ان اشتغل على الجنس
 القريب فاشهد التام ما اشتغل على الجنس البعيد والرسم التام
 اشتغل على الجنس القريب والخاصة والافناقص ومبينة يكون التعريف بالجنس وحد
 قريبا كان او بعيدا وبالفصل كذا لك. القريب من احدهما والبعيد من الاخر
 داخلا في الحد الناقص والتعريف بالخاصة وحد او العرض العام وحد او
 داخلا في الرسم الناقص فالحد التام ما اشتغل على الجنس والفصل القريب هو

الموصل الى الكنه يفهم منه ان الوصول الى الكنه يخص في احد التامات ثم لم يدل دليل قوسي على عدم افادة بعض الرسوم به بل يجوز عند استعماله ان يكون بعض الخواص لمختصة بشي وحده او مع بعض القريب منها كالكنه والجهل في ابطال البطلان المرسوم الى الكنه مذكورة في كتب المتأخرين كلها واهية لا تنفع الوقت في ذكرها واذا احتجنا مع انه يغني عن الاطالة المحذرة عنها في هذا الكتاب ونسحق تحسين تقديم الجنس فان الفصل المقيد بكنه وان كان يجوز افادته للكنه كانه ناطق بالمقيد بخوان لما يتيه الانسان مثلا ولكن يستحسن ان يقع الجنس بعد الابهام لسهولة الانتقال منه الى ما يقتضيه اليه ويجب تقييد احدهما بالآخر ضرورة ان الانتقال بينهما يحصل وهو اي ايجاد التام لا يقبل الزيادة والنقصان فاما عبارة نحن تمام ذاتيات الشئ فهو بيان في الزيادة والنقصان والبسيط لا يحل اي بالحقيقة التي من الاخراج الحقيقية الداخلة في ذاته ضرورة تناقض البسيط وقدا يحل به كما التحديد بالفصل وحده وبالحسن المعاني كذلك فانها بسيطان والمركب ضرورة تحقق الاجزاء فيه وهي مناط التحديد ويحل به وقد لا يحل به كما يشاهد في الانواع حقيقة التي تباع في التحصيل ان لا يلحظ صورة متعة اخرى كالانسان والعرض ناقبة بابا بقدر الكبر لئلا يتحقق الصورة الجسمانية التي ثبتت عنيتها عندهم بالنظر الى اشخاصها فالتام يتحقق في حد الجسم والتحديد

كذا لا ينبغي ان يكون في الواقع
 كذا لا ينبغي ان يكون في الواقع
 كذا لا ينبغي ان يكون في الواقع
 كذا لا ينبغي ان يكون في الواقع
 كذا لا ينبغي ان يكون في الواقع
 كذا لا ينبغي ان يكون في الواقع
 كذا لا ينبغي ان يكون في الواقع
 كذا لا ينبغي ان يكون في الواقع
 كذا لا ينبغي ان يكون في الواقع
 كذا لا ينبغي ان يكون في الواقع

والحد الذي لا يتعدى علم بان هذا حقيقة للشئ سيرة جدا فان الجندر
 مشتملة بالمرض العام والفضل بالخاصية الاسم الا لبعض المايات لا تتر
 التفصيلية التي ليست لها كنه سوى ما انترعه العقل والحق ان تعلم
 بكنه الاستيعاب عن العلم بان كنه لها قد تيسر لا تيسر كنه في المايات
 الا تراعيتها فان الكنه لها ليس الا حاصل في نفس العلم بان هذا تيسر
 وذلك فضل فلا تيسر في التراعيات ايضا فان الابوة مثلا وكذلك البوة
 وغيرهما انتراحيات ولا يدرك العقل بان مقولة الاضافة جزء لها والسر في ان
 الانواع الا تيسر اعيت انما تحصل في الذهن لوجود اجالي العقل انما يترزع
 منها المفهومات العامة والخاصة ولا يقدر على تيسر اتم ذاتيات او عرضيات
 الا ان يقال ان بالمفهوم الموصل المركب من مفهومين انتراحيين احدهما الجزء
 الاعم منه وهو الجفصل والثاني المختص به وهو الفصل فيعلم كنهه وجزاره لمعنى
 الذي كنهنا بالبداهة فافهم والفرق من الغوامض ذلك للاشتباه والذكور
 سيما في المايات الحقيقية الخارجية نعم قد يستدل في بعض المايات المذكورة على
 التفرقة كما يقال كنهه هو سر وفصل الاتصال وقد شهدوا عليه بيانات و
 ذلك لا ينافي كونه من الغوامض فان كتاب النظريات ايضا من الغوامض فمهما
 مباحث اي تيسر ثبات الاول ان الجنس فان كان مباحث بالنظر الى التيسر
 المعارضة له بالنظر الى الانواع المركبة منه فلا يمكن تحصيل حقيقة بدونها فان

والفرق الذي لا يتعدى علم بان هذا حقيقة للشئ سيرة جدا فان الجندر
 مشتملة بالمرض العام والفضل بالخاصية الاسم الا لبعض المايات لا تتر
 التفصيلية التي ليست لها كنه سوى ما انترعه العقل والحق ان تعلم
 بكنه الاستيعاب عن العلم بان كنه لها قد تيسر لا تيسر كنه في المايات
 الا تراعيتها فان الكنه لها ليس الا حاصل في نفس العلم بان هذا تيسر
 وذلك فضل فلا تيسر في التراعيات ايضا فان الابوة مثلا وكذلك البوة
 وغيرهما انتراحيات ولا يدرك العقل بان مقولة الاضافة جزء لها والسر في ان
 الانواع الا تيسر اعيت انما تحصل في الذهن لوجود اجالي العقل انما يترزع
 منها المفهومات العامة والخاصة ولا يقدر على تيسر اتم ذاتيات او عرضيات
 الا ان يقال ان بالمفهوم الموصل المركب من مفهومين انتراحيين احدهما الجزء
 الاعم منه وهو الجفصل والثاني المختص به وهو الفصل فيعلم كنهه وجزاره لمعنى
 الذي كنهنا بالبداهة فافهم والفرق من الغوامض ذلك للاشتباه والذكور
 سيما في المايات الحقيقية الخارجية نعم قد يستدل في بعض المايات المذكورة على
 التفرقة كما يقال كنهه هو سر وفصل الاتصال وقد شهدوا عليه بيانات و
 ذلك لا ينافي كونه من الغوامض فان كتاب النظريات ايضا من الغوامض فمهما
 مباحث اي تيسر ثبات الاول ان الجنس فان كان مباحث بالنظر الى التيسر
 المعارضة له بالنظر الى الانواع المركبة منه فلا يمكن تحصيل حقيقة بدونها فان

ان كان لا تيسر في العلم بان هذا حقيقة للشئ سيرة جدا فان الجندر
 مشتملة بالمرض العام والفضل بالخاصية الاسم الا لبعض المايات لا تتر
 التفصيلية التي ليست لها كنه سوى ما انترعه العقل والحق ان تعلم
 بكنه الاستيعاب عن العلم بان كنه لها قد تيسر لا تيسر كنه في المايات
 الا تراعيتها فان الكنه لها ليس الا حاصل في نفس العلم بان هذا تيسر
 وذلك فضل فلا تيسر في التراعيات ايضا فان الابوة مثلا وكذلك البوة
 وغيرهما انتراحيات ولا يدرك العقل بان مقولة الاضافة جزء لها والسر في ان
 الانواع الا تيسر اعيت انما تحصل في الذهن لوجود اجالي العقل انما يترزع
 منها المفهومات العامة والخاصة ولا يقدر على تيسر اتم ذاتيات او عرضيات
 الا ان يقال ان بالمفهوم الموصل المركب من مفهومين انتراحيين احدهما الجزء
 الاعم منه وهو الجفصل والثاني المختص به وهو الفصل فيعلم كنهه وجزاره لمعنى
 الذي كنهنا بالبداهة فافهم والفرق من الغوامض ذلك للاشتباه والذكور
 سيما في المايات الحقيقية الخارجية نعم قد يستدل في بعض المايات المذكورة على
 التفرقة كما يقال كنهه هو سر وفصل الاتصال وقد شهدوا عليه بيانات و
 ذلك لا ينافي كونه من الغوامض فان كتاب النظريات ايضا من الغوامض فمهما
 مباحث اي تيسر ثبات الاول ان الجنس فان كان مباحث بالنظر الى التيسر
 المعارضة له بالنظر الى الانواع المركبة منه فلا يمكن تحصيل حقيقة بدونها فان

[illegible]

ان الحسب انما هو في فصل في مرتبة يكون التحصيل عين الابل والكون كل
 واحد منها محمولا على الآخر كونه عليه لا خارجا عنه اما بحسب الوجود وخطا
 يكون عيننا بحسب الوجود فقط ومناظر بحسب الماهية او بحسب الوجود والماهية
 كليهما اسي يكون هو الفصل عين وجود بحسب ذاته عين ذاته فحينئذ تم
 كلام المصنف على التقديرين المذكورين فان الفصل يعانف الى الحسب على
 انه خارج عنه لاحق به فانه في مرتبة احسن من احسن الفصل يكون ال
 عين في مرتبة اخرى فانه حاصل الفصل لم يكن شيئا احسن بل يكون احسن
 الفصل محصلا حقيقة واحدة فان اصيل في مرتبة الاقتران حينئذ لا يكون
 فيفسر الحسب بل خصه قسم ما رآه المصنف موافقا لما قاله القدماء من ان
 ولكن اعمل على التركيب اقل بحيث يكون عبارة لمن موافقا لعبارة شيخ
 اول واقوي من اعمل على التركيب الاتحاد فيكون ان هذا الكلام على
 لا يركن اليه من له ذهن متيقن وفهم سليم وتعد في بيان ابطاله مرة ثانية
 يفيد لنا ظر فائدة جلية فنقول ان اتحاد الوجود بين الماهيتين المتماثلتين بالذات
 باطل فان الوجود الشخصي امر عارض للماهية والعارض الشخصي لا يقوم بغير
 متماثلين بالذات واما اتحادهما بحسب الماهية فهو انش من اتحاد الوجود وقات
 انما يتصور بالافتقار الى ما بعد ام الماهية بحسب الفصل وحد الماهية الاخر
 كما يتصور الماء والهواء ويحدث بحسب النار في لا شك حينئذ في ان بطل علمهما

فانما هو في فصل في مرتبة يكون التحصيل عين الابل والكون كل
 واحد منها محمولا على الآخر كونه عليه لا خارجا عنه اما بحسب الوجود وخطا
 يكون عيننا بحسب الوجود فقط ومناظر بحسب الماهية او بحسب الوجود والماهية
 كليهما اسي يكون هو الفصل عين وجود بحسب ذاته عين ذاته فحينئذ تم
 كلام المصنف على التقديرين المذكورين فان الفصل يعانف الى الحسب على
 انه خارج عنه لاحق به فانه في مرتبة احسن من احسن الفصل يكون ال
 عين في مرتبة اخرى فانه حاصل الفصل لم يكن شيئا احسن بل يكون احسن
 الفصل محصلا حقيقة واحدة فان اصيل في مرتبة الاقتران حينئذ لا يكون
 فيفسر الحسب بل خصه قسم ما رآه المصنف موافقا لما قاله القدماء من ان
 ولكن اعمل على التركيب اقل بحيث يكون عبارة لمن موافقا لعبارة شيخ
 اول واقوي من اعمل على التركيب الاتحاد فيكون ان هذا الكلام على
 لا يركن اليه من له ذهن متيقن وفهم سليم وتعد في بيان ابطاله مرة ثانية
 يفيد لنا ظر فائدة جلية فنقول ان اتحاد الوجود بين الماهيتين المتماثلتين بالذات
 باطل فان الوجود الشخصي امر عارض للماهية والعارض الشخصي لا يقوم بغير
 متماثلين بالذات واما اتحادهما بحسب الماهية فهو انش من اتحاد الوجود وقات
 انما يتصور بالافتقار الى ما بعد ام الماهية بحسب الفصل وحد الماهية الاخر
 كما يتصور الماء والهواء ويحدث بحسب النار في لا شك حينئذ في ان بطل علمهما

[illegible]

ولفصل في مرتبة تقييد احد هما بالاحسن في مرتبة بشرط شي ويكون كل
 واحد منهما قيئاً للاحسن في انحاء ثمانية عشر ترفع الاستيوار بينهما بحسب الوجود
 الماهية في الخارج و هذا في مرتبة التقييد و مرتبة بشرط شي ثم هما متازان
 بتبعية بشرط شي بشرط لا شيء في هذه المرتبة بتصور التركيب و حقيقة القول
 باستلزام التركيب الذهني للخارجي و يندفع المذمورات المذكورة على الشق
 الاول و كسر ان هذا الشق فحش من الاول وان قلنا ان المحققين بالقبول
 و اعتمد عليه المحققون لما ذكرنا سابقا من انه لا يصور الا بالاعطال و قيل
 وقد ذكرت سابقا ان ان يظهر هذا المذهب فليس اعلم من وجه الارض
 و ارتفعت العلوم الحكيم الحقيقية اليقينية فان اتحاد الحقيقةين بحسب
 الذات فحش من اتحادهما بحسب الوجود و الحق عند من ينفى وجود
 الطبيعي كما بناه به انه انما و حثت في رفع وجود حش و لفصل في بيان
 تقدير وجود الهم و وجودهما استقرارا على مذهب احسن و هو ان
 و لفصل في بيان وجود كل واحد منهما في الاحسن و هذا هو التركيب
 الانضمامي الذي انطلق المحققون ببيانات واهية و اثبتنا عرشه على التحقيق
 كما بناه حقيقة في بحث احسن في بيان الفرق بين احسن و الماهية و لا بأس
 بان يفيد لفيد لناظر فائدة جديدة بان استلزام التركيب الذهني للتركيب
 انجارجي محقق و مبهرين بالبراهين القوية كما بناه في ذلك المبحث فانما

ولفصل في مرتبة تقييد احد هما بالاحسن في مرتبة بشرط شي ويكون كل
 واحد منهما قيئاً للاحسن في انحاء ثمانية عشر ترفع الاستيوار بينهما بحسب الوجود
 الماهية في الخارج و هذا في مرتبة التقييد و مرتبة بشرط شي ثم هما متازان
 بتبعية بشرط شي بشرط لا شيء في هذه المرتبة بتصور التركيب و حقيقة القول
 باستلزام التركيب الذهني للخارجي و يندفع المذمورات المذكورة على الشق
 الاول و كسر ان هذا الشق فحش من الاول وان قلنا ان المحققين بالقبول
 و اعتمد عليه المحققون لما ذكرنا سابقا من انه لا يصور الا بالاعطال و قيل
 وقد ذكرت سابقا ان ان يظهر هذا المذهب فليس اعلم من وجه الارض
 و ارتفعت العلوم الحكيم الحقيقية اليقينية فان اتحاد الحقيقةين بحسب
 الذات فحش من اتحادهما بحسب الوجود و الحق عند من ينفى وجود
 الطبيعي كما بناه به انه انما و حثت في رفع وجود حش و لفصل في بيان
 تقدير وجود الهم و وجودهما استقرارا على مذهب احسن و هو ان
 و لفصل في بيان وجود كل واحد منهما في الاحسن و هذا هو التركيب
 الانضمامي الذي انطلق المحققون ببيانات واهية و اثبتنا عرشه على التحقيق
 كما بناه حقيقة في بحث احسن في بيان الفرق بين احسن و الماهية و لا بأس
 بان يفيد لفيد لناظر فائدة جديدة بان استلزام التركيب الذهني للتركيب
 انجارجي محقق و مبهرين بالبراهين القوية كما بناه في ذلك المبحث فانما

ثبت وجودها في الخارج فاما ان يكون متغايرين بحسب الذات وتحد من بحسب الوجود
وهذا هو التركيب لا اتحادى هو باطل فان الوجود الخاص لا يكون قايما بهما بل متغايرين
بالذات ضرورة افتناع قيام عرض واحد بشخصه لمخلين هذا على سبيل
الاجمال وبيان على وجه التخصيص والتحقيق ان الوجود يطلق على اثنين الاول
المسمى المصدرى وهو متعبد بحسب تعدد المنسوب اليه ولا شك ان
المنسوب اليه ههنا متعبد بالعرض فالممنسوب كذلك والثاني المسمى
والمسمى الاول الما بية وبنيت تحققة في موضع آخر لا يسعه هذا اتمام ولا شك
ان الما بيات متخالفة على الفرض المذكور فلا يحد الوجود مطلقا او يكونا
متحدين بحسب الذات والوجود معا وهذا فحش من الاول ضرورة ان الاثنين
لا يتحدان لرجوع الى الانقلاب التاميل وحقيقة لم يتق الاحتمال المستبرر لمحقق
ههنا الا ان يكون اهل نفس متغايرين بحسب الذات والوجود ولا بد ان يكون
بينهما علاقة تكميل لا افتناع بل وهذا هو التركيب الانضمامى الذى قصدنا
اثباته فان قيل كيف يتاسس كل منهما حقيقة ضرورة بتأين الوجود
وكان مناط كل هو اتحاد الوجود وقلت كلا بل مناط كل من حله لخلول فقط
ضرورة بطلان اتحاد الوجود بين المتخالفات كما في احصائيات والفرق
بين كل الذاتيات والاحصائيات انما هو بحسب الدخول والعروض فقط لا ان يكون
في كل الذاتيات اتحاد الذات والوجود والعرضيات بحسب الخلول فقط لما بينا

لما بنا لك أن تقابل المناط في كليهما المحلول نقطه فاذا وجد المحلول بين المحل والمحل
محل كل واحد منهما على الآخر وانما اثرنا التطويل ليكون لنا نظرا باحاطة الاطر
واجب ان ينظر اليقين فاذا نظرنا الى الحد وحده موافقا من حده معان
اي الفصل كل منهما كاللدر المنشور غير الاخر يخرج من الاعتبار فهناك
كثرة بالفعل ضرورة ان يحسب له وجود الفعل لفصل له وجود آخر فلا يحل
احدهما على الاخر ولا على المجموع ضرورة ان مناط المحل عندهم على اتحاد الوجود
فلا يتصور محل في فقهه وهذا الكلام الذي ذكره لم ينقل من القدام وتقليد
فقط ليس بصيرة فان الاجزاء لا تحذف لمعتبرة عندهم هي الفصل والفصل
منها ما تحذف من حيث الاطلاق ولا بشرط شئ وهو مرتبة المحل ولا يضر تنازل
الوجود والذات هي فان لم يعتبر في المحل التنازل بحسب التعقل والاتحاد بحسب خبر
من الوجود وهو حال هنا فان احس حثيثا في اعتبار واحد متعقل متعقل
خاص لفصل متعقل آخر كذا لك وتجد ان في التحصيل النوعي سواء كان بحسب اتجا
الذات او الوجود كما زعموا او بحسب المحلول نقطه كما بينا تحقيقه فانكار المحل في
مرتبة الحد المركب من محسوس لفصل منكركه اللهم اذا احتسب التحديد بالاجنه
الخارجية كالما حقه والصورة وهو كما ترى وليس معنى الحد بهذا الاعتبار
معنى المحدود المعقول اى من كل وجه فان اعتبار تفصيل في اعتبار الاجمال لكنه
اذا لوحظ الى ابهام احدهما اى محسوس فقيده بالآخر اى اصيل متضمنا

[illegible]

[illegible]

في العبارة لم يثبت القائلين بالتركيب الا شيئا مني فقط كما شكت في العبارة للمذهب
الحق في القول بالتركيب انما هي نفس الاول بعينه الوجود في الثاني بعينه الثالث
كما ان التعديل يحصل يفيد الصورة الاتحادية التي للوضع مع المحمول
الخارج الا ان هناك تركيب خبري فيه حكم وهذا تركيب يقيد
يفيد تصورا اتحاديا فقط حاصل التنظير ان القضية كما تكون مبررة للمحك عنه
يكون المبررة فيها مركبة مفصلة والمرس واحد بالوحدة الحقيقية في حل الذات
الحقيقية عندهم كذلك المركب الموصل الى الكنه الذي هو متوحد بالوحدة
الحقيقية عندهم الا ان العلم في الصورة الاولى تسديقي في الاحسن
تصورى واما على ما بينا انك من التركيب الانضمامي فالحمد لله والحمد لله
لا يكون متوحدين بالوحدة الحقيقية بل بحسب الالتفات والاعتبار فقط في مجموع
التصورات المتعلقة بالاجزاء تفصيلا هو الموصل الى التصور الواحد المتعلق
بجميع الاجزاء اجمالا وهو المحل وقد زعم بعض المحققين انه لا يحصل في احد
الاشياء صورة المبررة في الالتفات اليه فقط وهو باطل فانه حفيد لا يحصل
العلم النظري فان شرة النظر حفيد انما يكون الالتفات فقط وهو ليس
يعلم فانه عبارة عن الصورة الحاصلة في الذهن والالتفات المبرر بالوجه
فمنه من افعال النفس متعارفها مع ان ذلك اصطلاح جديد غير ضرورة واية
اليه واما اختصار اصطلاحا لكلماتهم في بعض المقامات فيقول الى توجيه الكلام

لا يكون متوحد من بالوعدة الحقيقية بل بحسب اللحاظ والاعتبار فقط فجميع
التصورات المتعلقة بالأجزاء تفصيلاً هو الموصول إلى التصور الواحد المتعلق
بجميع الأجزاء أجمالاً وهو المبدأ وقد زعم بعض محققين أنه لا يحصل في المبدأ
أي التصور الواحد بل يتبعه بالاعتبار والاعتبار بالاعتبار لا يحصل
أيضاً صورة المبدأ بل بالاعتبارات إليه فقط وهو باطل فإنه حينئذ لا يحصل
العلم النظري فإن شدة النظر حينئذ إنما يكون بالاتفات فقط وهو ليس
بعلم فإنه عبارة عن الصورة الحاصلة في الذهن والاتفات المعبر بالوجه
فصل من أفعال النفس مغايرة لما في ذلك من تسلاخ جديد غير ضرورة ويا
إليه وإنما اختبره أصلاً كما تكلمت في بعض المقامات فيقول إلى توجيه الكلام

بنام المابيه وهو علم تام وقد يكون بعض اجزائه وهو علم ناقص فالعلم الاول و
ان لم يحصل بعض الاجزاء ولكن الثاني حاصل وهو نحو من التعريف وايضا
تختار التعريف بالعارض فنقول ان علم المعرفة يفتح على نحوين علم كنهه
علم وجهه الاول ان لم يحصل بالعارض لكن الثاني حاصل بها وما قال الشاك
في رده ان العارض غيب الى الوجه الحاصل به بالثبوت المذكورة فمد فوسع
ايضا باننا نختار انه عينه ولكن بغيره بالا اعتبار فان المعرفة بالكسرات
العارض والمعرفة بفتح العارض من حيث اقترانه بذلك المعروف فالتفكير
الا اعتباري حاصل بهذا ايضا كما عرفت في الحذف المحدث وبيد فتح يحصل الحاصل
اقول شك الرازي غير منقطع فان يحصل الحاصل لا يكون شيئا تغاير لا بحسب
الالحاظ فقط بغير تغاير الذات والوجود واما الاول فخذونا لك سابقا ان
الحذف والمحدث واحد واللا يلزم الانقلاب ^{لما يتغير الذات} فمفاسد اخرى فتذكرها
ما ذكرناه آنفا واما الثاني فلما ذكرناه ايضا من ان وجود الواحد لا يقوم
بمحلين فالمتغيرين ^{اي تغاير الوجود} الحذف والمحدث لا بحسب الحفظ فاجب الفصل اذ هو حقل
واحد منهما بل الحفظ متغير يكون ثم بعد التحدية يتوارد عليها عاقل واحد هو معنى
من المحدث المحل فتشمة التحدية حيث يكون هو الحفظ الواحد في منقطع وغير
بعدم كما ذكرناه مكررا فلم يكن الحاصل علما نظريا وتفصيلا ان يحسن القرب
اذا حصل في الذهن حصل بعده فضلا القرب بوجود مغاير له وحصل التقسيد

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

على الصورة المحاصلة في العقل او احواس من دون ان يتخذ الصورة الكلية
مثلا من الخزانة وهي العقل الفعال عند سبب فان كان مع بعده لم يدر
قوى بعد نفع التعريف اللفظي من المطالب التصورية ايضا لا يخلو من بعد هذا
ما وعدناه لك بافعليك الباتل الصادق وقطع بل التقليد ونظر الفات
الآتري اذا قلنا ان المتصور موجود فقال الخاطبا الخفيف ففسرناه بالاس
بأننا نريد الدليل المذكور في المتن على اثبات كون التعريف اللفظي من المطالب
التصورية وتفسيره انا اقلنا ان نفسه موجودا في طلب المتصور فهو
انما يطلب صورة مرة ثانية في المدة كما يحصل الصورة في الذب ببقا
ولذا قال المصنف فليس هناك حكم بل بينا تصويريا في مرة ثانية فثبت
ونه من المطالب التصورية وانت تعلم ان هذا الثاني ايضا لا يتم فالتفسير
يكون للالتفات فخط بدون تحصيل الصورة مرة ثانية في المدة وقد
نصلنا لك آنفا ذكره نحر بيان موضوعية اللفظ في جواب هل هذا اللفظ
موضوع لمعنى بحث لفظي بقصد اثباته بالدليل في علم اللغة فمن قال انه
من المطالب التصديقية لم يفرق بينه وبين البحث اللفظي اللغوي
ما صلاه ان التعريف اللفظي قد قيل فيه فانما بان الا وهو ثانيا للصورة المجردة
الثانية وضع اللفظ للمعنى الآتري انا اقلنا ان نفسه موجودا فقال الخاطبا
المتصور ففسرناه بارسمي عمل حقيقة الخاطبا طلبا لا يصوره لمخزونة ومعمما

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

على الصورة المحالة في العقل او الحواس من ان يتخذ الصورة الكلية
مثلا من الخزانة وهي العقل الفعال عند فهم فان ذلك مع بعده لم يزل
قوى بعد فحة التعريف للفعل من المطالب التسوية ايضا لا يخلو من بعد هذا
ما وعدناه لك بما فليكن التامل الصادق وقطع بل التقدير ونظر الفات
الان ترى اذا قلنا ان الصنف موجود فقال الخطا طبيا الصنف ففسرناه بالاس
هذا ما نريد الدليل المذكور في المتن على اثبات كون التعريف للفظي من المطالب
التصورية وتفسيره اما اقلنا ان الصنف موجود فتا اني طلب الصنف فهو
انما يطلب صورة مرة ثمانية من المدركة يحصل الصورة في الذهن بقا
ولذا قال الصنف فليس هناك حكم بل هنا تصويبا فوج مرة ثمانية ثبت
وهي من المطالب التصورية وانت تعلم ان هذا الثاني ايضا لا يتم فالتفسير
يكون للثلاث فخط بدون تحصيل الصورة مرة ثمانية من المدركة فتد
فصلنا لك اننا قد ذكره نحر بيان موضوعي اللفظ في جواب هل هذا اللفظ
موضوع لمعنى بحث لفظي بقصد اثباته بالدليل في علم اللغة فمن قال انه
من المطالب التصديقية لم يفرق بينه وبين البحث اللفظي المعوي
عاصلا ان التعريف اللفظي قد قيل فيه فاما ان الاول تصويبا ثانيا للصورة المجردة
الثانية وضع اللفظ للمعنى الا ترى اما اقلنا ان الصنف موجود فقال الخطا طبيا
ان الصنف ففسرناه بارسجيميل حقيقة للمخاطب طبيا لا تصوره له لغيره ومعه
بما لا يخلو من ان الصنف موجود فقال الخطا طبيا لا تصوره له لغيره ومعه

المعلوم ان المقادير في العلم هي التي لا تتغير في العلم
 في العلم ان المقادير في العلم هي التي لا تتغير في العلم
 في العلم ان المقادير في العلم هي التي لا تتغير في العلم
 في العلم ان المقادير في العلم هي التي لا تتغير في العلم

عند فهم حصول الصورة في المدركة ثانياً وان لفظ الغضنفر موضوع
 الاسد المعلوم او لا ولا يستطيعون انما يعودونه في المطالب التصورية للفائدة
 الاولى فان نظمهم مقصور على وجه اذ لم يثبت عندهم انما يتعلق من جهة تلك
 الفائدة وحيت يوردونه في جواب الطالب للتصور عندهم هو انما للغة واما
 اهل اللغة فيظنون الفائدة الثانية وهي موضوعية اللفظ المعنى فانهم انما يثبتون
 من الالفاظ من تلك الجهة وللتناس فيما يعشقون من اهل البيت واما حتى قول
 المصنف من قال ان من المطالب التصورية لم يفرق بينه وبين البحث اللفظي يعني لم
 يفرق بين الطريقتين اللتين ذكرتهما المبحث الثالث ان مثل المعدف
 اى من ياتي بالتعريف وهو الظاهر ما تشبه فلما ان النقاش ينقش في السطح
 اللوح ليكون مرة لذي الشج كذا من ياتي بالتعريف ينقش في الدفن
 صورة المعرفة بالكر لكونه مرة للمعرفة بالفتح اى حصوله في الدفن
 على طريقة القوم او كما اتفقت اكيه على طيق بعض المحققين من المتأخرين
 فكما ان التشبيه ليس الا التصوير لبحث كذا في التشبيه لا يكون الا
 تصوير كذا لانكم فيه بالصرحة ولكن ان يدب بالمعرفة في قول المصنف المعرفة
 الاصطلاحى فيكون معنى التشبيه ان النقاش كما يعرفه الشج به كذا المعرفة
 بالكر يعرف المعرفة بالفتح اى حصل صورته والاتفات اليه لقيامه بالدفن عليه
 ينادى كلام ذلك البعض من ان حصول صورة المعرفة قيامها بالدفن عليه حصول صورة

المعلوم ان المقادير في العلم هي التي لا تتغير في العلم
 في العلم ان المقادير في العلم هي التي لا تتغير في العلم
 في العلم ان المقادير في العلم هي التي لا تتغير في العلم
 في العلم ان المقادير في العلم هي التي لا تتغير في العلم

المعلوم ان المقادير في العلم هي التي لا تتغير في العلم
 في العلم ان المقادير في العلم هي التي لا تتغير في العلم
 في العلم ان المقادير في العلم هي التي لا تتغير في العلم
 في العلم ان المقادير في العلم هي التي لا تتغير في العلم

فان شبهه بغيره يكون من غير ان يكون له كماله الدوسا ووجه اللزوم ان اللفظ المفرد
بالمعنى المذكور حتى لا يكون مركبا ولا مشبها به يكون فهم المعنى عينه متوقفا على العلم بالوضع
اسى وضع لك اللفظ لذلك المعنى والعلم بهذا الوضع يتوقف على علم المعنى قبل ان يترجم
بجزيات اللفظ في المركبات والمفردات التي اوضحها نوعيتها كالصفا المشتقة والمشتا
فان المركبات مترتبة اوضاع المفردات المركبة على الوجه الكلي كفى حصول العلم بالوضع
ولا يحتاج في معرفته الى ان يجعل علم الجزئيات لفصلا فالحق قوف جزئى والموت قوف
ولا دور وتفصيله ان شل غلام زيدا وادع فاما مفرداته وعلما ان الاضافة للاختصاص
مثلا فهذا القدر من علم الوضع لا يحتاج الى علم جزئيات الاضافة منفصلا بل العلم
الاجمالي المتعلق بها كفاية فاذا قلنا غلام زيد مثلا للمخاطب علم المخاطب دانه وعلم ان التسمية
للاختصاص فهم المخاطب اسلمه اين المذكور يختص بالانفرادية لانه في هذا من خاص
في الذم من ابتداء ولم يحصل له تمثيل فالمركب الاضافى افاد المعنى الجديد فكذلك حال المركبات
اخرية والاشائية وخيطة كذا حال المفردات التي لها وضع نوعى كاسم الفاعل والمفعول
والفعل وغيره فان الضار مثلا اذا العتناء على المخاطب ما كنهه علما بالانصبوب
الصيغة لم تقام بفعل حصل للمخاطب الضار بية انما حاشه الزمان الذي لم يحصل له
هذا المعنى تمثيل فخلص من ان المفرد الذي لم يشا بالمركب في الوضع النوعى لم يتعدا
واللازم الدور في المركبات والمفردات التي لها مشابيه بالمركبات في الوضع النوعى فلو ان
لمنع عند فهم عليك تطمين كلام المصنف عليه حتى فيه نظرون بعد ان المفرد الذي لم يشا به

فان شبهه بغيره يكون من غير ان يكون له كماله الدوسا ووجه اللزوم ان اللفظ المفرد
بالمعنى المذكور حتى لا يكون مركبا ولا مشبها به يكون فهم المعنى عينه متوقفا على العلم بالوضع
اسى وضع لك اللفظ لذلك المعنى والعلم بهذا الوضع يتوقف على علم المعنى قبل ان يترجم
بجزيات اللفظ في المركبات والمفردات التي اوضحها نوعيتها كالصفا المشتقة والمشتا
فان المركبات مترتبة اوضاع المفردات المركبة على الوجه الكلي كفى حصول العلم بالوضع
ولا يحتاج في معرفته الى ان يجعل علم الجزئيات لفصلا فالحق قوف جزئى والموت قوف
ولا دور وتفصيله ان شل غلام زيدا وادع فاما مفرداته وعلما ان الاضافة للاختصاص
مثلا فهذا القدر من علم الوضع لا يحتاج الى علم جزئيات الاضافة منفصلا بل العلم
الاجمالي المتعلق بها كفاية فاذا قلنا غلام زيد مثلا للمخاطب علم المخاطب دانه وعلم ان التسمية
للاختصاص فهم المخاطب اسلمه اين المذكور يختص بالانفرادية لانه في هذا من خاص
في الذم من ابتداء ولم يحصل له تمثيل فالمركب الاضافى افاد المعنى الجديد فكذلك حال المركبات
اخرية والاشائية وخيطة كذا حال المفردات التي لها وضع نوعى كاسم الفاعل والمفعول
والفعل وغيره فان الضار مثلا اذا العتناء على المخاطب ما كنهه علما بالانصبوب
الصيغة لم تقام بفعل حصل للمخاطب الضار بية انما حاشه الزمان الذي لم يحصل له
هذا المعنى تمثيل فخلص من ان المفرد الذي لم يشا بالمركب في الوضع النوعى لم يتعدا
واللازم الدور في المركبات والمفردات التي لها مشابيه بالمركبات في الوضع النوعى فلو ان
لمنع عند فهم عليك تطمين كلام المصنف عليه حتى فيه نظرون بعد ان المفرد الذي لم يشا به

فان شبهه بغيره يكون من غير ان يكون له كماله الدوسا ووجه اللزوم ان اللفظ المفرد
بالمعنى المذكور حتى لا يكون مركبا ولا مشبها به يكون فهم المعنى عينه متوقفا على العلم بالوضع
اسى وضع لك اللفظ لذلك المعنى والعلم بهذا الوضع يتوقف على علم المعنى قبل ان يترجم
بجزيات اللفظ في المركبات والمفردات التي اوضحها نوعيتها كالصفا المشتقة والمشتا
فان المركبات مترتبة اوضاع المفردات المركبة على الوجه الكلي كفى حصول العلم بالوضع
ولا يحتاج في معرفته الى ان يجعل علم الجزئيات لفصلا فالحق قوف جزئى والموت قوف
ولا دور وتفصيله ان شل غلام زيدا وادع فاما مفرداته وعلما ان الاضافة للاختصاص
مثلا فهذا القدر من علم الوضع لا يحتاج الى علم جزئيات الاضافة منفصلا بل العلم
الاجمالي المتعلق بها كفاية فاذا قلنا غلام زيد مثلا للمخاطب علم المخاطب دانه وعلم ان التسمية
للاختصاص فهم المخاطب اسلمه اين المذكور يختص بالانفرادية لانه في هذا من خاص
في الذم من ابتداء ولم يحصل له تمثيل فالمركب الاضافى افاد المعنى الجديد فكذلك حال المركبات
اخرية والاشائية وخيطة كذا حال المفردات التي لها وضع نوعى كاسم الفاعل والمفعول
والفعل وغيره فان الضار مثلا اذا العتناء على المخاطب ما كنهه علما بالانصبوب
الصيغة لم تقام بفعل حصل للمخاطب الضار بية انما حاشه الزمان الذي لم يحصل له
هذا المعنى تمثيل فخلص من ان المفرد الذي لم يشا بالمركب في الوضع النوعى لم يتعدا
واللازم الدور في المركبات والمفردات التي لها مشابيه بالمركبات في الوضع النوعى فلو ان
لمنع عند فهم عليك تطمين كلام المصنف عليه حتى فيه نظرون بعد ان المفرد الذي لم يشا به

